في توجيه القراءات



شرح الهداية

للإمام
أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي
(المتوفى نحو سنة ٤٤٠هـ)
رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة
الدكتور حازم سعيد حيدر

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

المهدوي ، أحمد بن عمار
شرح الهداية/ تحقيق حازم سعيد حيدر ، إشراف محمد محمد سالم محيسن .
... ص ؛ .. سم
ردمك ٦-٢٣-٠١-٩٩٦٠
١ -القرآن ، علوم ٢- القرآن - القراءات والتجويد
أ - حيدر ، محمد محمد سالم (محقق) ب - محيسن ، محمد محمد سالم (مشرف) ج - العنوان

ديوي ٢٢٨ ١٥/٠٠٦٦

رقم الإيداع : ١٥/٠٠٦٦
ردمك : ٦-٢٣-٠١-٩٩٦٠

«أَصْلُ هذا الكتاب رسالة (ماجستير) تقدم بها المحقق لقسم الدراسات العليا ـ شعبة التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، وقد نُوقشتْ بتاريخ: [٢٤/٨/ ١٤١١ هـ]، وأُجيزت بدرجة امتياز»

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

للأُستاذ الدكتور: عبد الكريم بكّار الأُستاذ بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القرآنَ الكريم فجَّر في العرب حبّ المعرفة والاطّلاع، ومعاناة البحث العلميّ بعد قرون طويلةٍ من الأُميّة والجهالة؛ وكانت البداية في ذلك نشأة العلوم الوثيقة الصّلة بالكتاب العزيز، وكان من أوّلها (علمُ التفسير) حيث إنّ نزول القرآن الكريم باللغة الأدبيّة المشتركة كان يحوجُ أكثر العرب إلى السّؤال عن معاني بعض الكلمات؛ وكان النبيُّ ﷺ يُفسّر لأصحابه الكلمة والآية والآيتين مما يحتاجون إليه، وبعد وفاته ـ ﷺ ـ تولّى علماءُ الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ تلك المهمّة، وكان أَجدرهم بلقب (مُفَسّر) ترجمانَ القرآنِ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ونظراً لما رُويَ من إقراءِ النبيّ ﷺ أصحابَه الكتابَ العزيزَ على غير وَجْهٍ في الكثير من الكلمات والآيات، وَجَد الصحابةُ أَنّ بيان وَجْهِ كثيرٍ من القراءات وتعليلها جزءٌ لا يتجزّأُ من علم التفسير، ومن ثمّ ورد عن عددٍ من الصَّحابة توجيهُهُم لقراءات عديدة، وبيان ما يترتب عليها من معنى أَو بيانِ وجهها في العربيّة، على نحو ما ورد عن ابن عبّاس وعائشةَ وغيرهما.

ـ ٢ ـ

وفي الوقت الذي توطّدت فيه أركانُ (علم التفسير) كانت معرفة الناس بالقراءات الصَّحيحة وغيرها تزداد ثراءً وعمقاً، وهذا جعل إمكانات توسع علم (توجيه القراءات) أكبر بكثير مما كانت عليه في القرن الأَوّل.

ومن المعلوم أنَّ التراكم المعرفيّ يأتي دائماً بالمزيد من الأسئلة، ويلفت الأذهان إلى ضرورة التدقيق في مسائل كثيرة لم يجد فيها الأقدمون ما يدعو إلى البحث والنظر، لكن التقدم المعرفيّ نفسه يأتي أيضاً بالمعرفة التي تساعد على إيجاد الأجوبة لتلك التساؤلات، وهكذا أخذ علم «توجيه القراءات» ينمو شيئاً فشيئاً حتّى استوى على سوقه، وصار له أُصوله ومحكّاته الخاصّة مستفيداً من النضج الذي حققته علوم التفسير وعلوم العربيّة على مستويات القواعد والمعاني والبلاغة والخطّ...

وظلّ «توجيه القراءات القرآنيّة» منثوراً في كتب التفسير مدة طويلة من الزمن، ثم أخذ يستقلّ وينفصل رويداً رويداً، وإن كنا لا ندري البدايات الحقيقيّة لذلك على وجْهِ التحديد، ولا أحجام مؤلّفات البداية، ولا مدى نضجها حيث أتت يدُ الأيّام على كلّ ذلك؛ والمعلومات المتوفرة حولها لا تكفي لتشكيل صورة واضحة عنها.

لكن لا بدَّ من القول: إنَّ كتاب «معاني القرآن» للفرّاء (ت: ٢٠٧ هـ)، و «معاني القرآن» للأخفش (ت: ٢١٥ هـ) قد سجّلا لنا ما كان عليه أمر الاحتجاج في مفتتح القرن الثالث الهجري، حيث نستشفُّ منهما أنّ معظم أُصول علم «توجيه القراءات» قد تمّ وضعها، وما على الخالفين في الحقب التالية إلاَّ ٱستخدامها والتفريع عليها.

- ٣ -

وقد شهد علم «توجيه القراءات» وثبةً نوعيّة في القرن الرابع الهجري، وذلك بسبب القبول الاستثنائي الذي لقيه عمل ابن مجاهد - شيخ قرّاء بغداد - (ت: ٣٢٤ هـ) حين قام بٱختيار سبع قراءاتٍ لسبعة من مشاهير قرّاء الأمصار الإسلاميّة آنذاك، وضمّنها كتاباً أسماه (السبعة). وأغلب الظن أنه أنجزه قبل نهاية القرن الثالث الهجري، ومن ثمّ فإن أكثر أنشطةِ «توجيه القراءات» تمحورت في القرن الرابع الهجري حوله. وأوّل من نظنّ أنّه شرع بتوجيه القراءات السبع هو أبو بكر بن السّرّاج (ت: ٣١٦ هـ)، ولكن يبدو أن المنيّة ٱخترمته قبل إتمامه. وجاء أبو عليّ الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) فألّف أوفى عمل في الاحتجاج - فيما نعلم - هو كتاب «الحجّة للقرّاء السبعة»، وكان ذلك تحقيقاً لأُمنية ابن السّرّاج، كما كان ضرباً من ضروب الوفاء لشيخه ابن مجاهد صاحب «السبعة»، فأرْسَىٰ بذلك كثيراً من قواعد الاحتجاج، وفرّع الكثير الكثير على ما تمّ إرساؤه من أُصول

في حقب سابقة؛ وكأنّه أراد ألّا يترك لمن جاء بعده شيئاً، كما أنّه وجد في «توجيه القراءَات» مجالاً رحباً لعرض ملكاته القياسيّة الفائقة، ومعرفته الواسعة بمجاري كلام العرب وسننها.

وقد أدّى ذلك إلى الإطالة والاستطراد مما يجعل القارىء يشعر بأنّه يبذل جهداً ووقتاً في تحصيل شيء ليس بحاجة إليه.

وكان من علماء القرن الرابع تلميذ آخر لابن مجاهد ـ رحمه الله ـ هو: الحسين ابن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ)، وقد قام بالتعليل للقراءات السبع بكتاب ينسب إليه سمّاه ـ أيضاً ـ «الحجّة»، إلّا أن كتابه يُعَدُّ مختصراً إذا ما قيس بكتاب الفارسيّ. وهناك في القرن الرابع كتاب آخر يحمل اسم «حجّة القراءات»، وصاحبه هو: عبد الرحمٰن ابن زنجلة، والمعلومات المتوفرة عن الرجل شحيحة، إلّا أَن كتابه يبلغ ضعف حجم الكتاب المنسوب لابن خالويه، ونَفَسُه في التوجيه قريب من نَفَسِه، حيث القبول شبه التام لكلّ القراءات التي عَرَضا لها مع محاولة إيجاد وجه مقبول من وجوه الاحتجاج للقراءات المشكلة منها.

كلّ ما ذكرناه من كتب التوجيه من عمل المشارقة إلى أَن جاء مكيّ بن أبي طالب القيرواني (ت: ٤٣٧ هـ) فاختصر كتاب «الحجّة» للفارسي، وسماه: «منتخب الحجّة»، وقد أوحى إليه ذلك بتأليف كتاب مستقلّ يحاكي عمل الفارسي، فألّف كتابه: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها»، وشجّعه على هذا التأليف كذلك أنّه كان قد ألّف كتاباً جمع فيه القراءات السبع، وسمّاه «التبصرة في القراءات السبع»، وهو يشبه سبعة ابن مجاهد في التجريد من العلل، وقد أنجزه سنة (٣٩١ هـ)، وأنجز «الكشف» عام (٤٢٤ هـ) وهو أكبر من كتاب أبي زرعة، ويشبه حُجّة الفارسيّ في نسبة القراءات إلى أصحابها، ويمتاز عنه بعقده أبواباً كاملة كثيرة تحدّث فيها عما يسمّيه القرّاء بـ «الأصول».

ـ ٤ ـ

في غمرة هذا العطاء الثّرّ في «توجيه القراءات» جاء المهدويّ، وألّف كتابه: «شرح الهداية» في تعليل القراءات السبع التي كان ألّف فيها كتاب

«الهداية»، وهذا الوسط الثقافي الغنيّ بالمعطيات والمقولات أتاح له أن يختار من أقوال من سبقه، كما سيتيح له شيئًا من النقد والموازنة والترجيح، لكن المجيء المتأخر لا يخلو أيضاً من سلبيّة حيث إن مساحات الإبداع والتجديد تكون أكثر رحابة أمام المتقدم، ولا سيّما في علم كعلم «توجيه القراءات» يعتمد في نموّه إلى حدّ بعيد على مدى التقدم والتجديد الذي يتم في علوم أُخرى، ومن هنا فإنّ إمكانات إحداث تغييرات وتجديدات جذريّة في هذا العلم كانت محدودة أمام المهدويّ وأمام غيره.

بمن تأثر المهدوي؟

من خلال خبرتي بهذا الكتاب فإن الذي يغلب على الظنّ أن تأثر المهدويّ كان بعملين أساسيين: عمل الفارسي في «الحجّة»، وعمل مكّي في «الكشف»، ويغلب على الظنّ كذلك أن المهدويّ كان يطالع في كتاب «الكشف» قبل كل مجلس من مجالس الإملاء التي عقدها لكتاب «شرح الهداية» حين كان يتحدّث عن «الأُصول» على الأقلّ. أمّا ما يسمّيه القراء بـ «الفَرْش» فإنّ تأثر المهدوي فيه كان بالفارسي أبلغ، وهذا لا يعني تطابق وجهات نظره فيما عرضه مع ما ذهب إليه الفارسي حيث إن تفاصيل كثيرة تؤدّي إلى تباين مواقف الذي يوجّهون، حيث تملي عليهم ثقافتهم اللغوّية، وتمكّنهم من علم القراءة استخدام أُصول التوجيه على نحو متفاوت مما يشكل مذهب الموجِّهِ ورؤيته الخاصّة بطريقة منفردة.

ونودّ هنا أن نبرز بعض السّمات والخصائص التي ميّزت عمل المصنف ومنحته شيئاً من الخصوصيّة على النحو التالي:

أ - للمؤلّف شخصيته الواضحة في الكتاب؛ فهو يناقش القرَّاء فيما يراه هو ضعيفاً؟!!، كما يناقش بعض النحويّين فيما أخذوه على بعض القُرَّاء؛ وهو مع نقده لبعض القراءات يُبيّن وجهها، وما يمكن أن يعتلّ لها به، وهو بذلك يمثل مرحلة وسطى في تاريخ توجيه القراءات، وتتجلى في «شرح الهداية» خصائص تلك المرحلة؛ وذلك أَن اهتمام العلماء كان موزعاً على القراءات جميعها قبل أَن

يقوم ابن مجاهد بتأليف كتابه «السبعة»، وقد انعكس ما أحرزه ذلك الكتاب من قبول على فنّ «توجيه القراءات» حيث كان كثير من المتقدمين لا يأبه إلى أيّة قراءة إذا وجدها مخالفة لما يؤمن به من معايير، ولكنّ الأمر اختلف بعد ذلك، حيث انتهى عدد غير قليل من المختصين بالقراءات وغيرهم إلى الاعتقاد أنّه لا يوجد فرق بين القراءة السبعيّة والقرآن الكريم، مما حملهم على الاعتقاد بأن الطعن في القراءةِ السبعيّةيكاد يكونطعناً في القرآن الكريم نفسه على نحو ما حصل في القرن السابع وبعده. وبما أن المهدويّ كان من علماء القرن الخامس فإنّه كان وسطاً بين الفريقين، فعبارته في الترجيح والتضعيف أقرب إلى الرفق والاعتدال، وذلك من زكانته وحسن تأتيه حيث إن الرفق في الأحكام اللغويّة تجاه القراءات التي خالفت المشهور من مذاهب العربيّة يعدّ حسنةً كبيرة له لانسجام ذلك مع مرونة العربيّة وظروف جمعها وتعقيدها، مما لا يستوعبه إلّا الصفوة الممتازة من العلماء والباحثين!.

ب ـ يُلاَحَظ أنّ المصنِّف لم يكن يعتدُّ كثيراً بقراءة الجماعة أثناء ترجيح ما يَجْنَحُ له من قراءات، وقد مضت سنة السَّلَف بالاعتداد بما يذهب إليه الجمهور في أكثر ما يطرح من مسائلِ العلم؛ وذلك لأن ما تذهب إليه الجماعة إنْ كان مبنيّاً على نقلٍ فكثرة الناقلين لأمرٍ مدعاةٌ لاطمئنان النفس إلى صحته وعدم الوهم فيه، وإن كان مبنياً على اجتهاد فما اجتمعت عليه العقول أدنى إلى الصواب والحقِّ مما انفرد به واحد أو اثنان. والمؤلِّف في هذا يفارق ما كان يميل إليه مكي في «الكشف» مفارقة صريحة حيث كان يرجّح في كثير من الأحيان قراءة الجماعة ويختارها.

وأجدني في هذا المقام ميالاً إلى مذهب مكّي من اعتبار ما عليه أكثر القرّاء لما ذكرته من قبل.

جـ ـ لا يَسْتَظْهِر المطَّلع على الكتاب أن المصنِّف اتّبع خطّة واضحة في رسم الحدود الفاصلة بين أصلين عظيمين يُحتكم إليهما في توجيه القراءات والموازنة بينها، وهما: الرواية والقاعدة اللغوية؛ فهو تارة يضعِّف القراءة لمخالفتها العربيّة، وتارة يعتذر للقارىء بأنّه اتّبَعَ الرواية مع أنّ القراءة تكون مخالفة لمشهور القاعدة اللغوية.

ولم نستطع اكتشاف الناموس الذي يمكن أنْ يُهتدَى به في هذا الشأن. وإنصافاً للرجل فإن هذه الظاهرة موجودة عند أكثر مَنْ عُني بتوجيه القراءات.

د ـ لعلّ من آثار الإملاء في الكتاب استخدامه لصيغة السُّؤال والجواب في تناوله لكثير من القضايا حيث يرى المملي في عيون كثير من طلابه شيئاً من الحيرة أو عدم الاستيعاب، فيورد ما يظنّه غامضاً عندهم في صورة سؤال، ثم يردّ عليه. ولعلنا لا نُغْفِل هنا تأثر المهدويّ بمكي الذي استخدم هذا الأسلوب في «الكشف» بكثرة غامرة.

هـ ـ مما يحسب للمصنِّف الإسهاب في معالجة القضايا المشكلة، والإيجاز عند الحديث عن القضايا الواضحة؛ فقد أفاض في شرح الآية الكريمة: ﴿فلمّا ءاتـٰهما صَـٰلحاً جعلا له شركاء...﴾، كما أفاض في شرح قوله سبحانه: ﴿بل عجبتَ ويَسْخرون﴾ حيث استشكل بعضُ أهل العلم قراءة من قرأ بضم التاء، فأطال في توجيه ذلك حتى أيقن أنّه دفع الإستشكال.

ـ ٦ ـ

إنَّ المحاسن التي ينطوي عليها كتاب المهدوي كثيرة، وقد هيَّأ اللَّه له من ينفض عنه غبار القرون، ويُبرزه للناس في صورة عمل علميّ متقَن، يلوح بين سطوره ما بُذِل في تحقيقه من جهد ووقت مع الصبر على التنقيب عن المسائل المختلفة في المصادر المختلفة، ولا سيّما اللغويّة منها.

وإذا كانت كتب الاحتجاج تتشابه في كثير من مقولاتها ومضامينها، فإنَّ الجهد المتميّز المبذولَ في تحقيق هذا الكتاب يجعل التعليقات والتحقيقات التي في هوامشه ليست مفيدة لقارىء هذا الكتاب فحسب، وإنما للمطلع على العديد مما طبع من كتب الاحتجاج الأُخرى.

وأَسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب، وأَنْ يجعلَه فاتحةً لأَعمال نافعة لاحقة إنه سميع مجيب.

أ د. عبد الكريم بكّار
أَبْها في ١١/ ٩/ ١٤١٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إلٰه إلا اللَّه وحده لا شريك له وأنّ محمّداً عبده ورسوله.

أمّا بعد: فإن من نعم اللَّه الجليلة على عباده أنه لم يتركهم هملاً، بل أنزل لهم كتباً وبعث إليهم رسلاً يهدونهم ويبصرونهم سبيل الرشاد.

وامتنّ سبحانه وتعالىٰ علينا أن بعث إلينا نبيّنا محمّداً ﷺ، واختصّه بإنزال أشرف الكتب عليه ـ القرآن الكريم ـ ليخرجنا به من الظلمات إلى النور.

وقد يسّر اللَّه هذا الكتاب العزيز لنا تلاوة وفهماً وتدبّراً وعملاً، حيث قال: **﴿ولقد يسرنا القرءان للذكر فهل من مدّكر﴾**[1]. وكان من مظاهر تيسير تلاوته أن أنزله على سبعة أحرف تخفيفًا وتهويناً على الأُمّة، وتلقاه الجيل الأوّل على الحروف التي نزل بها كما عُلِّموه غضّاً طريّاً في عصر التنزيل.

وقام الصحابة رضوان اللَّه عليهم بتعليم القرآن وتفرّقوا في الأمصار، وكثر الآخذون عنهم مع تعدّد الوجوه واللغات التي يحويها «نزول القرآن على سبعة أحرف»، فكل يقرأ كما عُلِّم على الصفة المتلقّاه من النبيّ ﷺ، حتى كان عام ثلاثين من الهجرة ووقع الخلاف بين الناس في القراءة، فأفزع هذا الأمر الخليفة الشفيق عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه، فنسخ من المصحف الذي جمعه أبو بكر الصديق مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع القراءة بما خالف

---

(١) القمر: أول مواضعها آية: ١٧.

رسمها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، وأُتمَّ به المسلمون في ذلك.

ومضت المئة الأولى من الهجرة والناس يقرؤون بما في المصاحف على ما أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين. ثم لمّا كثر الرواة عن أئمة القراءة في العصر الثاني والثالث وقَلَّ الضبط وضَعُفت الهمم اختار الناس إماماً من أئمّة القراءة اشتهر بالدين والثقة والأمانة والعلم في كل مصر وجه إليه عثمان رضي اللّٰه عنه مصحفاً، فأصبحت القراءة مضافة إلى مقرئيها ـ وهي إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد ـ بعد أن كانت القراءة قراءة شيوع في الصدر الأوّل.

ولمّا كانت المئة الثالثة من الهجرة تصدّى بعض الأئمّة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أوّل إمام معتبر جمع القراءات جمعاً متكاملاً يحوي جزئيّات القراءة وكليّاتها في مصنف هو أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤)، فقد ضمّن كتابه «القراءات» خمسة وعشرين قارئاً مع القرّاء السبعة المعروفين(١).

ثم كان جمع أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤) قراءات القراء السبعة واقتصاره عليهم في كتابه «السبعة» مَعْلَماً بارزاً في تاريخ علم القراءات والتأليف فيه من ناحية، وكان هذا الانتخاب منه باعثاً من بواعث التأليف في

---

(١) «قلت هذا مع أن كتابَهُ في حكم المفقود ـ (حتى إن الذهبي لم يره في القرن الثامن الهجري، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٤٩١) ـ، لأن الإمام ابن الجزري عدَّه بأنه الإمام المعتبر من حيث الأَوَّليَّةُ في تأليف القراءات. فهو إذن تجاوز مرحلة التأليف في جزئيات القراءة: كالإمالة والياءات ونحوهما، مما تجد بسط مثل ذلك في المقالة الأولى من «الفهرست» لابن النديم.

ولا يعكّر علينا ما ذكره ابن الجزري ـ أيضاً ـ (غاية النهاية: ١/ ٣٢٠) عن أبي حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥ هـ) بقوله: «وأحسبه أوّل من صنف القراءات».

ولا ما ذكره عن حفص بن عمر الدوري (ت: ٢٤٦ هـ) من قوله: «وهو أوّل من جمع القراءات». (النشر: ١/ ١٣٤)؛ لأن أبا عبيد متقدم عليهما، فله السبق، وابن الجزري قال عنه: «معتبر»، فأَوَّلِيَّةُ غيره ليست معتبرة. ومما يدل على أنّ مؤلَّف أبي عبيد كان جامعاً، اشتماله على تعليل القراءات كما ذكر الدّاني في «الأرجوزة المنبّهة».

ولا يَرِدُ علينا ـ أيضاً ـ مسألة التقسيم الاصطلاحي في مؤلّفات القراءات مِنْ فَصْل أصولِ القراءة عن فرشِ الحروف، وأن كتابَ أبي عبيد لم يحو هذه المنهَجيّة، لأن كلامنا عن الأوليّة في التأليف، أما صَنْعةُ هذه المنهجيّة فهي متأخرة عن أبي عبيد قليلاً، وأول من ابتكرها الإمام الدارقطني ـ صاحب السنن ـ (ت: ٣٨٥ هـ) كما ذكر ابن الجزري في غاية النهاية: ١/ ٥٥٩».

الاحتجاج للقراءات، إذ فتح هذا الباب فيما جمع من قراءات متواترة وشاذة، فتمثلت مراحل الاحتجاج في عمله بما يلي:

أ ـ احتجّ هو للقراءات الواردة في سورة الفاتحة من كتاب «السبعة»، ثم أمسك لاستطالته ذكر العلل بعد الفاتحة كراهة أن يثقل كتابه، فأخبر بالقراءة مجرّدة.

ب ـ بدأ بعده أبو بكر بن السَّرَّاج (ت: ٣١٦) فشرع في بيان علل كتاب «السبعة» فأتمّ الفاتحة، وتناول أجزاء من سورة البقرة ثم توقّف.

جـ ـ ثم قام أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧) فذكر وجوه القراءات الواردة في كتاب «السبعة» بكتاب «الحجّة».

د ـ ثم وضع أبو الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢) ـ تلميذ الفارسي ـ كتابه «المحتسَب» مبيّناً فيه وجوه شواذ القراءات التي جمعها ابن مجاهد[(١)].

ثم تتابع العلماء في التأليف في علم الاحتجاج للقراءات متواترها وشاذها حتى كان مطلع المئة الخامسة من الهجرة، فألّف أبو العباس أحمد بن عمَّار المهدوي (ت نحو ٤٤٠ هـ) كتاب «**شرح الهداية**» في هذا الباب، وبقي هذا الكتاب مطموراً في خزائن المكتبات لم يلق عناية إلا من بعض أهل العلم الذين قرؤوه ورَوَوْه أو تملّكوه[(٢)]، فوقع اختياري عليه ـ تحقيقاً ودراسة ـ لنيل درجة العالِمية (الماجستير) في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ لعدة اعتبارات أوجهها:

ـ رغبتي في الوقوف ـ عن قرب ـ على أثر القراءات واختلافها في إفادة التفسير معاني جديدة، أو ترجيح بعض أوجه التفسير والإعراب على بعض.

---

(١) هذه المراحل ـ الأربع ـ مأخوذة من كلام للدكتور عبد الفتاح شلبي في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي (العدد الرابع: ص: ٨٧).

(٢) وحديثاً لقي «شرح الهداية» عناية من: أ ـ د. عبد الكريم بكّار إذْ أصدر كتاب «المهدوي ومنهجه في كتابه الموضح في تعليل وجوه القراءات»، ب ـ د. سالم قَدّوري الحمد إذ حقق الكتاب لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة بغداد على نسختين، ولم أطّلع عليه، ج ـ سجَّل الكتاب أحد الطلاب المغاربة في دار الحديث الحسنية لنيل درجة الماجستير، د ـ كان د. عبد المجيد قطامش قد شرع في تحقيقه كما أخبر بذلك في رسالة بعثها للشيخ المرصفي رحمه الله، هـ ـ بلغني أن د. عبد العزيز أبو طيور يقوم على تحقيقه بالأحساء وعَمِل: محمد عبد السلام وشيش ـ من ليبيا ـ على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه (نشرة أخبار التراث: ٥/ ٥٥ ـ ٥٩، ص: ٢٥).

وقد أتاحت لي هذه الدارسة الاطلاع على جوانب من حياة الإمام المهدوي، وإبرازها من خلال الدراسة التي تقدَّمْتُ بها بين يدي «النصّ المحقق»، أظن أنها كشفت شيئاً عن اتجاه وفكر وتآليف المهدوي ـ رحمه الله ـ ، وبخاصة فيما يتعلق بالوجهة العلميّة من حياته[1].

والمطلع على كتب توجيه القراءات والاحتجاج لها لا يرى مطبوعاً منها سوى قرابة سبعة كتب، وكتابنا هذا يحتل مكانة مرموقة بين تلك الكتب وبين ما زال مخطوطاً، لذلك عدّه كُلٌّ من الزركشي والسيوطيّ أحدَ ثلاثة كتب مهمّة في هذا العلم بعد «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، و «الكشف» لمكي بن أَبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ). وفوق ذلك مؤلّفه ـ المهدوي ـ إمام مقدّم في علوم القرآن عامّة والقراءات خاصة، وفي علوم العربيّة، تآليفهُ متقنة حسنة الترتيب كما وصفه ابن عطية وابن جزيّ والزركشيّ.

وقد قمت بإقامة نصّ المؤلف وتحقيقه على أربع نسخ مصوّرة أُتيحت لي. وكان لفقدان أصل الشرح وهو كتاب «الهداية» بعض الصعوبة في توثيق القراءات التي وردت من طريق هذا الكتاب، أو بعض الأوجه الإقرائية التي انفرد بها، فاستعضت عنه بـ: «الفوائد المجمَّعة» و «النشر» كلاهما لابن الجزري، و «تحصيل الكفاية»، وإن كانت هذه الكتب على أهميتها وحسن إفادتي منها لم تَسدّ فجوة فقدان «الهداية»، إذ فيه أتبيَّن طريقة ترتيبه وتبويبه، وهو أمر احتجت إليه عند اختلاف النسخ في إخلال الترتيب المعهود للآيات القرآنية في السورة الواحدة.

وقد اقتصرت في توثيق القراءات السبع بما هو موافق لما في«الهداية»، إذ المؤلّف يورد من القراءات المشروحة ما في كتابه.

فلا يستغربنّ متعجّب أني لم أثبت خلافات بعض أوجه الرواة، كما هو مشهور من قراءة القراء السبعة بما اشتملت عليه منظومة «الشاطبية» نحو:

---

(١) أعدّ الأستاذ سعيد الفلاّح رسالة دكتوراه بعنوان «المهدوي وجهوده في التفسير والقراءات» وجعلها ثلاثة أبواب: حياة المهدوي وآثاره، جهود المهدويّ في التفسير، جهود المهدوي في القراءات. وقد أطلعني د. فضل عباس على الجزء الأول منها، وفيه قصور.

أ ـ الاقتصار على إشباع هاء الضمير في «يأته»: بطه آية: ٧٥ لقالون.

ب ـ والاقتصار على حذف ألف «أنا» قبل الهمزة المكسورة له أيضاً.

د ـ وقراءة ابن ذكوان مواضع لفظ «إبرٰهيم» في البقرة بالألف فقط.

هـ ـ والاقتصار على وجه إبدال الهمزة الثانية من الهمزتين ـ في «بالسوءِ إلَّا» بيوسف آية: ٥٣ ـ ياءً لورش وقنبل.

وقد ارتضيت له عنوان «شرح الهداية»، لأنه الاسم الشهير للكتاب، وضربت صفحاً عن عُنوانَيْ «الموضح» و «مختصر في شرح الهداية» اللذين وردا على نسختي الخزانة العامة والقَصْر الملكي بالرباط، وعقدتُ بابةً في تسميته شحنتها بثلاثة عشر نصّاً عمن تواضع من العلماء على تسمية الكتاب بـ «شرح الهداية»، ينضاف إليها أن ابن عبد الملك المِنْتُوريّ (ت: ٨٣٤ هـ) في شرحه «الدرر اللوامع» لابن برّي (ت: ٧٣٠ هـ) سماه بـ «شرح الهداية».

والكتاب أقدمه للطباعة على الصورة التي قدّم بها لنيل الدرجة المذكورة مع تعديلات أخذت بها، أهمها الاعتماد على نسخة رابعة تيسّرت لي بفضل الله تعالى من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض، وإضافات كنت أزيدها بين حين وآخر.

وقد كان لتوجيهات لجنة المناقشة المتمثلة بعضويها: فضيلة الدكتور محمود سيبويه البدوي، وفضيلة الدكتور عبد الله عمر الشنقيطي، أثر في اصلاح بعض المواضع التي عدَّلتها. وفي نهاية هذه السطور فإني أشكر الله عزّ وجل أن يسّر وأعان على إتمام تحقيق ودراسة هذا الكتاب في طيبة المباركة، لأنال بكتابتي له شرف الزمان بطلب العلم، وشرف المكان بحسن الجوار.

ثم أشكر جميع الاخوة الأفاضل الذين شاركوا في مساعدتي أثناء مراحل العمل في مقابلة النُّسَخ، فلهم مني حسن الدعاء وعاطر الثناء.

وإن كان لي أن أخصّ أحداً بالشكر فإني أخصّ:

ـ فضيلة الدكتور عبد العزيز محمد عثمان الذي قرأ دراستي للكتاب وأبدى بعض

الملحوظات، والذي لقيت منه الرعاية الأبوية والعلاقة الأخوية قبل البحث وبعده.

- وفضيلة الدكتور أحمد محمد الخرّاط الذي ما فتىء يقوّم عملي ويسانده حتى استوى على سوقه.

- وفضيلة الشيخ المقرىء الأُستاذ أيمن سويد الذي أمدني بصورة من النّسخة التركيَّة، وأتعب نفسه بتصويرها الفلمي على الطريقة القديمة بالاستنساخ.

- وفضيلة الدكتور عبد الهادي حميتو الذي أمدّني بمعلومات قيّمة عن المهدوي مما كان له أثر في إثراء الدراسة، وبخاصة الناحيّة العلميّة من حياته.

- وفضيلة الدكتور عبد الرحمٰن العثيمين الذي أمدني بصورة من بعض مخطوط: «الانتخاب» لابن هبة الله الحموي (ت: ٥٩٩ هـ)، فيه جوانب من حياة المهدوي العلميّة.

- وفضيلة الدكتور عبد الكريم بكّار الذي تفضّل مشكوراً بكتابة مقدمةٍ لهذا الكتاب.

وأسأل الله تعالى أَن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم من غير رياء ولا سمعة، وأن يجعله لبنة معطاءة في صرح المكتبة القرآنية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المحقق

المدينة: ١٩/ ٧/ ١٤١٤ هـ.

مدخل

ويتضمّن ثلاثة مباحث، هي مقدّمات تمهيديّة حول موضوع الكتاب:

المبحث الأول: تعريف الاحتجاج ومصطلحاته

الاحتجاج: افتعال من الحجّ، وهو القصد.

والحُجّة ـ لغة ـ: البرهان، والدليل، وما دُوفع به الخصم.

وقال الليث[1]: «الحُجَّة الوجه الذي يكون به الظَّفَر عند الخصومة»[2].

وجمع الحجّة: حُجَج وحِجَاج.

واحتجَّ بالشيء: اتّخذه حجّة[3].

قال الأزهري: «إنما سميت حجّة لأنها تُحَجّ أي تُقْصَد، لأن القصد لها وإليها، وكذلك محجة الطريق هي المَقْصِد والمَسْلَك»[4].

ويعرِّفُ الجرجاني الحجّة ـ اصطلاحاً ـ بقوله: «ما دُلَّ به على صحة الدَّعوى»[5].

فالاحتجاج ـ كما يقول الدكتور عبد الفتاح شلبي ـ: «تقديم الحجّة»[6].

---

(١) ابن المظفر، لم تُؤَرَّخ وفاته، وذكره الأزهري في مقدمة «تهذيب اللغة» وبيّن حاله ضمن طبقات الأئمة الذين اعتمد عليهم. انظر: مقدمة تهذيب اللغة: ٤٣ ـ ٤٤ (طبعة مفردة بتحقيق بسّام الجابي).

(٢) (٤) تهذيب اللغة (حجّ): ٣: ٣٩٠.

(٣) انظر: اللسان (حجج): ٢: ٢٢٨.

(٥) التعريفات: ٨٢.

(٦) في بحث له بعنوان: «الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره وأصوله وثماره» نشر في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي التي تصدرها كلية الشريعة بجامعة أم القرى (العدد الرابع: ١٤٠١ هـ: ص: ٨٧).

ومن خلال هذه المعاني يمكنني أن أعرّف الاحتجاج بأنه:

«علم يقصد منه تبيين وجوه وعلل القراءات والإيضاح عنها والانتصار لها».

وهذه الوجوه والعلل متنوّعة، فتارة تكون وجهاً نحويّاً، أو صرفيّاً يتعلق بوزن الكلمة أو اشتقاقها، أو لغويّاً يبرز فيه علم الأصوات، وتظهر في تعليلاته لغات(لهجات) العرب، وأمثالهم، وأقوالهم، وأشعارهم، معالم واضحة، أو معنويّاً تتوقف معرفته على سبب النزول، أو معرفة التفسير وغريب الألفاظ القرآنية، أو نقليّاً تارة يعتمد على قراءات متواترة أو شاذّة أو تفسيرية، وتارة يعتمد على أحاديث، أو على رسم المصحف.

أمّا الانتصار للقراءات فلم يكن عند المؤلّفين في الاحتجاج ـ وبخاصة المتقدّمون منهم ـ مبنيّاً على أساس صحة القراءة وتواترها، لأنّا نجد أن منهم من ألّف في تعليل الشواذ، كما نجد كثيراً منهم قد حكّم قواعد اللغة، ولغات العرب، واستقراء النحاة الناقص المبتور في قراءات القرآن.

«ومن المفارقات العجيبة أن ابن جنى (ت: ٣٩٢) وصف القرّاء عامّة في «الخصائص» بضعف الدراية[(١)]، كما وصفهم في «المنصف» بالسهو والغلط إذ ليس لهم قياس يرجعون إليه[(٢)]، ولكنه في «المحتسب» يدافع عن القرّاء، ويرد على من يخطئهم في القراءات الشواذ»[(٣)].

ومع هذه الحقيقة لا أقول إن ركن الرواية والتلقّي كان مهملاً عند من تصدّى للاحتجاج للقراءات، بل إن كثيراً منهم أقاموا كتبهم على مؤلفات في القراءات نحو: أبي عليّ الحسن بن عبد الغفّار الفارسي (ت: ٣٧٧) فقد شرح سبعة ابن مجاهد في كتاب «الحجّة»، ونحو مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧) فقد بنى كتاب «الكشف» على ما في كتاب «التبصرة» له، ونحو أبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠) فقد جعل كتاب «شرح الهداية» شرحاً لكتابه «الهداية»،

---

(١) انظر: الخصائص: ١: ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) انظر: المنصف شرح تصريف المازني: ١: ٣١١.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ١: ٣٢ ـ ٣٣.

ونحو أبي عبد اللّه نصر بن علي الشيرازي (ت: بَعْد ٥٦٥) فقد بنى كتابه «المُوضَح في وجوه القراءات وعللها» على كتاب «اختلاف القراء الثمانية»[1] لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي الرازي[2] (كان حيّاً سنة: ٤١٠).

ونجد بعض المحتجين للقراءات من اللغويين، يذكرون في مقدمات كتبهم أسانيد القراء مثل: أبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠) في مقدمة «علل القراءات»[3]، وأبي عبد اللّه الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠) في مقدمة «إعراب القراءات السبع وعللها»[4].

ومع هذا كلّه كان من مجموعة من هؤلاء الجلّة جرأة عجيبة، ومسارعة إلى تضعيف جملة من القراءات أو استبعادها واستبشاعها، بل إلى إنكارها أحياناً[5].

وإذا أردنا معرفة الأسباب التي حدت بهم إلى هذا المنهج، فإنّا نجد إجابات موفقة عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بعدما تساءل علام اعتمد النحويون في تلحين القرّاء؟

١ ـ «كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنّوه من قوانين»[6].

٢ ـ «وأحياناً يخفى توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها»[7].

---

(١) منه نسخة في مكتبة أوقاف الموصل (العبدلية) برقم: (٣/ ٥٢) ضمن مجموع من (٥٦) ورقة. انظر الفهرس الشامل (القراءات): ١: ٢٢، ومقدمة «الموضح»: ١/ب. وانظر: تسميته في النشر: ٢: ٤٢٦.

(٢) من أهل فارس يلقب بالحذّاء أستاذ في القراءات له فيها بعض التصانيف. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٩.

(٣) انظر منه: ١/ب ـ ٢ (والذي تبين لي أن مقدمة الأزهري فيه ناقصة).

(٤) انظر منه: ٢ ـ ١١.

(٥) حتّى غلا المبرّد (ت: ٢٨٥) وقال: «لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها (قراءة حمزة بجر ﴿والأرحام﴾ في سورة النساء آية: ١) لقطعت صلاتي». انظر: درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ٨٢.

(٦) نحو منع البصريين الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض. انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١: ٢٢.

(٧) نحو قول الفراء عن قراءة حمزة بضم الياء في ﴿إلا أن يُخافا﴾ البقرة: ٢٢٩، قال: «ولا يعجبني ذلك». معاني القرآن: ١: ١٤٥، وانظر: الأمثلة التي ذكرها الشيخ عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١: ٢٢.

٣ ـ «وأحياناً ينظر بعضهم إلى الشائع من اللغات، ويغفل غيره»[١].

٤ ـ «وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية، فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ما جاء عليها من قراءات»[٢].

٥ ـ «لم يكتف النَّحويُّون بتلحين ما خالف قواعدهم، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم»[٣].

وهذه النزعة نجدها واضحة بارزة عند المتقدمين مثل: الفراء (ت: ٢٠٧)، والمبرِّد (ت: ٢٨٥)، والزجَّاج (ت: ٣١١)، ثم تخف عند الأزهري (ت: ٣٧٠) ـ مع جلائها ووضوحها ـ، ثم تضعف عند الفارسي (ت: ٣٧٧)، ومكي (ت: ٤٣٧)، والمهدوي (ت نحو: ٤٤٠).

ولقد استطاع أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥) وتلميذه السمين الحلبي (ت: ٧٥٦) أن يتغلّبا على هذه النزعة تماماً، فاتّخذا المنهج السليم والوضع الصحيح في جعلهما القراءات حاكمة لا محكومة، وفي جميع ما ذكراه من علل القراءات ووجوهها في ثنايا كتابيهما «البحر المحيط» و «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون».

ويرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي يقتضيان بأن يُحْتَجَّ للنحو ومذاهبه وقواعده بالقراءات المتواترة، لمَّا توافر لها من الضبط والتحرّي والوثوق شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو، وأن الاحتجاج لها بالنحو وشواهده عكس للوضع الصحيح[٤].

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١: ٢٣، وضرب لذلك أمثلة.

(٢) نفس المرجع: ١: ٢٤، وذكر أمثلة.

(٣) نفس المرجع والصفحة، وانظر: أمثلته: ١: ٢٥.

(٤) كتاب «في أصول النحو»: ٣٢ ـ ٣٣، ومقدمة تحقيق «حجة القراءات» لابن زنجلة: ١٨ ـ ١٩. وهذه الفكرة التي ينادي بها الأستاذ الأفغاني نواة لنظرية النحو القرآني، وقد كانت هذه الفكرة قائمة في أذهان جمهرة من العلماء الأول مثل أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤) الذي يقول ـ في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع» (خ): ١٧٠/ب ـ : «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت =

وعلم الاحتجاج له أسماء أخرى عُرف بها، واصطَلَح عليها من ألّف فيه، نحو: «وجوه القراءات»(١)، و «علل القراءات»(٢)، و «معاني القراءات»(٣)، و «إعراب القراءات»(٤)، و «توجيه القراءات»(٥).

المبحث الثاني: أسباب التأليف في الاحتجاج

لقد تأمّلت كثيراً في الدوافع التي جعلت القرّاء والنحاة يؤلّفون في الاحتجاج للقراءات ـ عموماً ـ ويبينون عللها ووجوهها، وكنت أحسب أن الحملة القوية

= عنهم لم يردها قياس عربيّة ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»، ومثل أبي حيّان الأندلسي الذي يقول ـ في كتابه «البحر المحيط»: ٣: ١٥٩ ـ: «ولسنا بمتعبَّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم مِمَّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين مِنْ كلام العرب لم ينقلْه البصريّون، وكم حكم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيون...». وتمنى ابن الجزري (ت: ٨٣٣) إن مدّ الله في أجله أن يَضع كتاباً مستقلاً يشفي القلب ويشرح الصدر يذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة. (انظر: منجد المقرئين: ٦٥). ثم نمت هذه النظرية واستحصدت في كتاب: نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية» للدكتور أحمد مكي الأنصاري.

(١) كما فعل ابن قتيبة في كتاب له بهذا الصدد سماه «وجوه القراءات». انظر: تأويل مشكل القرآن: ٦٤. وهذا المصطلح «وجوه القراءات» عند المتقدمين، أمّا متأخرو القراء فيعبرون بـ «وجوه القراءات» عن الخلاف الذي يقع في بعض صور الأداء: كأوجه البسملة، والوقوف، والروم والإشمام. وهو الذي اصطلحوا عليه بـ «الخلاف الجائز».

أمّا علم معاني القراءات أو عللها ـ عندهم ـ فيعرف بـ «توجيه القراءات» لا غير.

ومثل هذا مصطلح: «وجوه القرآن»، فعند المتقدمين يعرف بالكلام عن الأشباه والنظائر في القرآن، كما فعل الحيري: إسماعيل بن أحمد النيسابوري (ت: ٤٣٠ هـ) في كتابه «وجوه القرآن» ـ المحقق رسالة علمية في جامعة أم القرى ـ بينما نجد المتأخرين يطلقون «وجوه القرآن» على أوجه الأداء مثل ما فعل الأزميري: مصطفى بن عبد الرحمٰن (ت: ١١١٥ هـ) في كتابه «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن» المطبوع.

(٢) وقد سمّى جماعة من العلماء كتب الاحتجاج التي ألّفوها بهذا الاسم، نحو: الأزهري، والقرّاب، وابن الفَتَى، وابن طيفور السجاوندي، وأبي العباس النحوي.

(٣) وقد سمّى أحمد بن قاسم اللَّخمي كتاباً له بـ «معاني القراءات». انظر: غاية النهاية: ١: ٩٧.

(٤) مثل تسمية أبي الطاهر إسماعيل بن خلف كتاباً له بهذا الاسم. انظر: معجم الأدباء: ٦/ ١٦٦.

(٥) مثل تسمية شُرَيح بن محمد الرعيني كتاباً له باسم: «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحٰق الحضرمي». انظر: فهرسة ابن خير: ٣٨ ـ ٣٩، ومثل كتاب الشيخ القاضي: «القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب».

والهجمة العاتية من النحاة القدماء ـ وبخاصة نحاة البصرة ـ[1] على القراءات هي التي دعتهم إلى ذلك.

ثم انصرفت عن هذا الظن لمّا رأيت جماعة ممن ألّف في علل القراءات ووجوهها يقع في هذه الهوّة، وينحرف عن الطريق السويّ، فيضعّف ويستبعد القراءات المتواترة لأسباب ذكرت بعضها في تعريف الاحتجاج[2].

ثم تتبعت مقدّمات كتب الاحتجاج لعلّي أظفر بباعث أو سبب لتأليف هذه المؤلّفات، فلم أرَ أحدًا ـ فيما وقفت عليه ـ ذكر شيئاً من ذلك، اللّهمّ إلا ما قاله ابن جني في مقدمة «المحتسب»:

«إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه (المُحتسَب) على أهل القراءات ليحظوا به، ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي ـ رحمه اللّه ـ عمل كتاب «الحجّة في القراءات» فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء[3]».

وهذا في الحقيقة ليس دافعاً مقنعاً، ويمكنني أن أُسمّيه صورة من منهجه في كتاب «المحتسب».

ويمكن تلخيص بواعث التأليف في الاحتجاج بالأمور الآتية:

١ ـ توضيح الأركان الثلاثة للقراءات الصحيحة[4].

٢ ـ الدفاع عن القرآن الكريم، وقراءاته مما قد يثيره الملحدون في آيات اللّه من شبهات مستندين في شبهاتهم إلى مباحث الجدل والفلسفة والمنطق، ومن هنا تجرّد النحاة من القراء فيما ألّفوا من كتب الاحتجاج ليردّوا على هؤلاء، وواجهوهم بنفس أسلحتهم حيث آثروا القياس والنظر، وأعملوهما فيما

---

(١) لأنهم استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات ـ المتواترة والشاذة ـ إلاّ إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها. انظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية، د. مكرم: ٩٧.

(٢) انظر: ص: ١٩ ـ ٢٠ من الدراسة.

(٣) المحتسب: ١: ٣٤.

(٤) انظر: مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الرابع، ١٤٠١ هـ من بحث عن «الإحتجاج للقراءات» د. عبد الفتاح شلبي: ٧١.

هو ثابت بالنقل والأثر[1].

٣ ـ كان جمع أبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤) القراءات السبع في مؤلّف باعثاً من بواعث الاحتجاج، إذ فتح هذا الباب فيما جمع من قراءات متواترة وشاذّة، فتمثّلت مراحل الاحتجاج في عمله بالآتي:

أ ـ احتجّ هو للقراءات الواردة في سورة الفاتحة من كتاب «السبعة»، ثم أمسك لاستطالته ذكر العلل بعد الفاتحة، وكراهته أن يثقل كتابه، فأخبر بالقراءة مجرّدة[2].

ب ـ وبدأ من بعده أبو بكر بن السرّاج (ت: ٣١٦) فشرع في بيان علل سبعة ابن مجاهد، فأتمّ الفاتحة وتناول أجزاء من سورة البقرة، ثم توقّف[3].

جـ ـ ثم قام أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧) فذكر وجوه قراءات القرّاء الواردة في كتاب «السبعة» لابن مجاهد بكتاب «الحجّة».

د ـ ثم قام أبو الفتح بن جنّى (ت: ٣٩٢) ـ تلميذ الفارسي ـ بتبيين وجوه القراءات التي شذذها ابن مجاهد في كتاب «المحتسب»[4].

٤ ـ وقد يكون لظهور القراءات ظهوراً بيّناً في مجال الدراسة النحوية ومواكبة النحاة لركبها تأييداً أو معارضة، أن أدّى إلى ظهور كتب نحوية مستقلة تدور حول القراءات وحدها معلّلة موجّهة مؤيّدة موضحة[5].

٥ ـ «وقد يكون من أسباب الاحتجاج، ومشغلة العلماء به: أن الكتاب (كتاب

---

(١) انظر: مجلة البحث العلمي، العدد الرابع: ٧١ ـ ٧٢، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو للدكتور عبد الفتاح شلبي: ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) انظر: كتاب السبعة في القراءات: ١١٢.

(٣) انظر: مقدمة «الحجة» للفارسي: ١: ٤.

(٤) انظر: مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ـ جامعة أم القرى ـ السنة الخامسة ١٤٠٠ ـ ١٤٠١ العدد الخامس ـ أبو بكر بن مجاهد ومكانته في الدراسات القرآنية واللغوية. د. عبد الفتاح شلبي، ص: ٧٠، ومجلة البحث العلمي: العدد الرابع: ٧٥.

(٥) انظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: ١٠٠.

سيبويه) يحتجّ للقراءات المختلفة في بعض ما أورد من آيات، وفيه كذلك توجيه لبعض الأساليب العربية التي لها نظائر في آي القرآن وأضرابها وأوجهها التي رويت بها. . . فلمّا أراد المحتجّون ـ وهم أيضاً نحاة ـ التأليف في الاحتجاج وجدوا الباب مفتوحاً، فتحه أمامهم سيبويه في احتجاجه. . . ولم يكن النحاة ليفوتهم هذا الجانب من كتاب سيبويه، وهم الذين اتّخذوه قرآناً أكبوا عليه ودرسوا ما فيه»[(١)].

٦ ـ «ثم كان ما دار بين النحاة الأولين من التوجيه الإعرابي، سواء أكان قرآنياً أم غير قرآني. . . أيضاً سبباً من أسباب الاحتجاج»[(٢)].

٧ ـ ومن الدوافع المهمة هو أن النحاة لا يجدون نصّاً يعملون فيه أقلامهم كنص القرآن لعظمته وقدسيّته واحتفال الناس به في عباداتهم وشرائعهم، ثم إن الشعراء والخطباء بعد الإسلام لجأوا إليه يأخذون من ألفاظه ومعانيه ولهم في ذلك فنون[(٣)].

المبحث الثالث
مراحل الاحتجاج وتسلسل التأليف فيه إلى أشهر المؤلفات في عصرنا

تدرج الاحتجاج للقراءات في مراحل يمكن تصنيفها بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: مرحلة الاحتجاجات الفردية التي تأتي منثورة في ثنايا الكتب، يدعو لها المقام، وترد عند الاقتضاء[(٤)].

وهاك عرضاً لبعض النماذج من هذه الاحتجاجات مرتّبة ترتيباً تاريخياً:

أ ـ روي عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما (ت: ٦٨) أنه قرأ ﴿ننشرها﴾ بالراء من قوله تعالىٰ: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشرها﴾ [البقرة: ٢٥٩]. واحتجّ بقوله: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾[(٥)] [عبس: ٢٢]. واحتجاجه يبيّن أن مراده من قراءته ﴿ننشرها﴾

(١) (٢) مجلة البحث العلمي: العدد الرابع: ٧٦.
(٣) إضافة من الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد عثمان.
(٤) انظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو: ١٦٠.
(٥) معاني القرآن للفراء: ١: ١٧٣، وانظر: مجلة البحث العلمي: العدد الرابع: ٧٧.

بمعنى نحييها.

ب ـ قال ابن السرّاج ـ فيما حكاه الفارسي ـ: «وحُكِيَ أن عاصماً الجحدري (ت: ١٢٨) قرأها ﴿مَلك﴾ بغير ألف، فقال ـ محتجًا على من قرأها ﴿مالك﴾ بألف ـ: يلزمه أن يقرأ: ﴿قل أعوذ برب الناس مالك الناس﴾[1] [سورة الناس: ١ ـ ٢]. (هذا الاحتمال مردّه القياس ولا مجال له).

جـ ـ قال الزجاجي: «حدّث أبو جعفر أحمد بن جبير صاحب الكسائي، قال: انحدر الكسائي البصرةَ، فسأل عن عيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩)، فقيل: هو عليل، فاستأذن فدخل، فألقى تحته وسادة، وقال: أنت الكسائي؟ فقال له: نعم، فقال له: كيف تقرأ هذا الحرف ﴿أرسله معنا غدا﴾ ماذا؟ قال: ﴿يرتعْ ويلعبْ﴾ [سورة يوسف: ١٢]. فقال له عيسى بن عمر: لِمَ لمْ تقرأها: يرتعي ويلعب، فتثبت الياء أو تشير إليها؟، فقال له الكسائي: إنما هي من رتعت لا من رعيت، فقال له عيسى بن عمر: صدقت يا أبا الحسن»[2].

الخطوة الثانية: آراء احتجاجية منثورة في كتب:

هذه الخطوة لم تكن منفصلة عن الخطوة الأولى، وإنما هما متداخلتان ومتتابعتان، فتقسيم تاريخ الاحتجاج بهذه المراحل لا يعدّ تقسيماً زمنياً محدّداً، تمثل كل خطوة من مراحله فترة تاريخية تبتدىء بها وتنتهي إليها، وإنما هذا التقسيم لمراحل الاحتجاج ـ في خطواته الثلاث ـ تقسيم تقريبي لبيان نشأة الاحتجاج وتطور تاريخ التأليف فيه ضمناً أو استقلالاً.

وفي الخطوة الثانية أوّل ما يصادفنا كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر (سيبويه ت: ١٨٠)، والذي يعدّه بعض الباحثين العمدة في منهج الاحتجاج للقرّاء والنحاة[3].

فقد وردت في كتاب سيبويه آراء في الاحتجاج منثورة، فمن ذلك قوله: «وقد

---

(١) الحجة: ١: ٦ (ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٢) مجالس العلماء للزجاجي: ٢٦٣، وانظر: مجلة البحث العلمي: العدد الرابع: ٨٢ ـ ٨٣.

(٣) انظر: كتاب أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي: ١٦١.

بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿من يضلل اللَّه فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾[1]، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره[2].

وقال: «وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون[3] هذه الآية: ﴿وما كان لبشر أن يكلّمه اللَّه إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء...﴾، فكأنه واللَّه أعلم قال اللَّه عزّ وجلّ: لا يكلّم اللَّه البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيّتك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل»[4].

وفي مطلع القرن الثالث الهجري أُلِّفت كتب في معاني القرآن، قصد منها «إعراب الألفاظ القرآنية التي يتعلق بإعرابها توجيه المعنى، وتختلف باختلافه الأوجه الإعرابية في الكلمة، أو إلى التفسير اللغوي للمتن القرآني الذي اختلف القراء ـ السبعة وغيرهم ـ في ألفاظه»[5].

ومن هذه الكتب: «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧)، و «معاني القرآن» للأخفش الأوسط سعيد بن مَسْعَدة (ت: ٢١٥)، ثم «معاني القرآن» لأبي الحسن ابن كَيْسان[6] (ت: ٢٩٩)، و «معاني القرآن وإعرابه» لإبراهيم بن السَّري الزجاج (ت: ٣١١)، و «معاني القرآن» لمحمد بن القاسم

---

(١) يقصد القراءة بجزم الراء من ﴿يذرهم﴾ من الآية: ١٨٦ في الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.

(٢) كتاب سيبويه: ٣: ٩٠ ـ ٩١.

(٣) يقصد برفع ﴿يرسل﴾ ﴿فيوحي﴾ من الآية: ٥١ في الشورى، وهي قراءة نافع.

(٤) كتاب سيبويه: ٣: ٥٠.

(٥) بحث «الاحتجاج للقراءات» د. عبد الفتاح شلبي، نشر في مجلة البحث العلمي: العدد الرابع ١٤٠١: ص ٨٥.

(٦) ذكره ابن النديم في «الفهرست»: ٣٧.

الأنباري[1] (ت: ٣٢٨)، و «معاني القرآن» لأبي جعفر النحاس[2] (ت: ٣٣٨).

وفي بعض كتب التفسير جملة وافرة من الاحتجاج مثل: تفسير محمّد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، و «التحصيل» لأبي العباس المهدوي، و «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ت: ٦٧١)، و «البحر المحيط» لأبي حيّان (ت: ٧٤٥)، وغيرها.

وكذلك نجد كثيراً من إعراب القراءات ووجوهها اللغوية في كتب إعراب القرآن، مثل: «إعراب القرآن» للنحاس (ت: ٣٣٨)، و «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، و «البيان في غريب إعراب القرآن» للكمال ابن الأنباري (ت: ٥٧٧)؛ و «إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن» لأبي البقاء العُكْبَري (ت: ٦١٦)، و «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦)، وغيرها.

ومن الكتب التي حوت توجيه القراءات في ضمنها الشروح المتقدمة لمنظومة أبي القاسم الشاطبي (ت: ٥٩٠) ـ «حرز الأماني ووجه التهاني» ـ المشهورة بـ «الشاطبية» نحو: «فتح الوصيد في شرح القصيد» لعلم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣)، وهو أوّل من شرحها[3]، و «اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة» لأبي عبد اللّه محمّد بن الحسن الفاسي (ت: ٦٥٦)، و «إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة عبد الرحمٰن بن إسمٰعيل المقدسي (ت: ٦٦٥)، و «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢)، وغيرها كثير.

الخطوة الثالثة: وهي مرحلة ظهور مؤلفات مستقلة بالاحتجاج، وقد تتبعت جملة من تراجم القراء والنحاة والأدباء، وفهارس الكتب في محاولة لجمع قدر من تآليف الاحتجاج والعلل.

وسأرتّب هذه الكتب ترتيباً تاريخياً ليظهر تسلسل التأليف في هذا الموضوع،

---

(١) ذكره في «الفهرست»: ٣٧. ويلحظ كثرة نقول ابن الجوزي عنه في «زاد المسير»، وكذلك ابن منظور في «لسان العرب».

(٢) وقد حقق الموجود منه الشيخ محمد علي الصابوني في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٠.

وسأؤخر الكتب التي لم أعثر على وفاة مؤلفيها، وهما كتابان:

١ ـ كتاب في «وجوه القراءات» لهارون بن موسى الأعور (ت: في حدود ١٧٠)، قال أبو حاتم السجستاني: «كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها، وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده: هارون بن موسى الأعور»[١].

٢ ـ «الجامع» ليعقوب بن إسحاق الحَضْرمي (ت: ٢٠٥)، قال القفطي: «جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به»[٢].

٣ ـ «القراءات» لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم (ت: ٢٢٤). ضمن كتابه قراءات الأئمّة السبعة وأضاف إليهم ثمانية عشر قارئاً[٣]، وعلّل ما أورد من قراءات، أفاد هذا الداني بقوله «معلل» في أرجوزته «المنبهة على أسماء القرّاء والرواة وأصول القراءات»[٤]، قال:

والقَاسِمُ الإمامُ في الحُروفِ أَبو عُبَيْدٍ صَاحبُ التصنيفِ
اخْتارَ من مَذَاهِبِ الأئمَّةِ ما قدْ فشَا وصحَّ عندَ الأُمَّةِ
وذاكَ في تَصْنيفِهِ مسطَّرُ «مُعلَّلٌ» مبيَّنٌ محرَّرُ

٤ ـ «وجوه القراءات» لأبي محمد عبد اللّه بن مسلم بن قُتَيْبة (ت: ٢٧٦)[٥].

٥ ـ «احتجاج القراء» لمحمد بن يزيد المبرِّد (ت: ٢٨٥)[٦].

٦ ـ «قراءة ابن عامر بالعلل» لهارون بن موسى الأخفش الدمشقي

---

(١) غاية النهاية: ٢/٣٤٨، وبغية الوعاة: ٢/٣٢١.

(٢) إنباه الرواة: ٤: ٤٥، وسمّاه الزركلي في الأعلام: ٨: ١٩٥ «وجوه القراءات».

(٣) انظر: النشر: ١: ٣٤.

(٤) حققها الدكتور حسن وكّاك بدار الحديث الحسنية بالرباط، ومنها نسخة في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم: (٣٦٦٨) (ج) قسم القراءات: ٢١١. والأبيات المثبتة أرسلها لي ـ مشكوراً ـ الأستاذ الباحث عبد الهادي حميتو مع غيرها في رسالة خاصة بتاريخ: ٨: جمادى الثانية: ١٤١٠ هـ.

(٥) ذكره في كتابه «تأويل مشكل القرآن»: ٦٤.

(٦) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٩: ١٢١، والقفطي في انباه الرواة: ٣: ٢٥١، وذكره ابن النديم في الفهرست: ٦٥ باسم: «احتجاج القراءات».

(ت: ٢٩٢)[١].

٧ ـ كتاب في «قراءة أبي عمرو معلل» لعبيد اللّه بن إبراهيم العَمْريّ (ت: ٣٠٧)، قال ابن الجزري: «له في قراءة أبي عمرو تصنيف حسن معلل»[٢].

٨ ـ «الفصل بين القراءة» لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، قال ياقوت: «ذكر فيه القراءة ووجهها وتأويلها، والدلالة على ما ذهب إليه كل قارىء لها، واختياره والصواب منها والبرهان على صحة ما اختاره، مستظهراً على ذلك بقوته على التفسير والإعراب الذي لم يشتمل على حفظ مثله أحد من القراء»[٣].

٩ ـ «احتجاج القراء» لأبي بكر محمد بن السَّري السرَّاج (ت: ٣١٦)[٤].

١٠ ـ «المعاني في القراءات» لأبي محمد عبد اللّه بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ (ت: ٣٤٧)[٥].

١١ ـ (أ) «القراءات بعللها» لأبي بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش (ت: ٣٥١)[٦].

١٢ ـ (ب) «السبعة بعللها الكبير له»[٧].

---

(١) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٢١٠.

(٢) انظر: غاية النهاية ـ أيضاً ـ: ١: ٤٨٤.

(٣) معجم الأدباء: ١٨: ٦٥ ـ ٦٦. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذا الكتاب هو «الجامع» في القراءات، أو «البيان» للطبري، ولم أجد دليلاً يوحّد هذه الأسماء الثلاثة ويجعلها كتاباً واحداً.

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٨: ٢٠٠، والقفطي في الأنباه: ٣: ١٤٩، والذهبي في سير أعلام النبلاء: ١٤: ٤٨٤، والسيوطي في البغية: ١: ١١٠ بعنوان: «أحتجاج القرأة»، وحاجي خليفة في كشف الظنون: ١: ١٥ بعنوان «إحتجاج القراء في القراءة». ومنه نسخة في مكتبة عشيرة شرف الملك بالهند برقم: ١٩ تقع في (٤١٨) ورقة. انظر: الفهرس الشامل (علوم القرآن ـ مخطوطات القراءات): ١: ٣ وبعد اطّلاعي على مصوَّرة مِنْ هذه النُّسخة وجدتها لا تصح نسبتها لابن السرَّاج بتاتاً، لاعتبارات ليس هنا مجال بسطها.

(٥) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١٥: ٥٣٢، وذكره ابن النديم في الفهرست: ٣٨ و ٦٩ بعنوان: «الاحتجاج للقراء».

(٦) ذكره الذهبي في السير: ١٥: ٥٧٥، والداودي في طبقات المفسرين: ٢/ ١٣٢.

(٧) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٣٦.

١٣ ـ (أ) «الاحتجاج في القراءات» لأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسم العَطَّار (ت: ٣٥٤)[١].

١٤ ـ (ب) «الانتصار لقراء الأمصار»[٢].

١٥ ـ (جـ) «السبعة بعللها الكبير[٣]» كلاهما له.

١٦ ـ «الحجّة» في القراءات لأبي الحسن أحمد بن الصقر المَنْبِجي (ت: ٣٦٦)[٤].

١٧ ـ «علل القراءات» لأبي منصور محمد بن أحمد الهَرَوي الأَزْهري (ت: ٣٧٠)[٥].

١٨ ـ (أ) «إعراب القراءات السبع وعللها» المعروف بـ «القراءات» لأبي عبد اللّه الحسين بن أحمد بن خَالَويه (ت: ٣٧٠)[٦].

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٣٦، وياقوت في معجم الأدباء: ١٨: ١٥٣، والسيوطي في بغية الوعاة: ١: ٩٠، وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون: ١: ١٥ «إحتجاج القراء في القراءة».

(٢) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٨: ١٥٣، والسيوطي في البغية: ١: ٩٠، وصاحب كشف الظنون: ١: ١٧٢.

(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٣٦.

(٤) ذكره الذهبي في معرفة القراء الكبار: ١: ٣٣٦، وابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٦٣.

(٥) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٧: ١٦٥، والذهبي في سير أعلام النبلاء: ١٦: ٣١٦، وعندي منه مصورة عن مكتبة رشيد أفندي/ السليمانية/ استنبول/ برقم: ٢٢. وفهرس فيها باسم: «معاني القراءات»، وقد صدر جزء منه إلى نهاية سورة التوبة عن مطابع دار المعارف بالقاهرة عام ١٤١٢ ط (١) بتحقيق كل من الدكتور عيد مصطفى درويش، والدكتور عوض بن حمد القوزي بعنوان «معاني القراءات» بناء على ماكتب على الورقة الأولى من المخطوط!!! وقد عدّ المحققان الفاضلان «معاني القراءات» و «علل القراءات» للأزهري كتابين، وهما كتاب واحد. كما نشرته سناء بنت إبراهيم الحلوة بعنوان «القراءات وعلل النحويّين فيها المسمّىٰ (علل القراءات)»، في جزءين عام ١٤١٢ هـ ط (١) بدون مكان طبع.

(٦) عندي مصورة منه عن مكتبة مراد ملا/ استنبول/ برقم: ٨٥، وقد قام الدكتور: صبحي عبد المنعم سعيد الأستاذ بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود بدراسة: «ابن خالويه وكتابه اعراب القراءات السبع وعللها المشهور بـ «القراءات» لنيل درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر ـ بريطانيا سنة ١٩٧٤ م باللغة الإنجليزية، وحققه الدكتور الفاضل عبد الرحمٰن العثيمين، وصدر عن مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤١٣ ط (١) في جزءين. وحُقق رسالة دكتوراه في العراق.

١٩ ـ (ب) «الحجّة في القراءات السبع» له أيضاً[١].

٢٠ ـ «الحجّة في علل القراءات السبع»[٢] لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧). وقد اختصره كل من:

٢١ ـ (أ) مكي بن أبي طالب القَيْسي (ت: ٤٣٧) في «منتخب الحجّة» قال ياقوت: «ثلاثون جزءاً»[٣].

٢٢ ـ (ب) وأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت: ٤٥٥)[٤].

٢٣ ـ (جـ) وأبي عبد الله محمد بن شُرَيْح الإشبيلي (ت: ٤٧٦) في «اختصار الحجّة»[٥].

٢٤ ـ (أ) «الاستعاذة بحججها لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري (ت: ٣٨١)[٦].

٢٥ ـ (ب) كتاب «الإمالات» له أيضاً، قال عنه: «وقد جعلت لهم (للقراء) كتاباً في الإمالات بينت مذاهبهم فيها بأصولها وعللها...»[٧].

٢٦ ـ (حـ) كتاب «الكامل في علل القراءات» له ـ أيضاً ـ[٨]

---

(١) حققه ونشره الدكتور عبد العال سالم مكرم. وقد كتب الأستاذ محمد العابد الفاسي بحثاً بعنوان: «نسبة الحجة إلى ابن خالويه لا تصح» في مجلة اللسان العربي: المجلد الثامن: الجزء الأول: ٥٢١ ـ ٥٢٣.

كمانشر الدكتور صبحي عبد المنعم سعيد بحثاً في مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق: المجلد الثامن والأربعون ـ الجزء الثالث، بعنوان: «نسبة الحجة لابن خالويه افتراء عليه» ص: ٦٤٥ ـ ٦٧١، وهو بحث من خبير عالم بابن خالويه. ورجّح د. محمود فهمي حجازي إلى أن هناك شك قليل في نسبته لابن خالويه في مقال له في مجلة كلية الآداب والتربية ـ جامعة الكويت: العدد الثاني: ص: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) صدر جزءان منه عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكاملاً عن دار المأمون للتراث في ستة أجزاء.

(٣) انظر: معجم الأدباء: ١٩: ١٦٩، وذكره ـ أيضاً ـ القفطي في إنباه الرواة: ٣: ٣١٣.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١: ١٦٤، وبغية الوعاة: ١: ٤٨٨.

(٥) ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٤٢.

(٦) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٤٩.

(٧) انظر: المبسوط في القراءات العشر: ١١٩.

(٨) ذكره الفارسي في «شرح غاية ابن مهران» (خ): ص: ٢.

٢٧ ـ «المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لأبي الفتح عثمان بن جِنّي (ت: ٣٩٢)[١]، وقد اختصره في:

٢٨ ـ (أ) «اختصار المحتسب» ابن الفرس عبد المنعم بن محمد الغَرْناطي (ت: ٥٩٧ هـ)[٢].

٢٩ ـ (ب) و «المنتخب من كتاب المحتسب»[٣] أبو البقاء عبد اللّٰه بن الحسين العُكبَريّ (ت: ٦١٦).

٣٠ ـ «نكات القرآن» لعبد الله بن أحمد بن عبد الرحمٰن المقرىء (كان حيّاً: ٣٩٥ هـ)[٤]

٣١ ـ «التعليل في القراءات السبع»[٥] لأبي العباس أحمد بن محمد المَوْصِليّ النحوي الأخفش الخامس (من أهل القرن الرابع)[٦].

٣٢ ـ «حجّة القراءات» لأبي زُرْعة عبد الرحمٰن بن محمّد بن زنجلة (ت نحو: ٤٠٣)[٧].

٣٣ ـ كتاب «معاني القراءات» لأبي العباس أحمد بن قاسم اللَّخْمي (ت: ٤١٠)[٨].

٣٤ ـ «شرح الغاية في القراءات العشر وعللها» لأبي الحسن بن محمد الفارسي

---

(١) صدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ في جزءين.
(٢) ذكره الفيروزآبادي في البلغة: ١٣٨.
(٣) ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين: ١: ٤٥٩.
(٤) منه نسخة في مكتبة جستربيتي برقم (٣٥٦٧) في (٢٦٩) ورقة، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٥٧٠٨/ فلم) وفيها نقص من الأول تبدأ من «الإدغام». ولم يعلل المؤلف لأصول القراءات، وتعمل على تحقيق هذه النسخة إحدى الفتيات في جامعة الملك سعود بالرياض.
(٥) ذكره السيوطي في البغية: ١: ٣٨٩، وحاجي خليفة في كشف الظنون: ١: ٤٢٤.
(٦) لم أعثر على تاريخ وفاته، وقدّرت المثبت لأن السيوطي قال: «قرأ عليه ابن جني».
(٧) حققه ونشره الأستاذ سعيد الأفغاني، وانظر في تحديد وفاة ابن زنجلة: الفهرس الشامل (علوم القرآن ـ مخطوطات القراءات): ١: ٢١.
(٨) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٩٧.

القهندزي (كان حيّاً قبل ٤١٣ هـ)[١]

٣٥ ـ «علل القراءات» لأبي محمد إسماعيل بن إبراهيم القَرَّاب (ت: ٤١٤)[٢].

٣٦ ـ «وجوه الإعراب والقراءات» لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت: ٤٢٧)[٣].

٣٧ ـ «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لأبي محمّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧) ألفه قبل وفاته بثلاثة عشر عاماً (سنة: ٤٢٤)[٤].

٣٨ ـ «شرح الهداية» لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠)، وهو الذي أنا بصدده.

٣٩ ـ (أ) «الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة» قال فيه: «هذا كتاب أذكر فيه إن شاء اللّه مذاهب القراء السبعة ـ رحمهم اللّه ـ في الفتح والإمالة... مع تلخيص ما ينطوي عليه من المعاني والوجوه والعلل والأسباب...»[٥].

٤٠ ـ (ب) «الإدغام الكبير» قال فيه: «أما بعد: فإن جماعة من أصحابنا ـ حرسهم اللّه ـ تكرّرت مسألتهم وتأكّدت رغبتهم في تصنيف كتاب خفيف في شرح مذهب أبي عمرو بن العلاء ـ رحمه اللّه ـ في الإدغام الكبير، وتفصيل ذلك بعلله ووجوهه...»[٦].

---

(١) منه نسخة بالمكتبة التيموريّة برقم (٣٤٤) (الجزء الأول).

(٢) ذكره ابن الجزري في النشر: ٢: ٣٣١، ونقل عنه.

(٣) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٥: ٣٧.

(٤) انظر: مقدمة الكشف: ١: ٤، وقد حققه ونشره الدكتور محي الدين رمضان في جزءين.

(٥) انظر: «الموضح» ورقة: ٢. وقد حققه الزميل الأخ محمد شفاعت رباني في الجامعة الإسلامية بالمدينة لنيل درجة (الماجستير) كما حققه د. أحمد نُصَيِّف الجنابي، ويقوم بتحقيقه د. سالم قدوري الحمد.

(٦) انظر: «الإدغام الكبير» ورقة: ٢/أ. ومنه مصورة عن المتحف البريْطاني في الجامعة الإسلامية =

٤١ ـ (جـ) «التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الفتح والإمالة بالعلل»[(١)]، ثلاثتها لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤).

٤٢ ـ «إعراب القراءات» لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت: ٤٥٥)، قال ياقوت: «في تسع مجلدات»[(٢)].

٤٣ ـ «الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء والحجّة لكل واحد منهما»[(٣)] لأبي عمر يوسف بن عبد اللّٰه بن عبد البر النَّمَري (ت: ٤٦٣).

٤٤ ـ «الرشاد في شرح القراءات الشاذة» لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: ٤٧٨ هـ)[(٤)].

٤٥ ـ «علل القراءات» لأبي عبد اللّٰه سلْمان بن عبد اللّٰه النهرواني المعروف بابن الفَتَىٰ[(٥)] (ت: ٤٩٣).

٤٦ ـ «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»[(٦)] لأبي بكر أحمد بن عبيد اللّٰه بن إدريس (من علماء القرن الخامس)[(٧)].

٤٧ ـ «احتجاج القراء في القراءة»[(٨)] لأبي القاسم الحسين بن محمّد

= بالمدينة. برقم: ٣٦٣.

(١) ذكره ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٢٩.

(٢) انظر: معجم الأدباء: ٦: ١٦٦.

(٣) ذكره ابن حزم في رسالة «فضل الأندلس» التي هي ضمن «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»: ٣: ١٧٩.

(٤) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٥) قال الذهبي في السير: ١٩: ٦١٢: «ألف في علل القراءات» وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: ٢: ١١٦٠، والزركلي في الأعلام: ٣: ١١١.

(٦) عندي مصورة منه عن مكتبة ولي الدين جار الله/ استنبول/ برقم: ١٨، تقع في (١٢٤) ورقة، وقد أنهى تحقيقه د. محي الدين رمضان في كلية الآداب ـ جامعة اليرموك (إربد ـ الأردنّ)، ولم يدفعه إلى المطبعة ـ كما أخبر ـ لتاريخ ١/ ٤/ ١٤١٣ هـ.

(٧) لم أعثر على ترجمة لابن إدريس، وانظر تقدير وفاته في: الفهرس الشامل (مخطوطات القراءات): ١/ ٩٥.

(٨) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: ١: ١٥.

الأصفهاني المعروف بـ «الراغب» (ت: ٥٠٢).

٤٨ ـ «تعليل القراءات العشر»[١] لمحمد بن سليمان بن أحمد النفري المالقي المعروف بـ«ابن أخت غانم بن وليد» (ت: ٥٢٥).

٤٩ ـ «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[٢] لأبي الحسن شريح بن محمّد الرعيني (ت: ٥٣٩).

٥٠ ـ «الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة»[٣] لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المعروف بـ «جامع العلوم» (ت: ٥٤٣).

٥١ ـ «مفاريد العشرة بعللها»[٤] لأبي علي سهل بن محمّد الأصبهاني (ت: ٥٤٣).

٥٢ ـ كتاب «تعليل قراءة قوله: ﴿ونحن عصبة﴾ بالنصب»[٥] لأبي عبد اللّه محمّد بن يحيىٰ الزَّبيدي (ت: ٥٥٥).

٥٣ ـ «علل القراءات»[٦] لأبي عبد اللّه محمّد بن طَيْفور السَّجاوندي

---

(١) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ٢: ١٤٨.

(٢) ذكره ابن خير في فهرسته: ٣٨ ـ ٣٩، ومنه نسخة في المكتبة التيمورية/ القاهرة/ برقم: (٢٤٦) ضمن مجموع في (٨٣) صفحة (الفهرس الشامل ـ مخطوطات القراءات: ١: ١٠٥) وقد حققه الأستاذ غانم الحمد المدرس بكلية الشريعة ـ جامعة بغداد (نشرة أخبار التراث العربي: المجلد الرابع: عدد ٣٨: ص: ١٦). ونشره في مجلة المورد العراقيّة: المجلد السابع عشر: العدد الرابع: (٢٥١ ـ ٢٩١).

(٣) ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين: ١: ٦٩٧، وسماه كل من صاحب كشف الظنون: ٢: ١١٦٠، والأعلام: ٤: ٢٧٩ بـ «علل القراءات». وذكر الدكتور شواخ في معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤: ١٤٢ ـ ١٤٣ أن للكتاب نسختين: مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة، والثانية: في مكتبة الجامع الأحمدي بطنطا؟، وقد نال الأستاذ محمد أحمد الدالي درجة (الدكتوراه) بتحقيق الكتاب من كلية الآداب بجامعة دمشق (نشرة أخبار التراث العربي: عدد: ٣٥/ جمادى الأولى/ ١٤٠٨ هـ/ ص: ١٥) وحققه ـ أيضاً ـ الأستاذ عبد الرحمٰن بن محمد العمّار لنيل درجة (الدكتوراه) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٣١٩.

(٥) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ١٩: ١٠٨.

(٦) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ٢: ١٥٧، والداودي في طبقات المفسرين: ٢: ١٥٥، وصاحب =

(ت: ٥٦٠).

٥٤ ـ (أ) «المُوضَح في وجوه القراءات وعللها»[١].

٥٥ ـ (ب) «المنتقى في شواذ القرأة»[٢] كلاهما لأبي عبد اللَّه نصر بن علي الشيرازي، المعروف بابن أبي مريم (ت بعد: ٥٦٥).

٥٦ ـ «أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر وشيء من الشواذ»[٣] للحسن بن أبي الحسن صافي المعروف بـ «ملك النحاة» (ت: ٥٦٨).

٥٧ ـ كتاب في «اختيار ابن السَّمَيْفَع وبسط توجيه قراءته على نافع»[٤] لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمَذَاني (ت: ٥٦٩).

٥٨ ـ (أ) «إعراب القراءات الشواذ»[٥].

٥٩ ـ (ب) «الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن»[٦] كلاهما لأبي البقاء عبد اللَّه بن الحسين العُكْبَري الحنبلي (ت: ٦١٦).

٦٠ ـ «اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»[٧] لأحمد بن محمّد

= الأعلام: ٦: ١٧٩.

(١) ذكره ابن الجزري في النشر: ٢: ٢٢١ ونقل عنه. وعندي مصورة منه عن مكتبة راغب باشا/ السليمانية/ استنبول/ برقم: ١٦. وقد قام بتحقيقه عمر حمدان الكبيسي لنيل درجة (الدكتوراه) من كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى عام ١٤٠٨ هـ. وطبع ضمن مطبوعات الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة.

(٢) ذكره في مقدمة «الموضح»: ١/أ، وسماه القفطي في إنباه الرواة: ٣: ٣٤٥ بـ «المنتقى في علل القراءات».

(٣) ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٨: ١٢٣، والقفطي في الإنباه: ١: ٣٠٨.

(٤) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية: ٢: ١٦٢.

(٥) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٢٢: ٩٢ ـ ٩٣ باسم «إعراب الشواذ» وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة مصورة منه عن نسخة دار الكتب المصريّة برقم. (٤٢٠٥) فلم. والكتاب يعمل في تحقيقه الدكتور: خليل بنيان الحسون الأستاذ المساعد في كلية التربية ـ جامعة بغداد (نشرة أخبار التراث العربي: عدد: ٢٨: ربيع أول ـ ربيع ثان/١٤٠٧ هـ: ص: ١٦).

(٦) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: ١: ١٧٣، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين: ١: ٤٥٩.

(٧) طبع بتصحيح وتعليق الشيخ علي محمد الضباع رحمه الله، وأعاد تحقيقه ونشره الدكتور شعبان محمد إسماعيل في جزءين.

الدمياطي الشهير بـ «البنّاء» (ت: ١١١٧).

٦١ ـ «الموضح في تعليل وجوه القراءات»[١] لأحمد عبد المنعم الدمنهوري (ت: ١١٩٢).

٦٢ ـ «مواكب النصر في توجيه القراءات العشر» لمحمود بن علي بَسَّة الحنبلي (ت: أواخر/ ق ١٤ هـ)[٢].

٦٣ ـ «القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب»[٣] للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣).

٦٤ ـ «قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر»[٤] للشيخين قاسم أحمد الدجوي ومحمد الصادق قمحاوي (ت: ١٤٠٥).

٦٥ ـ «طلائع البشر في توجيه القراءات العشر»[٥] لمحمد الصادق قمحاوي (ت: ١٤٠٥).

٦٦ ـ (أ) «المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة ـ الإعراب ـ التفسير»[٦].

٦٧ ـ (ب) «المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة»[٧].

٦٨ ـ (جـ) «القراءات وأثرها في علوم العربية»[٨] ثلاثتها للدكتور: محمّد

---

(١) منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم: ١٣٩ (متسلسل). انظر: الفهرس الشامل (القراءات): ٢: ٦١٨.

(٢) ذكره الشيخ المرصفي ـ رحمه الله ـ في «هداية القاري»: ٧٣٨.

(٣) صدر عن مطبعة الحلبي بمصر، ثم طبعته دار الكتاب العربي ـ ببيروت ـ مع «البدور الزاهرة» خلسة.

(٤) صدر عن مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة بلا تاريخ في طبعته الثانية.

(٥) طبع بالقاهرة عام (١٩٧٨ م) من غير تعريف بالناشر.

(٦) صدر عن مكتبة جمهورية مصر بالقاهرة في طبعته الأولى عام ١٣٩٦ هـ.

(٧) صدر في ثلاثة أجزاء على نفقة أحد المحسنين (الحاج فتح علي عبد الله آل خوجه).

(٨) والكتاب في علل القراءات، لأن المؤلف خرّج وَوَجَّهَ القراءات العشر من طريق النشر في أبواب صرفية عقدها، بعد أن قدّم له عن نشأة القراءات، وصلتها بالأحرف السبعة، وعن تاريخ القراء العشرة ونحو ذلك من المباحث. وقد صدر الكتاب عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة في جزءين عام ١٤٠٤ هـ.

محمّد سالم محيسن.

٦٩ ـ «علل القراءات»[١] لأبي العباس أحمد بن محمّد النحوي (ت: ؟).

٧٠ ـ «البارع»[٢] لأبي بكر محمد بن عبد اللّٰه القيرواني (ت: ؟).

وبهذا العرض يظهر أن هارون بن موسى الأعور (ت نحو: ١٧٠)، هو أول من ألّف في وجوه القراءات وعللها.

وهذه التآليف المذكورة على أنواع منها ما هو احتجاج للمتواتر، وما هو احتجاج للشاذ، ثم إن المتواتر ـ في هذه المؤلفات ـ أنواع:

أ ـ مؤلفات في تعليل القراءات العشر.

ب ـ مؤلفات في تعليل القراءات الثمان (السبعة مع يعقوب).

جـ ـ مؤلفات في تعليل القراءات السبع.

د ـ مؤلفات في تعليل قراءتين.

هـ ـ مؤلفات في تعليل قراءة[٣] واحدة.

و ـ مؤلفات في تعليل رواية[٤] واحدة.

ز ـ مؤلفات في تعليل أصل واحد من أصول التلاوة للقراء السبعة.

ح ـ مؤلفات في تعليل أصل واحد لقارىء واحد.

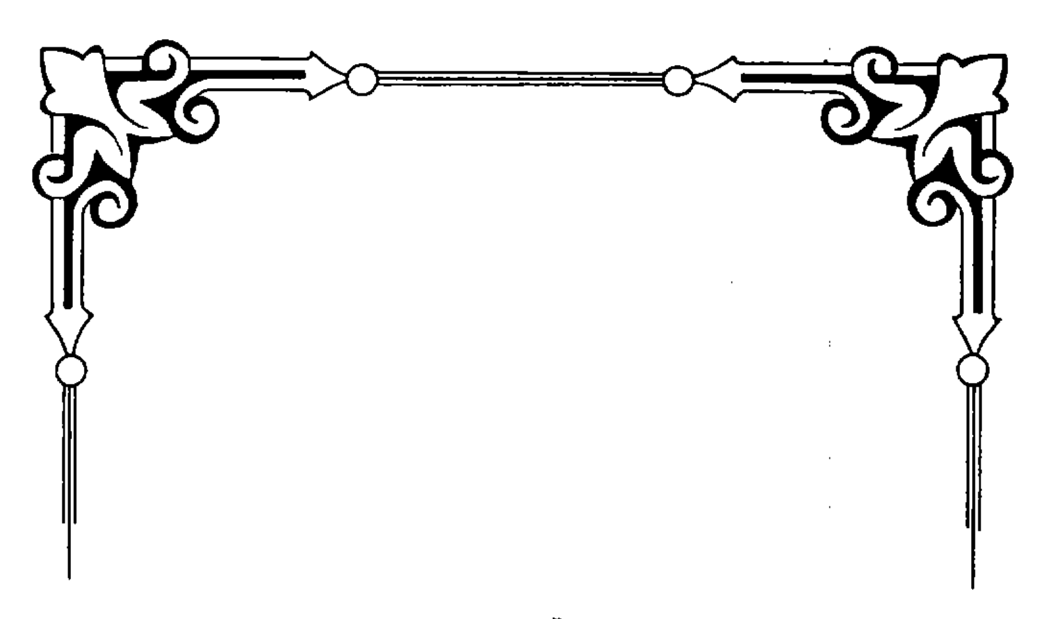
---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: ٢: ١١٦٠.

(٢) هو رسالة في تعليل رواية ورش عن نافع منه نسخة في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط ضمن مجموع: (٩/ب ـ ١١/أ) برقم: ٨٥. انظر: فهرس الخزانة الحسنية: ٦: ٤٢.

(٣) القراءة: هي ما تنسب إلى أحد القراء العشرة أو السبعة. انظر: غيث النفع في القراءات السبع: ٣٤.

(٤) الرواية: هي ما تنسب للآخذين ـ ولو بواسطة ـ عن القراء. انظر: نفس المرجع.



تمهيـــد

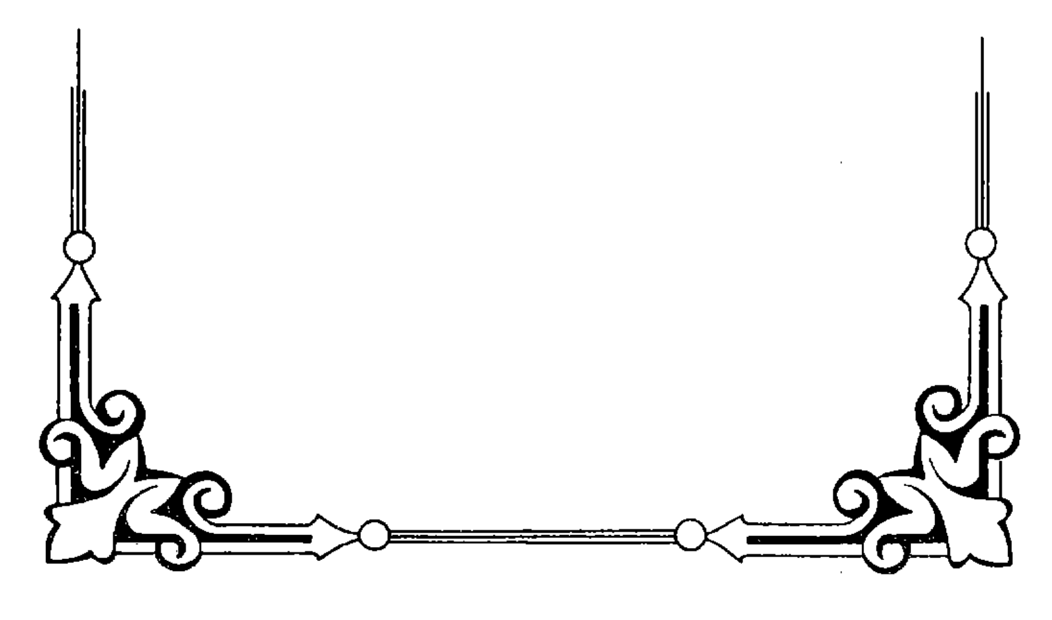
يتضمن تعريفاً موجزاً بالحياة السياسية، والاجتماعية، والعلمية في المغرب والأندلس في عصر المهدوي

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية.

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحياة العلميّة.



تمهيد
عصر المهدوي

عاش صاحبنا ـ أبو العباس: أحمد بن عمّار المهدوي ـ في مسقط رأسه المهديّة التي نسبته إليها ما شاء اللّه أن يعيش. كما أنه دخل مدينة القيروان ـ مقصد الطلاب وحاضرة العلم ـ والتقى فيها بشيخه أبي الحسن القابسيّ (ت: ٤٠٣) وأخذ عنه.

هذا ما تمدّنا به كتب التواريخ والتراجم من تنقّلات المهدوي في بلاد المغرب، والفترة الزمنية التي عاشها أبو العباس في المغرب كانت السيطرة على الحكم فيها لدولة العبيديّين الشيعية، أو المسماة بالدولة الفاطمية، التي استمرّ نفوذ سيطرتها على بلاد المغرب من سنة (٢٩٧) إلى سنة (٥٦٧)، وإن كان ملك الفاطميين في المغرب لم يَصْفُ لهم تماماً بعد سنة (٣٤٧)[١].

كما أن أبا العباس دخل الأندلس عام (٤٣٠)، وعلى الخصوص جزيرة دانية التي كان والياً عليها مجاهد العامري (ت: ٤٣٦)، الذي ألّف المهدوي له كتاب «التحصيل» كما سأبين إن شاء اللّه.

فالفترة التي عاشها بالأندلس تعرف بعهد دول الطوائف (٤٠٠ ـ ٤٨٤ هـ)، وقد سبق هذا العهد أعوام من الفوضى، واستمرّ هذا العهد حوالي ثلاثة أرباع قرن من الزمان، أي حتى دخول الأندلس تحت سلطان المرابطين سنة (٤٨٤)[٢].

وسأعطي ـ في المباحث الثلاثة القادمة ـ لمحة موجزة عن نواحي الحياة السياسية، والاجتماعيّة، والعلميّة في البيئتين المغربيّة (التونسيّة) والأندلسيّة اللتين عاش فيهما المهدوي.

---

(١) انظر: تاريخ الدولة الفاطمية للدكتور حسن إبراهيم حسن: ٩٦.

(٢) انظر: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة للدكتور عبد الرحمٰن الحجي: ٤٠.

المبحث الأول: الحياة السياسية

في مطلع هذا البحث أذكر أني لم أَطَّلع ـ فيما وقفت عليه ـ على أيّة إشارة في حياة المهدوي تدلّ على أنه شارك في الحياة السياسية[1] كما شارك بعض معاصريه من أهل العلم، مثل: أبي الوليد: سليمان بن خلف الباجي[2] (ت: ٤٧٤) الذي طوّف على ملوك الطوائف يدعوهم إلى التوحّد ولمّ الشمل، ومثل: أبي محمّد: علي بن أحمد بن حزم الظاهري[3] (ت: ٤٥٦) الذي تولّى الوزارة في شبابه في الدولة العامريّة.

لكني سألقي إلماعة سريعة مختصرة عن الوضع السياسي في الحقبة الزمنية التي عاشها المهدوي، لعلّها تعطي انعكاساً على نشأته.

ضَعُفت الدولة الإسلامية في القرن الرابع الهجري مقارنة بما كانت عليه من القوّة والتماسك، وتتابع الفتوح على المسلمين أيّام الخلافة الراشدة، والدولة الأمويّة الأُولى التي عاصمتها دمشق. وظهرت ـ بعد ذلك ـ دويلات صغيرة منفصلة عن بعضها في المغرب والأندلس وغيرهما[4].

وفي غمرة هذه الأوضاع برزت دعوة سعيد بن حبيب (٢٩٧ ـ ٣٢٢) المعروف بعبيد اللّه المهدي إلى التشيع وعودة المهدي من آل علي التي أخذها عن أبيه[5].

واستطاع أن يُنفذ أحد أعوانه إلى المغرب لبثّ الدعوة، ورغم الصعاب التي

---

(١) وعدم مشاركته لا تعني إهمال الواقع من حيث الناحية الساسية في عصر أبي العباس، لأن هذه الدراسة ستعطي انعكاساً على شخصيته، لذلك ظهر لي من أسباب هجرته إلى الأندلس الوضع السياسي المضطرب في القيروان وما حولها.

(٢) من فقهاء المالكية، وله ضلاعة في الحديث. صنف تصانيف كثيرة منها: «المنتقى» في شرح الموطأ، و «التسديد إلى معرفة التوحيد». انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨ : ٥٣٥، ونفح الطيب: ٢ : ٦٧.

(٣) أحد الأئمة الكبار، زهد في الدنيا وطلب العلم حتى برز فيه، ثم اتخذ الظاهر مذهباً له في الفروع ولقي بسببه عنتا ومضايقة. ألف كتباً كثيرة منها: «المحلى» وغيره. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨ : ١٨٤، ونفح الطيب: ٢ : ٧٧.

(٤) انظر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى لآدم متز: ١٩.

(٥) انظر: تاريخ الدولة الفاطمية: ٨٣.

واجهها المهدي ـ بعد نجاح الدعوة ـ في طريقه للوصول إلى المغرب، إلاّ أنه وصل إليها، وأسّس دولته في القيروان، ثم اختطّ مدينة المهدية عام (٣٠٣)[١].

ثم وَلِيَ إمارة دولة العبيديين، بعد وفاة المهدي ابنه محمّد بن عبيد اللّه، الذي تلقّب بالقائم بأمر اللّه (ت: ٣٣٤)، وكان كغيره من الخلفاء الفاطميين ينقم على أهل السنة، بل إنه أمر بلعن الصحابة[٢]، مما أثار عليه المغاربة وبخاصة الخوارج بقيادة أبي يزيد: مَخْلد بن كَيْداد الزَّناتي[٣] عام (٣٢٦).

واستمرّت ثورة أبي يزيد هذا عشر سنوات، أي حتى عام (٣٣٦) ـ بعد وفاة القائم بسنتين ـ في عهد أبي الظاهر إسماعيل بن محمد الملقب بالمنصور (٣٣٤ ـ ٣٤١) وانتهت بموت أبي يزيد وسلخه. وعرفت بثورة «صاحب الحمار» لأن أبا يزيد كان يدّعي الزهد ويركب حماراً.

ثم تولّى الحكم بعد وفاة المنصور ودفنه بالمهدية: المعزّ لدين اللّه (٣٤١ ـ ٣٦٥). وفي عهده توسّعت الدولة الفاطمية أكثر من حدود المغرب، فاستطاع فتح مصر عام (٣٥٨)، ومدّ نفوذه إلى بلاد الشام والحجاز، وجعل القاهرة حاضرة لدولته بدلاً من المنصورية[٤]. وقد قضى المعزّ معظم حياته في بلاد المغرب ولم يبقَ في مصر سوى سنتين[٥]. وبعد انتقال المعز إلى القاهرة عام (٣٦١) استخلف يوسف (بُلُكِّين) بن زِيْري على المغرب دون صقلية وطرابلس، وهو من قبيلة صَنْهاجة التي أبلت في الدفاع عن دولة العبيديين أيام ثورة «صاحب الحمار» المتقدّمة[٦].

---

(١) انظر: رحلة التجاني: ٣٢٠، وتاريخ الدولة الفاطمية: ٨٢ وما بعدها.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن: ٣: ١٤٦.

(٣) ثائر من قبيلة زَنَاتة، وأصله من البربر كان معلماً للصبيان. خالط جماعة من «النكّارية» ـ وهي فئة من الخوارج ـ فمال إليهم واعتنق مذهبهم: فكفر الناس، واستباح الأموال. فعظمه بعض الجهال، ثم قويت شوكته، حتى أُتي به للمنصور وبه عرج فمات عام (٣٣٦) فأمر المنصور بسلخ جلده وحشاه تبنا. انظر حياته وتفاصيل ثوراته في: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا للمقريزي: ١: ٧٥ ـ ٨٥، والحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السرَّاج: ج ١: القسم الثاني: ٤٦٠ ـ ٤٦٢، واتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لابن أبي الضياف: ١: ١٥٧.

(٤) انظر وصفها في: الروض المعطار للحميري: ٥٥٠.

(٥) تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم: ٣: ١٥٠ ـ ١٥١.

(٦) تاريخ الدولة الفاطمية: ٩٧.

وقد أخلص (بُلُكِّين) في ولايته للدولة الفاطمية، وقام بقمع جميع حركات العصيان التي نشبت في مدة ولايته (٣٦١ ـ ٣٧٣).

وبعد وفاته تولّى الحُكْم ابنه المنصور بن يوسف (٣٧٣ ـ ٣٨٦)، وقد سار ببلاد المغرب سيراً سياسيّاً بعيداً عن السيف والحروب، لكن هذه السياسة أعادت الثورات التي هدأت في عهد أبيه (يوسف).

ويعدّ المنصور أوّل من بدأ يحقّق استقلال المغرب عن الخلفاء الفاطميين بمصر[١].

وبعد وفاة المنصور تولّى الحكم ابنه باديس بن المنصور (٣٨٦ ـ ٤٠٦)، وفي أيّامه وقع خلاف داخل الأسرة الحاكمة، وأدّى إلى ظهور دولة جديدة في بلاد المغرب الأوسط عاصمتها قلعة بني حَمَّاد[٢].

ثم آل الحكم إلى ابنه المعز بن باديس، وكان صغيراً، ودامت مدة حكمه من وفاة أبيه (باديس) سنة (٤٠٦) إلى سنة (٤٥٤).

ومن أظهر الحوادث في عهده:

١ ـ أنه نبذ الدعاء للخليفة الفاطمي وبايع الخليفة العباسي: القائم بأمر اللّٰه.

٢ ـ حمل سكان افريقية على اتّباع مذهب مالك، بعد أن كان المذهب الحنفي منتشراً فيهم[٣].

٣ ـ كان ـ في عهده ـ خراب مدينة القيروان على أيدي أعراب بني هِلال وسُلَيْم عام (٤٤٩)[٤].

بعد هذا العرض لأبرز الأحداث السياسية في بلاد المغرب، أنتقل إلى الإشارة

---

(١) انظر: القيروان عبر عصور إزدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي للدكتور الحبيب الجنحاني: ١٠٠.

(٢) انظر: اتحاف أهل الزمان: ١: ١٦٨.

(٣) ذكر هذا التحوّل ـ أيضاً ـ ابن خلّكان، والذهبي. انظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٤٠.

(٤) انظر في هذه الحوادث: الكامل لابن الأثير: ٩: ٥٢١، والمؤنس في أخبار افريقيا وتونس لابن أبي دينار: ٨٢ ـ ٨٥، ومعجم قبائل العرب لكحالة: ٥٤٦.

إلى الحالة السياسية في الأندلس:

تعتبر السنوات من (٣١٦ ـ ٤٠٠) عهد الخلافة في الأندلس، وإن كانت الدولة العامرية التي نشأت بعد وفاة المستنصر ـ الحكم بن عبد الرحمٰن الناصر (ت: ٣٦٦) ـ بعامين، أي سنة (٣٦٨) بقيادة محمّد بن أبي عامر المعروف (بالحاجب المنصور) ضمن هذا العهد.

وتشيد المصادر بخصال ابن أبي عامر وأفضاله، وحسن اعتقاده وسيرته، وغزواته، ومحبّته للعلم والعلماء[1].

ذكر ابن الأثير أن ابن أبي عامر: «كان قد جمع الغبار الذي وقع على درعه في غزواته شيئاً صالحاً، فأمر أن يجعل في كفنه تبرّكاً به»[2].

وسبق أن أشرت إلى أن الفترة التي عاشها المهدوي في الأندلس ـ وهي بعد سنة (٤٣٠) ـ[3] تعدّ من عهد دول ملوك الطوائف. وعاش بالأخص في جزيرة دانية التي كان متولّياً عليها مجاهد العامري، كما أستشفه من مقدمة كتاب «التحصيل» للمهدوي[4] ورسالة «التنبيه» للداني[5].

وتعدّ فترة حكم الأمير مجاهد لدانية والجزائر الشرقية (جزر البليار)، وهي: مَنُورَقَة، ومَيُورَقَة، ويابِسَة، وفرمنتيرا، من سنة (٤٠٥) إلى وفاته سنة (٤٣٦) ـ زهاء ثلاثين عاماً ـ فترة أمن ونظام ورخاء بالنسبة للأعوام التي سبقتها من الفوضى والاضطراب، وإن كانت ولايته لم تخل من حملات بحرية وبريّة. فقد كانت غزوة سَرْدانية عام (٤٠٦) وافتتاحها أعظم أعمال مجاهد العامري، وهي ألمع صفحة في تاريخه[6].

---

(١) انظر: الكامل: ٩: ١٧٦، والبيان المغرب لابن عذارى المراكشي: ٣: ١٥٥ ـ ١٥٦، ودولة الإسلام في الأندلس لمحمد عبد الله عنان: ٥٣٤ وما بعدها.

(٢) الكامل: ٩: ١٧٦.

(٣) انظر: جذوة المقتبس للحميدي: ١١٤.

(٤) انظر: «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»: ١/٢/ب.

(٥) انظر: رسالة «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه» (ضمن مجموع في ثماني ورقات): ٣٢٠.

(٦) انظر: جذوة المقتبس: ٣٥٣، ودول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي لمحمد عبد الله عنان: ١٩٠ ـ ١٩٧.

المبحث الثاني : الحياة الاجتماعية

تكوّن المجتمع في بلاد المغرب من ثلاث طبقات :

١ ـ طبقة البربر، وهم من قبائل زَنَاتة وهَوَّارة ونفزاوة، وصَنْهاجة، وهي التي كان منها الولاة على المغرب بعد تحوّل مقرّ الدولة الفاطمية إلى القاهرة.

٢ ـ طبقة العرب، وكان قدومهم إلى بلاد المغرب مع الجيوش العربية القادمة للفتح نحو قبائل : فِهْر ـ التي منها عُقبة بن نافع ـ ، والأَزْد، وقَيْس، وكِنَانة، وغيرهم.

٣ ـ طبقة أهل الذمّة، اليهود والنصارى[1].

أمّا في الأندلس فتألّف الشعب من :

١ ـ البربر الذين شاركوا في فتح الأندلس مع طارق بن زياد وموسى بن نُصَيْر.

٢ ـ العرب من أهل اليمن الذين سكنوا غَرْناطة وقرطبة وإشْبيلية ومُرْسية وغيرها، ونزل كثير من المضَريّينَ في طُلَيْطِلَة وسَرْقَسْطة وبَلَنْسِية وغيرها.

٣ ـ النصارى، وقد دخل قسم منهم الإسلام بعد الفتح الإسلامي للأندلس عام (٩٢)، أمّا الباقي منهم فكانوا فريقين :

أ ـ فريق بقي على نصرانيّته متمسّكاً بها.

ب ـ وآخر عرف باسم المستعربين ـ مع بقائهم على النصرانية ـ إلا أنهم تعلموا العربية وتكلّموا بها، وألّفوا الكتب، ونظموا الشعر، وتخلّقوا بأخلاق العرب وعاداتهم.

٤ ـ اليهود، وقد ظفروا بشيء كبير من التسامح الديني، وأسندت إليهم مناصب في الدولة، واختصّوا ببعض الحرف، وكان كثير من الأطباء منهم.

٥ ـ الصقالبة[2] : وهم من أهم طبقات الشعب في الأندلس، وهم الذين كان يؤتى

---

(١) بساط العقيق لحسن حسني عبد الوهاب : ١٦، نقلاً عن كتاب : أبو الحسن الحصري للمرزوقي وزميله : ٥.

(٢) قال الزَّبيدي : «الصقالبة : جيل حمر الألوان، صُهْب (شقر) الشعور تتاخم بلادهم بلاد الخزر وبعض بلاد الروم. . . .». انظر : تاج العروس (صقلب) : ١ : ٣٣٦.

بهم من مختلف البلاد الإفرنجية أطفالاً ذكوراً وإناثاً، فتتعهد الدولة برعايتهم، وينشؤون نشأة إسلامية في كنفها، وكان لهم دور في بعض الأحداث، وخاصة الثورات التي قامت بعد موت المنصور بن أبي عامر سنة (٣٩٣)، وكان الحكم الربضي (ت: ٢٠٦) أوّل من أكثر استعمالهم[١].

وهنا أُشير إلى أن الحياة في هذا العصر شابها الترف والبذخ والتطاول والإسراف وخاصة من الملوك وأشياعهم، وأُعطي مثالاً على ذلك، وهو: أن المعز بن باديس توفيت جدته سنة (٤١١) فكفنها بما قيمته مئة ألف دينار، وعمل لها تابوتاً من العود الهندي مُرَصعاً بالجوهر وصفائح الذهب، وسمّر التابوت بمسامير الذهب وزنها ألف مثقال، وأُدرجت في مئة وعشرين ثوباً، وذرّ عليها من المسك والكافور ما لا حدّ له، وقلد التابوت بإحدى وعشرين سبحة من نفيس الجوهر وحملت إلى المدينة فدفنت بها، وأمر المعز بخمسين ناقة ومئة رأس من البقر، وألف شاة فنحرت وانتهبها الناس، وفرق في مأتمها على النساء عشرة آلاف دينار[٢].

ولا يبعد أن يكون في ذلك بعض المبالغات إلا أنه في جملته يدلّ على ما وصل إليه الحال من الإسراف الممقوت.

كما أُولع الحكام بالأندلس ببناء القصور وزخرفتها، والتأنّق في تلوينها وإنفاق الأموال الطائلة عليها، ومن هذه القصور: المجلس الزاهر، والبهو الكامل، والقصر المنيف، وقصر الدمشق، وغيرها.

كما ابتلوا بحب الغناء والموسيقى وأجزلوا العطاء للمغنيـن وقرّبوهم، فكانت هذه الظاهرة من انذارات تهاوي عروشهم وتداعيها[٣].

إلا أن النعيم لم يدم خلال عقود حكم الصَّنْهاجيين للمغرب، فقد وقعت بأفريقية ضائقة شديدة صورها ابن عِذَارى بقوله: «وفي سنة (٣٩٥) كانت بأفريقية

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام د. حسن إبراهيم: ٣: ٤٢٧ ـ ٤٢٩، ودولة الإسلام في الأندلس: ٢٠٣ ـ ٢٠٦، والتاريخ الأندلسي: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) من المؤنس في أخبار افريقيا وتونس: ٨٣.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام: ٣: ٤٣٣ ـ ٤٣٤ و ٤٣٧ ـ ٤٣٨، والتاريخ الأندلسي: ٣١٤ ـ ٣٢٠.

شدّة عظيمة، انكشف فيها المستور وهلك فيها الفقير، وذهب مال الغني، وغلت الأسعار وعدمت الأقوات، وجلا أهل البادية عن أوطانهم، وخلت أكثر المنازل فلم يبقَ لها وارث، ومع هذه الشدّة وباء الطاعون هلك فيه أكثر الناس من غني ومحتاج، فلا ترى منصرفاً إلا في علاج أو عيادة مريض، أو آخذٍ في جهاز ميت أو تشييع جنازة، أو انصراف من دفن، وكان الضعفاء يجمعون إلى باب سلم فتحفر لهم أخاديد ويدفنون المئة والأكثر في الأخدود الواحد، فمات من طبقات الناس وأهل العلم والتجار والنساء والصبيان ما لا يحصي عددهم إلا خالقهم تعالىٰ، وخلت المساجد بمدينة القيروان، وتعطّلت الأفران والحمامات، وكان الناس يوقدون أبواب بيوتهم وخشب سقوفهم.

وجاء خلق من أهل الحاضرة والبادية إلى جزيرة صقلية، وكانت الرمانة بدرهمين للمريض في ذلك الوقت، والفَرُّوج بثلاثين درهماً، وقيل: إن أهل البادية أكل بعضهم بعضاً، كذا ذكر أبو إسحٰق الرقيق»[١].

وآثرت نقل هذا النص لما فيه من بيان ووصف دقيق لطبيعة هذه النكبة والضائقة الخطيرة، ولما فيه من تصوير وإيضاح لبعض جوانب الحياة الاجتماعية في أفريقية، فقد بدّل اللّٰه الحال غير الحال بما كسبت أيدي الناس.

المبحث الثالث: الحياة العلمية

انتشرت الثقافة والعلوم في القرنين الرابع والخامس الهجريين انتشاراً يدعو إلى الإعجاب، وذلك بسبب نضج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتأليف، وبسبب تشجيع الخلفاء والأمراء للحركة العلمية ورعايتهم للعلماء والأدباء والشعراء، وبسبب الرحلات العلمية التي كان يقوم بها العلماء لتلقّي العلم وإحضار الكتب وانتساخها، وبسبب كثرة العمران وازدهار الحضارة الإسلامية، وقد قرّر ابن خلدون هذه الحقيقة بقوله: «إن العلوم إنما تكثر بحيث يكثر العمران وتعظم الحضارة»[٢]، وجعل هذه العبارة ترجمة لفصل شرح تحته معناها.

---

(١) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: ١ : ٢٦٧.

(٢) مقدمة تاريخه: ١ : ٣٦٢.

ويضاف إلى بواعث ازدهار الحركة العلمية أن ظهور كثير من الفرق المبتدعة التي اتّخذت النصوص الشرعية سلماً للوصول إلى مآربها وأهدافها، دعا علماء أهل السنّة للردّ عليهم وإلزامهم الحجج والبراهين، حتى ردّوا كيدهم في نحورهم، وانقلب ظهر المجن عليهم.

ولعلّ في ترجمة الكتب اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية نفعاً في العلوم العقلية والتجريبية، وإن كان لها أثر سلبي سيّء في تأثر بعض ضعفاء الدين والفهم بالآراء الفلسفية والنزعات الكلامية الموجودة بها[١].

وقبل هذا كلّه كون الأُمّة المسلمة أُمّة علم وعمل، وطلب العلم في دينها من فروض الأعيان على أفرادها كل بحسبه، وإلا فإن مما يستدعي التأمّل والنظر، امتياز الحياة في عهد ملوك الطوائف بأثواب زاهية يكسوها العلم والأدب، والتفاف العلماء حول الولاة، وظاهرة التأليف واقتناء الكتب، وفتح المكتبات الخاصة والعامة، واحتفال هذا العهد بطائفة كبيرة من العلماء ممن يعدّون موسوعات علمية شبه متكاملة كابن حزم (ت: ٤٥٦) ـ مثلاً ـ أو ممن كان لهم جهود بارزة في المشاركة السياسية في الحياة الأندلسية كأبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤) وغيرهما كثير. وإن كانت الحياة في هذا العهد يسودها عدم النظام، وتغمرها الانقلابات وتسلط الملوك بعضهم على بعض.

وسأُلقي إلماعةً على سمات الحركة العلمية في المغرب حيث عاش المهدوي، وفي الأندلس حيث رحل وأقام.

١ ـ في المغرب:

كانت القيروان في مطالع القرن الثالث محطّ أنظار طلاب العلم ومحل رحلتهم وتلقيهم له، فوفد إليها طلاب الأندلس والمغرب والسودان، وانتشرت العلوم الدينية والأدبية والرياضية في جميع الطبقات بفضل من أقام بها من العلماء من أهلها، ومن الوافدين عليها، ومَنْ رجع من أبنائها من رحلاتهم العلمية إلى المشرق في نهاية القرن الثاني.

---

(١) عن تاريخ الإسلام، بتصرف واختصار: ٣: ٣٣٢.

قال المراكشي: «وكانت القيروان هذه في قديم الزمان ـ منذ الفتح إلى أن خربتها الأعراب ـ دار العلم بالمغرب، إليها ينسب أكابر علمائه، وإليها كانت رحلة أهله في طلب العلم، وقد ألّف الناس في أخبار القيروان ومناقبه وذكر علمائه ومن كان به من الزهّاد والصالحين والفضلاء المتبتلين كتباً مشهورة. . .[1]».

وكانت طريقة الطلب تسير في المدارج التالية:

١ ـ مرحلة الكتاتيب، وتعتبر بمنزلة المدارس الابتدائية التي يتلقّى بها الصبيان القرآن الكريم ومبادىء علوم اللغة.

٢ ـ حلق المساجد، وفيها يترقى الطالب في تعليمه من حلقات العلم المساعدة أو أصول العلوم إلى حلقات العلوم الأساسية كالتفسير والحديث والفقه والتوحيد وغيرها.

٣ ـ كانت هناك فئة غنية تجلب لأبنائها المعلمين والأساتذة إلى منازلهم.

ولم تقتصر الثقافة على الرجال بل كانت عامّة بين الرجال والنساء والعبيد والأحرار على السواء، بحيث يمكن القول: إن الأُميّة في ذلك العصر كانت مفقودة في القيروان، وما حولها، نتيجة لحضارة باذخة وعمران واسع، وثروة طائلة، وازدهار شامل، حضارة عربية إسلامية صميمة، ركز أسسها ونشر ألويتها بنو الأغلب أمراء القيروان في القرن الثالث، ونماها وفتح جوانحها الفاطميون في القرن الرابع، وآتت أكلها وجادت بثمارها في أيام الصنهاجيين وعلى الأخص في عهد المعز بن باديس في النصف الأول من القرن الخامس للهجرة[2].

٢ ـ في الأندلس:

غدت الأندلس حاضرة علمية بسبب تشجيع الحكام والولاة للعلم وافتتاحهم دوره، حتى إنَّ القادة الكبار كانوا طلبة علم، كابن أبي عامر فإنه أوّل ما قدم قرطبة

---

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب: ٣٥٦.

(٢) عن كتاب: أبو الحسن الحصري القيرواني لمحمد المرزوقي وزميله باختصار وتصرف: ٨ ـ ٩ (مع التحفّظ الشديد من التعبير بـ «حضارة عربيّة إسلاميّة صميمة»)، وانظر: مقدمة تاريخ ابن خلدون: ١: ٣٦٠ ـ ٣٦١.

قدمها طالباً للعلم[1].

ولعل طريقة الطلب والتحصيل العلمي بشتَّى أنواعها كانت مماثلة لما عليه الحال في أفريقية، لكن مما يميّز الأندلس ذلك الإنتاج الضخم من المؤلّفات الأُمّهات والأصول الضخمة التي وصلنا بعضها، وما زال قسم كبير منها مخطوطاً ينتظر من يحققه ويخرجه، وميزة أخرى هي كثرة المكتبات العامّة والخاصّة، حتى بلغت المكتبات العامّة حوالي سبعين مكتبة[2].

ومن المهم في هذا المقام الإشارة إلى جهود الأمير مجاهد العامري في استقطاب العلماء ورعايته لهم في إمارة (دانية) وما جاورها.

تشير المصادر إلى أن مجاهداً كان من فتيان المنصور بن أبي عامر، وأن المنصور قد ربّاه وعلمه مع مواليه القراءات والحديث والعربية وكان مُجِيداً في ذلك[3]، وأنه كان مؤثراً للعلوم الشرعية مكرماً لأهلها[4]. قال ياقوت: «وكان من الكرماء على العلماء، يبذل لهم الرغائب (العطاء الكثير) خصوصاً على القراء، حتى صارت دانية معدن القراء بالمغرب»[5].

وبالإضافة إلى هذه الخصال الكريمة، والسيرة الحميدة من الأمير مجاهد، فقد اقتنى مكتبة خاصة، أشار إليها المهدوي في مقدمة تفسيره ـ «التحصيل»[6] ـ ووصفها ابن عِذَارى (نقلاً عن حيان بن خلف) بقوله: «وجمع من دفاتر العلوم خزائن جمّة، فكانت دولته أكثر الدول خاصة وأسراها صحابة...»[7].

وكان للأمير مجاهد باع في التأليف ـ أيضاً ـ فألف كتاب «العروض» مما يدلّ

(١) الحلة السيراء لابن الأبار: ١: ٢٦٨.
(٢) انظر التاريخ الأندلسي: ٣١٧ و ٤١١ ـ ٤١٢.
(٣) تاريخ ابن خلدون: ٤: ١٦٤.
(٤) المعجب: ٧٤.
(٥) معجم الأدباء: ١٧: ٨٠ ـ ٨١.
(٦) انظر منه: ١/ ٢/ب.
(٧) البيان المغرب: ٣: ١٥٦.

على قوته فيه[1].

فلا غرو أن يلتفّ حول هذا الأمير جمهرة من أشهر علماء الإسلام، مثل: صاحبنا المهدوي (ت نحو: ٤٤٠)، وأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤) صاحب التآليف المشهورة، والإمام المقدم في علوم القرآن والقراءات[2]، وأبي العباس أحمد بن رشيق، وكان يحتلّ في دولة مجاهد أرفع منزلة وولاه جزيرة «مَيُورَقَة» فكان ينظر فيها نظر العدل والسياسة، ويشتغل بالفقه والحديث، وتوفي رحمه اللَّه عن سن عالية بُعَيْد سنة (٤٤٠)[3].

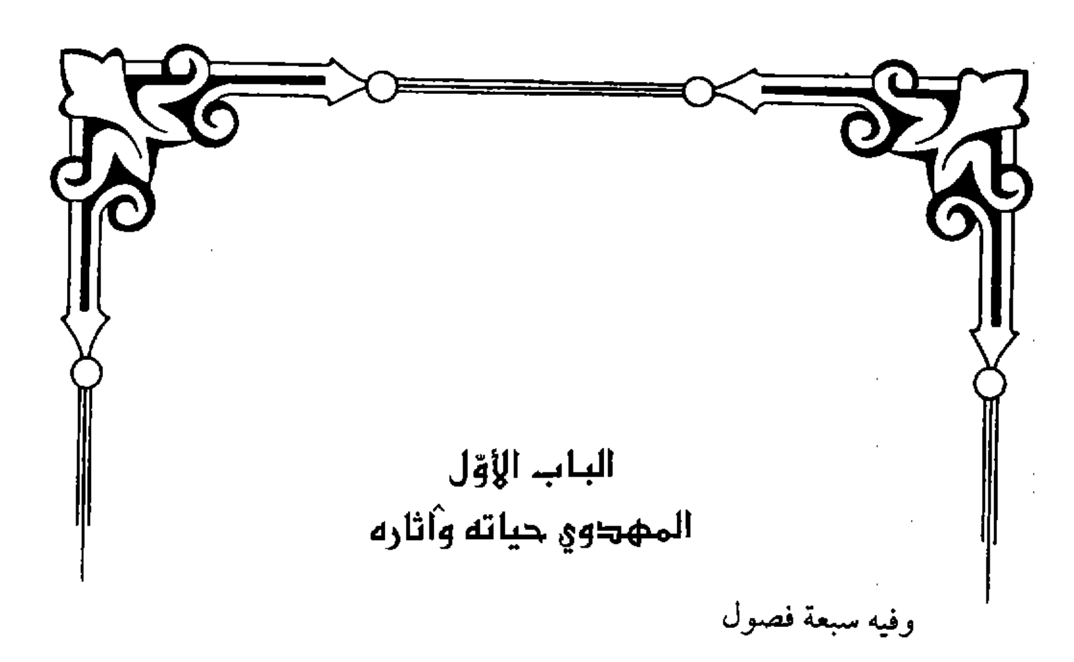
واللغوي الضرير أبي الحسن علي بن سِيْدَه (ت: ٤٥٨) صاحب «المحكم»، فقد عاش في كنف الأمير مجاهد وانقطع إليه، وألّف بعض كتبه تحت رعايته[4].

وحافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد البرّ (ت: ٤٦٣) صاحب «التمهيد» والمؤلفات الجليلة[5].

فهذه صورة مشرقة من حياة الأمير مجاهد، واحتفاله بالعلم وأهله، تدلّل على مدى مشاركة الحكام الصالحين في تشجيع العلم ونشره بين الناس.

---

(١) معجم الأدباء: ١٧: ٨٠ ـ ٨١.
(٢) انظر: دول الطوائف: ١٩٨.
(٣) انظر: الحلة السيراء: ٢: ١٢٨.
(٤) انظر: المخصص: ١: ٨، وابن سيده آثاره وجهوده في العربية، د. عبد الكريم النعيمي: ٢٩.
(٥) انظر: دول الطوائف: ١٩٨ و ٤٣٤.



الباب الأوّل
المهدوي حياته وآثاره

وفيه سبعة فصول

الفصل الأول: اسمه وكنيته ونسبته.

الفصل الثاني: حياته العلمية.

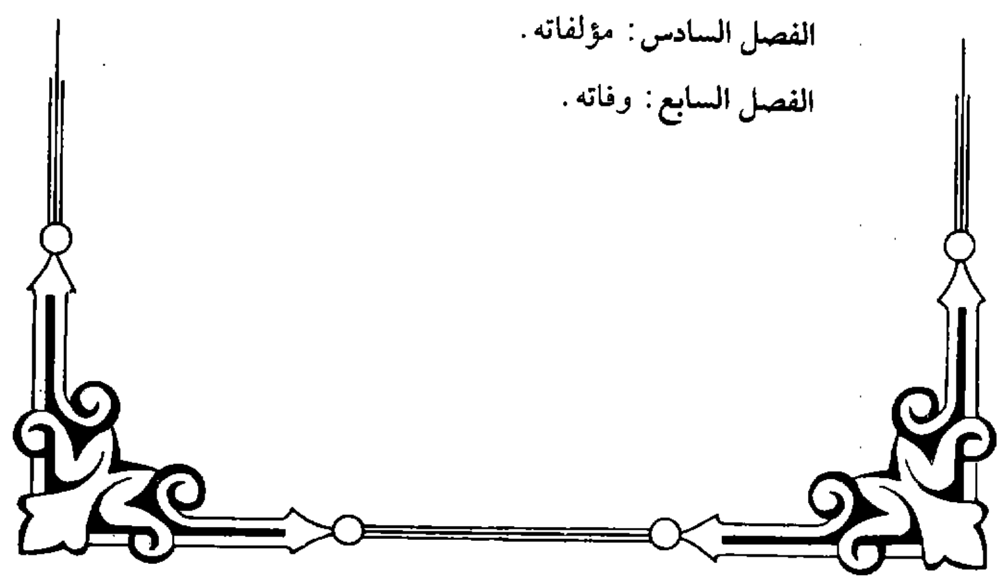
الفصل الثالث: شيوخه.

الفصل الرابع: تلاميذه.

الفصل الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

الفصل السادس: مؤلفاته.

الفصل السابع: وفاته.



تمهيـد

لم تهمل كتب التراجم والتواريخ ذكر الإمام المهدوي، ومع أن الكتب التي ترجمت له بلغت (٢٥) خمسة وعشرين مؤلفاً منها خمسة مخطوطة، إلا أن الدارس لحياة هذا الإمام يسترعيه أمران:

١ ـ إهمال بعض الكتب ترجمته ـ والتي كان يتوقع أن تترجم له ـ نحو: «ترتيب المدارك» لعياض، و «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدباغ، و «الحلة السيراء» لابن الأبّار، و « وفيَات الأعيان» لابن خَلّكان.

٢ ـ الإجمال الشديد في حياة أبي العباس المهدوي، والذي لو زال ـ نحو: رحلاته، والبلاد التي سكنها، وأسرته، وتفاصيل دراسته على شيوخه وولادته، والجزم بسنة وفاته ـ، لأعطى صورة واضحة عن حياة هذا الإمام، ولأوضح ملامح مهملة في سيرته كانت تهمّنا.

وبجانب هذا الإجمال لسيرة المهدوي نرى تكامل المعلومات ـ إلى حد ـ عن مَكّي بن أبي طالب القَيْسي (ت: ٤٣٧)، وعن أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤) من حيث الولادة والنشأة، والرحلات، والشيوخ، والتلاميذ والصفات والأخلاق، والمكانة الاجتماعية التي تبوَّأها وحتى صفة الجنازة[١].

ولعلّ سبب هذه الضحالة في المعلومات ـ بالنسبة للمهدوي ـ هو عدم اشتهاره قبل دخوله الأندلس[٢]، ويتجلّى عدم اشتهاره إذا صادفنا أن معظم تلاميذه ـ الذين وقفت عليهم ـ أندلسيون. لذا ظل جانب حياته الأولى مطموراً.

---

(١) انظر: القراءات بأفريقيّة: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) ذكر القفطي أن المهدوي لما أظهر كتاب «التفصيل» وشى به بعض الناس لدى الأمير مجاهد العامري متولي دانية بأن الكتاب ليس له، وطلب منه أن يؤلف غيره. انظر: انباه الرواة: ١ : ٩٢.

الفصل الأول

اسمه وكنيته ونسبته

اتفقت معظم مصادر ترجمته على أن اسمه: «أحمد بن عمار بن أبي العباس» إلا الحميدي والضبي وياقوتاً[1]، فقد ذكروا أن اسمه: أحمد بن محمد، لكن محقق جذوة المقتبس، قال: «بحاشية الأصل: هو أحمد بن عمار التميمي»، ومعروف لمن يطالع بغية الملتمس أنّ الضبي ينقل عن الحميدي كثيراً، وقد صرّح بذلك في المقدمة[2]، فلعلّ الضبي نقل من نسخة غير مصحّحة فوقع في التصحيف.

أمّا ياقوت فقد نقل كل ما قاله الحميدي، وزاد فوقه أمرين:

الأول: قوله «أحمد بن محمد بن عمار بن مهدي بن إبراهيم»، فوقع في غلطين:

١ ـ جعله «عمّاراً» جداً للمهدوي مع أنه والده.

٢ ـ أنه جعل «مهدي بن إبراهيم» جدّ أبيه، مع أن مهديّاً جدّه هو لا جدّ أبيه كما صرّح في «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات»[3].

وبيّن ابن الجزري أن مهديّاً جدّ المهدوي لأمه[4].

---

(١) في جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: ١١٤، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: ١٦٣، ومعجم الأدباء: ٥: ٣٩.

(٢) ص: ١.

(٣) ص: ١٤٤، قال: «وأخبرني به (حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف) جدّي مهدي بن إبراهيم».

(٤) انظر: غاية النهاية: ١: ٩٢.

الثاني: كنّاه بأبي القاسم، وهو أمر تفرد به دون غيره، وكل من ترجم له ذكر أن كنيته هي: أبو العباس، وهذه الكنية مطابقة لكنية جدّه لأبيه كما ذكر الجميع سوى ياقوت.

أمّا نسبته فهي: «المهدوي» عند الجميع، وهي نسبة إلى مدينة «المَهْدِيّة»، التي اختطها وأسسها أول الحكام الفاطميين عبيد اللّٰه المَهْدي عام (٣٠٣)[١].

وقد أضاف الحميدي والزركلي ومحمد محفوظ إليه نسبة: «التميمي»[٢]. وهي نسبة تفيد أنه منسوب لتميم ـ وهي قبيلة نجدية ـ، فهل يكون أصله عربيًا من تميم، قدم أجداده مع جيوش الفتح الإسلامي لأفريقية؟، وهو احتمال قوي نظراً لاسمه واسم أبيه. . . ، ونظراً لأن هناك من العلماء من كان عربي الأصل ـ في المغرب والأندلس ـ نحو: أبي عمر بن عبد البر النَمَريّ[٣] (ت: ٤٦٣)، وأبي الحسن علي الحُصَريّ الفِهْريّ[٤] الشاعر الضرير (ت: ٤٨٨)، وهما في عصر المهدوي.

---

(١) وإليه تنسب، وكان قد بناها خوفاً على الفاطميات من أبي يزيد صاحب الحمار، وهي الآن في الجمهورية التونسية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويحيط بها من ثلاث جهات إلا الجهة الغربية، وتبعد عن القَيْروان ستين ميلاً، ومساحتها (١٦٩) كلم٢، ويعتمد سكانها في معيشتهم على الزراعة والصيد البحري، وفيها أسطول بحري يتكون من (٤٣٤) مركباً، وفيها بعض المصانع.
انظر: رحلة التجاني: ٣٢٠ ـ ٣٢٤، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني: ٢٧٦ ـ ٢٧٧، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري: ٥٦١، والمهدية عبر التاريخ للطيب الفقيه أحمد: ١٨١ وما بعدها.

(٢) في جذوة المقتبس: ١١٤، والأعلام: ١: ١٨٤، وتراجم المؤلفين التونسيين: ٤: ٣٩٧. وجاءت هذه النسبة ـ أيضاً ـ على عنوان كتاب: «التحصيل» للمهدوي، انظر الجزء الأول من نسخة الظاهرية: ١/١/أ. كما جاءت ـ النسبة ـ في بعض فهارس المكتبات، انظر: مكتبة الزاوية الحمزية صفحة من تاريخها لمحمد المنوني: ١٧، وفهرس مخطوطات خزانة القرويين: ١: ٤٥، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن): ١٦٩، وفهرس مخطوطات متحف طوبقبوسراي (بالتركيه): ١: ٤٥٠، وغيرها.

(٣) نسبة إلى النَّمِر بن قَاسِط، والنسبة إليه نَمَريّ بفتح الميم استيحاشاً من توالي الكسرات. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ٣: ٢٣٨، وتاج العروس (نمر): ٢: ٥٨٦.

(٤) نسبة إلى فِهْر بن مالك من كِنَانة، والنسبة إليه بكسر الفاء وسكون الهاء. انظر: اللباب: ٣: ٢٢٩.

ومن المترجمين من نسبه إلى المغرب[1]، وإلى القيروان[2].

ومنهم من وصفه ببعض العلوم التي اشتهر بها، نحو: المفسّر[3]، والمقرىء[4]، والنحوي[5]، واللغوي[6]، والمجود[7].

---

(١) كالحميدي في جذوة المقتبس: ١١٤، والقفطي في انباه الرواة: ١: ٩١.

(٢) كاسماعيل باشا في هدية العارفين: ١: ٧٥.

(٣) كالقفطي، والسيوطي في بغية الوعاة: ١: ٣٥١، ومخلوف في شجرة النور الزكية: ١٠٨.

(٤) كابن بَشْكُوال في الصلة: ١: ٨٦، والضبي في بغية الملتمس: ١٦٣، وياقوت في معجم الأدباء: ٥: ٣٩، والصفدي في الوافي بالوفيات: ٧: ٢٥٧، وغيرهم.

(٥) كالقفطي وابن قاضي شُهْبة في طبقات النحاة واللغويين (خ): ١: ٢٢٧، والسيوطي.

(٦) كالقفطي.

(٧) كالذهبي في تاريخ الإسلام (خ): ٢٤: ٢٢، والصفدي.

الفصل الثاني

حياته العلمية

لا تشير لنا كتب التراجم عن سنة ولادة صاحبنا ـ أبي العباس ـ ، ولا عن تفاصيل دراسته على شيوخه، وإنما تذكر أنه «روى وأخذ» عن أبي الحسن القابسي الضرير (ت: ٤٠٣)[١]، وقرأ بالروايات على أبي عبد اللَّه بن سفيان (ت: ٤١٥)، وابن المِيْراثي (ت: ٤٢٨)، والقَنْطَريّ (ت: ٤٣٨)، وجدّه لأُمّه: مهدي بن إبراهيم[٢]. وتذكر بعض الكتب أنه «رحل»[٣] فإلى أي الأماكن كانت تلك الرحلة أو الرحلات؟

ومن خلال دراستي لشيوخه ظهر لي أنّ منهم من هو من القيروان ـ كالقابسي وابن سفيان ـ ، ومنهم من أهل قرطبة ـ كابن الميراثي ـ ، ومنهم من روى عنهم وقرأ عليهم بمكّة: وهما: محمد بن السَّمَّاك (ت: ٣٨٣)، والقنطري (ت: ٤٣٨).

فرحلاته تراوحت بين القيروان ومكّة. وإن كنت لم أقف على شيء عن حياته القيروانية ـ العلمية ـ ، إلاّ أنها ـ في ظنّي ـ كان لها الأثر الكبير في تكوين شخصيته العلمية، وإثراء إنتاجه، وبروز ملكاته، نظراً لمكانة وإمامة شيخه أبي الحسن القابسي في أكثر من فنّ، ولتخرّج جماعة كبيرة على يديه مثل: أبي عبد اللَّه بن سفيان، وأبي عمرو الداني.

وكذلك كان لدراسته القيروانية بصمات جليّة على يد أبي عبد اللَّه بن

(١) انظر: الصلة: ١: ٨٧، وانباه الرواة: ١: ٩١، ومعرفة القراء الكبار: ١: ٣٩٩.

(٢) انظر: معرفة القراء: ١: ٣٩٩، وغاية النهاية: ١: ٩٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١: ٩٢، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (خ): ١: ٢٧٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١: ٥٦.

سفيان برزت في نقول المهدوي عنه في «شرح الهداية».

أمّا مكة فيبدو لي أنه رحل إليها أكثر من مرّة، وذلك لأن شيخه ابن السماك ـ الذي أخبره بحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)(١) توفي سنة (٣٨٣)، بينما نجد أن شيخه القنطري توفي سنة (٤٣٨) فبين وفاتيهما (٥٥) خمسة وخمسون عاماً ويبعد ـ عندي ـ أن يكون قد جمع الأخذ عنهما في رحلة واحدة.

وقد أشار الداني ـ في ردّه على المهدوي ـ في رسالة «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه» إلى بعض المعلومات عن المهدوي أثناء إقامته بمكّة، والذي يظهر أن كلام الداني يفيد رحلة أبي العباس الأولى دون ما بعدها حسب ما احتملته قبل قليل.

قال الداني: «فدلّ ما ادّعاه على أنه قدم مكّة عالماً إماماً لا طالباً متعلّماً، وسِنُّه يدلّ على أنه قدمها ولم يحفظ القرآن، فتلقَّنه في خَلْقِ الأُميين، ومن ضعفة المتلقين، فادّعى العلم قبل التعلّم، والاستنباط قبل التفهّم، والإمامة قبل الطلب. . . فليت شعري كم قام هذا الإنسان بمكّة، وكم سنة جاور فيها حتى أملى هذا الكتاب (البرهان عن علوم القرآن). . . ولعلّه لم يُقم بمكّة إلا أيام الموسم، وزاد على ذلك شهراً أو شهرين أو أشهرًا. . .»(٢).

وكلام الداني ظاهر فيه التحامل والغضب والمبالغة، إذ يبعد من مثل المهدوي ألّا يتلقّن القرآن في بلده ـ المهدية ـ أو في القيروان، لأن طبيعة التعليم آنذاك مقتضية لذلك، ثم يبعد أن يفكر بالرحلة وهو لم يحصل أساسيات العلم الأولى ومنها حفظ القرآن.

وقد ذكر المهدوي ـ رحمه الله ـ في «شرح الهداية» أن له شيوخاً مصريين(٣)،

---

(١) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» للمهدوي: ١٤٤.

(٢) انظر: رسالة «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه»: ٣٢٠ ـ ٣٢١، وهي محفوظة في خزانة تطوان بالمغرب/ رقم: ٨٨١ (ضمن مجموع) في ثماني ورقات، وعندي مصورة منها بعثها إليّ الأخ الباحث عبد الهادي حميتو من مدينة آسَفِي بالمغرب جزاه الله خيراً.

(٣) انظر: «شرح الهداية»: ١٤.

فهل كانت له رحلة إلى مصر؟؟. لكن ذكر ابن هبة الله الحموي (ت: ٥٩٩ هـ) أَنَّ المهدوي اجتاز بأرض مصر حاجّاً[١].

وأيضاً ذكر ابن بَشْكُوال أن ابن الميراثي بعد رحلته إلى المشرق انصرف إلى الأندلس، وروى عنه الناس بها، وحدّث عنه أبو العباس المهدوي[٢].

فهل دخل المهدوي قرطبة لأن ابن الميراثي من أهلها؟؟ وهل أخذ عنه غير القراءات لأن عبارة ابن بشكوال «وحدّث» دون قرأ أو عرض مما يدل على القراءة؟.

وتشير كتب التراجم إلى أنه دخل الأندلس في سنة (٤٣٠)[٣]، وشذّ الزركلي فقال: «رحل إلى الأندلس في حدود سنة (٤٠٨)»[٤].

ولم تسعفنا المصادر بذكر أسباب هجرته إلى الأندلس، فلعل دوافع هجرته ومبارحته بلاده تعود ـ في ظني ـ للأسباب الآتية:

١ ـ ردود الفعل بين السنة والشيعة في المغرب إبّان حكم المعز بن باديس (٤٠٦ ـ ٤٥٤)، وسببها محاولته الغاء مذهب الدولة الشيعي ـ كما تقدم في التمهيد ـ[٥]، فحصلت فتن وأريقت دماء. وقد أشار ابن أبي دينار إلى هذه الفتنة فقال: «ولما استقر (المعز) بصَبْرة خرجت طائفة من القيروان وقتلوا جماعة من الشيعة لأنهم كانوا يتجاهرون بمذهبهم الخبيث، فقُتِلت نساؤهم وأولادهم، وكانت فتنة بالقيروان من أجل النهب والقتل، ولجأت طائفة منهم بالجامع في المهدية فقُتِلوا فيه، وكان لا يرى بالقيروان أحد منهم في الطريق إلا ضرب ضرباً عنيفاً، وربما قتل وأحرق، واجتمع منهم قدر ألف وخمسمئة رجل تحت قصر المنصورية، واستغاثوا بالمعز فأمر بالكف عنهم»[٦].

---

(١) انظر: الانتخاب مما ذكر في بعض آي الكتاب (خ): ورقة ٢/ ب.

(٢) الصلة: ١: ٤٣.

(٣) جذوة المقتبس: ١١٤، وبغية الملتمس: ١٦٣، والصلة: ١: ٨٧ وغيرها.

(٤) الأعلام: ١: ١٨٤.

(٥) راجع ص: ٤٤.

(٦) المؤنس: ٨٢.

وقد ألمح المهدوي في ديباجته لكتاب «التحصيل» أن نوعاً من الكبت لحق أهل السنة وأن قوة السلطة منعتهم من إظهار الحجة فقال: «وقد أمد الله الموفق (مجاهد العامري) أدام الله تمكينه من التوفيق لما انتظم اسمه وفعله، وأبان في سائر الآفاق فضله حتى ظفر أهل السنة القائلون بأن الاسم هو المسمى بالحجج حجة، وركنوا من الاستدلال بها أوضح محجة. . .»[1].

٢ ـ رغبته في إظهار علمه ونشره، فرجا أن يكون له سوق في الأندلس ـ ولعله لم يكن مشهوراً في المهدية والمغرب ـ يبث بها علمه.

وساعده على ذلك سماعه بالأمير مجاهد العامري، الذي كان من الكرماء على العلماء، يبذل لهم العطاء الكثير، خصوصاً على القراء، حتى صارت دانية معدن القراء بالمغرب[2]. وقد نعته المهدوي بصفات في مقدمة «التحصيل» تنبىء عن مكامن في نفسه من رغبته في انتشار علومه، وأن المُوَفَّق مجتهد في نشر العلوم، فقال: «. . . فإذا كان أدام الله توفيقه عديم أتراب وأقران، ونديم آداب وقرآن، وهو مجتهد في أن ينهج للعلوم طريقاً، ويقيم للآداب سوقاً، مع كونها في زماننا هذا سبلاً طامسة في التأميل، وسلعاً كاسدة إلا عند القليل، وما يرغب في المجد واكتسابه ويحرص على حوزه واجتلابه إلا أحرار الرجال، ومعادن الآمال. . .»[3].

٣ ـ ولا يبعد أن يكون دافعه إلى الهجرة ـ كما يرى الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ[4] يرجع إلى بعض القضايا أو المنافسات التي تضطر العالم إلى أن يبارح وطنه مؤثراً الغربة على الاستقرار بين الأهل والعشيرة.

---

(١) انظر «التحصيل»: ١/٣/أ.

(٢) أخذته من وصف ياقوت للأمير مجاهد في معجم الأدباء: ١٧: ٨٠ ـ ٨١.

(٣) انظر: «التحصيل»: ١/٢/ب.

(٤) في بحث له عن أبي العباس المهدوي ـ المساهمة الافريقية في خدمة القرآن ـ نشر في مجلة: جوهر الإسلام ـ عدد خاص ـ السنة التاسعة عدد: ٢ عام ١٣٩٧، ص: ١٥.

بين المهدوي والداني

وعلى أثر دخول المهدوي الأندلس، حدثت بينه وبين الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤) خصومة علمية وردود، يظهر أن المهدوي كان المثير لها والبادىء بها كما أشار إلى ذلك محمد بن محمد بن محمد بن المِجْراد السَّلَوِيّ (ت: ٨١٩)[١] في شرحه على «الدرر اللوامع»[٢] لأبي الحسن علي بن محمّد الرُّباطي المشهور بابن بَرِّي (ت: ٧٣٠)، واسم هذا الشرح: «إيضاح الأسرار والبدائع في شرح الدرر اللوامع»[٣] نقل ابن المجراد نبأ هذه الخصومة في «باب الهمز» عند قول ابن بَرِّي:

والهمـز بعـد نقلـه حـركتـه   يحـذف تخفيفـاً فحقِّـق عِلّتـه[٤]

فقال ابن المجراد:

قال الشيخ أبو عبد اللّه الصّفّار[٥] في «الزهر اليانع»[٦] ـ بعد أن نقل قول المهدوي في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وعلّة ذلك ـ وقال: أي الصفار ـ

---

(١) له ترجمة في الأعلام: ٧: ٤٤، ومعجم المؤلفين: ١١: ٢٨٦.

(٢) والدرر اللوامع: أرجوزة في مقرأ الإمام نافع من (٢٧٣) بيتا ـ مع ذيلها ـ نظمها سنة (٦٩٧) لقيت ذيوعا كبيراً في افريقية ولها شروح كثيرة. انظر: النجوم الطوالع: ٢٢٦ ـ ٢٧٧.

(٣) منه نسخ في الخزانة الملكية بالرباط، انظر: فهرس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط: ٦: ٣٦ ـ ٣٨.

(٤) قال المارغني: «وهذه العلة التي ذكرها الناظم تبع فيها أبا العباس المهدوي». انظر: النجوم الطوالع: ٦٥.

(٥) هو: محمد بن إبراهيم المراكشي إمام القراءات في وقته، أخذ عن شيخ المغرب الرحالة محمد بن رُشَيد الفِهْري، وكان يعارض السلطان أبا عنان فارس بن أبي الحسن المُرِّيني «بفاس» القرآن بقراءاته السبع. وله مؤلفات وقصائد في القراءات منها: «الجمان النضيد في معرفة الإتقان والتجويد». توفي سنة (٧٦١). انظر: التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً: ٣١٠، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٤: ٤١٠، وفهرس ابن غازي: ١٠٠.

(٦) ذكره ابن غازي في فهرسه: ١٠٠ باسم: «الزهر اليانع في مقرأ الإمام نافع»، وذكر أن له مختصراً باسم: «اسفار الفجر الطالع في اختصار الزهر اليانع». وسماه في فهرس خزانة القرويين: ٣: ١٤٧ باسم «الزهر اليانع في قراءة نافع» وذكر أنه في جزء واحد قريب من الضخامة بخط مغربي ورقمه بالخزانة: (١٠٣٩).

«وأظن أبا العباس ينكت على الإمام أبي عمرو بهذا، ولعلّه لم يقف له على القول الموافق لقوله، وهو: أنها حذفت تخفيفاً. . . » ثم قال: «فلا ردّ على الحافظ بهذا الاعتبار». قال الصفار:

«وما زال المهدوي قبل أن يعرف قدر الحافظ يعترض عليه، حتى أنه كلف الأمير مجاهداً ـ نضّر اللّه وجهه ـ أن يكلف الحافظ الجواب عن أسئلة حرّفها المهدوي، فأجابه عنها في جزء سمّاه: «الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرّفة»، فألقى عليه الحافظ مسألة واحدة سمّاها: بـ «الستينية»[1] ضمنها ستين سؤالاً في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، نحو: «يضِيءُ وبرِيءٌ» فسُقِط في يد المهدوي وتمنى أنه لم يسأله، وبقي فيها كيوم ولدته أُمّه. وعززها الحافظ برسالة: «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه»، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش[2] في شأن المهدوي». قال ابن المجراد: انتهى بنصه في «الزهر اليانع»[3].

وسبب تأليف الداني لرسالة «التنبيه» أن أهل مسجد يحيىٰ بن عمار بمدينة دانية كتبوا إليه يسألونه عن بعض مسائل كان المهدوي قد أطلقها عندهم، منها: أن قارىء القرآن إنما يعطى على كل حرف عشر حسنات، إذا كان الحرف ملفوظاً به وإن لم يكن مرسوماً في الكتاب وفي المصاحف، ومنها: أن القرآن إنما جُزِّىء وعدت حروفه في زمن الحجاج. . . ومنها: أن نافعاً القارىء يكنى أبا نُعَيم فتصحف إلى أبي رُوَيْم. ومنها: أن أهل الحجاز وأبا عمرو أبدلوا الهمزة الثانية في ﴿ءأنذرتهم﴾ وبابه ألفاً محضة[4]. إلى جانب مسائل أخرى.

ومما يقرب وقوع هذه الخصومة بين الشيخين، أن الداني كانت بينه وبين ابن حزم منافرة ـ أيضاً ـ شديدة ووحشة، أفضت بهما إلى التهاجي[5].

---

(١) ذكرها ابن خير الاشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» من جملة مؤلفات أبي عمرو الداني، ص: ٢٩.

(٢) هو: مجاهد العامري. انظر: البيان المغرب: ٣: ١٥٥ و ١٥٧.

(٣) وقد أتحفني ـ مشكورا ـ بإرسال هذا النص الأخ الباحث الأستاذ: عبد الهادي حميتو من المغرب.

(٤) انظر: رسالة «التنبيه»: ٣٢٠ ـ ٣٢٥.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨: ٨١. قال الذهبي: «وهذا مذموم من الأقران موفور الوجود».

وقد حصلت ردود أخرى بين المهدوي والداني في بعض كتبهما فمن ذلك قول المهدوي: «ولا وجه لقول من قال: يعني زيادة الألف بعد الواو نحو: «البلؤا» و «شفعؤا» إنه تقوية للهمزة»[1].

وهذا أحد قولين للداني أوردهما في «المقنع»: ٥٨ ـ ٥٩.

ومن هذه الردود قول الداني في «المقنع» ـ بعد أن ذكر بعض المسائل في مخالفة القراءة لبعض مرسوم المصاحف ـ «وإنما بينت هذا الفصل ونبّهت عليه، لأني رأيت بعض من أشار إلى جمع شيء من «هجاء المصاحف» من منتحلي القراءة من أهل عصرنا. . . وذلك من الخطأ الذي يقود إليه إهمال الرواية، وإفراط الغباوة، وقلّة التحصيل»[2].

ومن جوانب هذه الخصومة أن الداني ـ فيما ظهر لي ـ لم يترجم للمهدوي في «طبقات القراء»[3] ـ الذي هو في حكم المفقود إلى الآن ـ مع أنه قد ترجم لأبي عبد اللَّه محمد بن سفيان (ت: ٤١٥) شيخ المهدوي، كما هو ظاهر من نقل الذهبي عنه في ترجمة ابن سفيان[4].

ونجده أيضاً قد ترجم لنفسه كما هو ظاهر من نقل ابن الجزري عنه في ترجمته نفسه[5].

ومن جوانب هذه الخصومة ـ أيضاً ـ ما ذكره ابن هبة الله الحموي (ت: ٥٩٩ هـ) ـ فيما وجدهُ بخط الحافظ أبي طاهر السِّلَفيّ (ت: ٥٧٦ هـ) ـ أن الداني كان ممن تكلم في نسبة كتاب «التفصيل» للمهدوي وشكك فيه.

---

(١) انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ٩٤.

(٢) انظر: المقنع في معرفة موسوم مصاحف أهل الأمصار: ١١٤.

(٣) قال ابن الجزري عنه: «في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه». انظر: غاية النهاية: ١: ٥٠٥. ذكر الخوانساري ـ في روضات الجنات: ٥/ ١٨٢ ـ أن الداني ـ رحمه الله ـ أورد فيه أحوال من قُصد للإقراء من زمن النبي ﷺ إلى سنة خمس وثلاثين وأربعمئة. نقلاً عن كتاب: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع: ٥٤.

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٣٨١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١: ٥٠٣، ٤٢١ ـ ٤٢٢.

قال السِّلَفيّ: «وعَرَّض (أي المهدوي) يوماً في مجلسه بذكر أبي عمرو الداني، فقال ابنُ سهل: لو رأيته استفدت منه كثيراً، فسكت أبو العباس. وبلغ المجلس أبا عمرو فدعا لابن سهل، ورضي عنه بعد أن كان غضب عليه[1]».

وابن سهل المذكور لازم الداني ثمانية عشر عاماً، ثم جرت بينه وبين شيخه الداني منافسة ومقاطعة[2].

ولعلّ في هذا العرض لهذا الجانب من حياة المهدوي بياناً لجزء من حياته العلمية.

والناظر لما جرى بين الرجلين، يرى أن الحملة كانت شديدة من الداني بدلالة عباراته التي أطلقها في رسالة «التنبيه»، وفي «المقنع». وما أدري هل جاراه المهدوي في مثل هذه العبارات؟ والراجح أنه اعترف بإمامته وترك التعرض له كما أشار أبو عبد اللّه الصفّار في النص الذي نقلته عنه.

والناظر في ـ بعض ـ كتب المهدوي يلمس تقديمه الاعتذار والتواضع وحسن الظن في مقدماتها، فيقول في خطبة «شرح الهداية»: «وإلى اللّه أرغب في العصمة من الزلل، والتوفيق في القول والعمل، بعد الاعتذار من تقصير إن وقع، إذ الصواب مع عدم العصمة لَنْ يكمل...»[3].

وقال في «التحصيل»: «وأنا جارٍ فيما أحاوله من هذا الاختصار على مذهبي المعهود في الاعتذار والتواضع والإقرار...»[4].

مذهبه الفقهي

يمكنني أن أعتبر المهدوي مالكي المذهب، لأن مخلوفاً عدّه في الطبقة التاسعة من طبقات المالكية الأفارقة[5]. وإن كان المتقدمون كالقاضي عياض في

---

(١) الانتخاب مما ذكر في بعض آي الكتاب (خ): ٣/ب.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١: ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٣) انظر: «شرح الهداية»: ٤.

(٤) انظر: «التحصيل»: ١/٤/أ.

(٥) انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١٠٨.

«ترتيب المدارك»، وابن فَرْحون في «الديباج المذهب»، والتُّنْبَكْتي في «نيل الابتهاج» لم يذكروه في طبقاتهم.

ويمكن اعتباره من المالكية لاعتبار ثان، وهو: عنايته بمذهب مالك - في تفسيره - وإيراده لروايات المذهب، وتقديمه مالكاً على سائر الأئمة حين يسرد المذاهب، والتوسع - بعض الشيء - في قوله، بينما نلحظ الاقتضاب في ذكره المذاهب الأخرى، وخاصة مذهب أحمد[1].

والمهدوي خلال عرضه لفقرة الأحكام في تفسيره يعرض لأقوال الأئمة الأربعة دون بسط لأدلة أو ترجيح بينها. كما يورد أقوال التابعين وغيرهم من ائمة السلف - ممن لم تشتهر مذاهبهم - كالنخعي والثوري من غير ترجيح بينها كذلك[2].

---

(١) انظر: «التحصيل»: ١/٤/أ-ب، ١/٣٠/أ، ١/٤٣/أ، ١/٥٧/أ، ١/٧١/أ-ب.

(٢) انظر: على وجه التمثيل: ١/٥٧/ب، ١/٦٣/ب.

الفصل الثالث

شيوخه

لقد كان للمهدوي شيوخ أخذ عنهم العلم ـ قراءة وسماعاً ـ ، وقد استطعت أن أقف له على ستّة منهم، هم:

١ ـ **أبو الحسن**: علي بن محمد بن خلف القَابِسيّ (ت: ٤٠٣)[١].

كان إماماً في الحديث ومتونه وأسانيده وجميع ما يتعلق به، ألّف كتاب «الملخص»[٢] جمع فيه ما اتّصل إسناده من أحاديث موطأ الإمام مالك، وكتاب «الممهد» في الفقه، وكتاب «المناسك» وغيرها.

ويبدو أن المهدوي ـ رحمه اللّه ـ أخذ عن القابسي الحديث والفقه، دون القراءات فالمترجمون للمهدوي يذكرون أنه «روى وأخذ» عن القابسي، ثم يقولون: «وقرأ بالروايات على ابن سفيان، وابن الميراثي».

ومما يقوي احتمالي هذا ما ذكره عياض وابن الجزري[٣] أنّ القابسي أقرأ الناس دهراً بالقيروان، ثم قطع الإقراء لما بلغه أن بعض أصحابه استقرأهُ الوالي فقرأ عليه، ثم بعد ذلك شغل نفسه بالحديث والفقه إلى أن رأس فيهما وأصبح إمام عصره.

ونسبته إلى قابس، لأن عمّه كان يشدّ عِمامته شَدَّة قابسية، وإلا فأبو الحسن قَيْرواني.

---

(١) له ترجمة في: ترتيب المدارك: ٤: ٦١٦ ـ ٦٢١، ومعالم الإيمان: ٢: ١٦٨، ووفيات الأعيان: ٣: ٣٢٠، وغاية النهاية: ١: ٥٦٧.

(٢) منه نسخة في المكتبة الخالدية بالقدس تقع في (١١٥) ورقة، وأخرى في مكتبة خدابخش بالهند في (٨٩) ورقة. انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله: ١٥٦٢.

(٣) نقلاً عن الداني، انظر: ترتيب المدارك: ٤: ٦٢١، وغاية النهاية: ١: ٥٦٧.

٢ ـ **أبو عبد اللَّه**: محمد بن سفيان القَيْرواني (ت: ٤١٥)[(١)].

تفقّه على أبي الحسن القابسي حتى برع في الفقه، ورحل إلى مصر فقرأ على أبي الطيب بن غَلْبون قبل عام (٣٨٠)، وعلى إسماعيل بن محمد المَهْري لورش فقط.

وكان ـ رحمه اللَّه ـ ذا فهم وعلم وعفاف، صنف كتاب «الهادي» في القراءات السبع، و «اختلاف قراءة الأمصار في عدد آي القرآن»، وتوفي بالمدينة بعد حجِّه ودفن بالبقيع.

٣ ـ **أبو بكر**: أحمد بن عيسى البَلَوِيّ المعروف بابن المِيرَائي (ت في حدود: ٤٢٨)[(٢)].

محدث حافظ من أهل قرطبة، رحل إلى مكة ومصر، ولقّب بـ «غُنْدُر» لحذقه واجتهاده تشبيهاً له بمحمد بن جعفر غُنْدر[(٣)] المحدِّث الهذلي (ت: ١٩٣).

٤ ـ **أبو الحسن**: أحمد بن محمد القَنْطَرِيّ (ت: ٤٣٨)[(٤)].

نزيل مكة شيخ مقرىء، أخذ القراءات عن أبي الفرج الشَّنَبوذي، وعلي بن يوسف العَلاَّف، وعمر بن إبراهيم الكتاني، وأقرأ الناس دهراً بمكة.

قال الداني: «ولم يكن بالضابط ولا بالحافظ». ذكر ابن خير له كتاب «الاختصار في القراءات»[(٥)].

---

(١) له ترجمة في: معرفة القراء الكبار: ١: ٣٨٠، والديباج المذهب: ٢: ٣٠٤، وغاية النهاية: ٢: ١٤٧، وانظر: فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٣٨.

(٢) له ترجمة في الصلة: ١: ٤٣، وبغية الملتمس: ١٦٢ ـ ١٦٣. وتحرفت نسبته في غاية النهاية: ١: ٩٢ إلى «البرائي»، وهي نسبة لا تصح، وإنما هي لأحمد بن محمد البرائي (ت: ٣٠٢)، ولا يمكن أن يكون المهدوي حدّث عنه، انظر: الأنساب: ٢: ١١٨، وغاية النهاية: ٢: ١١٣.

(٣) والغُنْدر: هو السمين الغليظ، أو الناعم. ولُقِّب محمد بن جعفر بذلك لأنه أكثر السؤال في مجلس ابن جُرَيْج حين قدم البصرة فقال له: ما تريد يا غُنْدر فلزمه. انظر: تذكرة الحفاظ: ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١، وتاج العروس: (غندر): ٢: ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٤) ترجمته في معرفة القراء الكبار: ١: ٣٩٦، وغاية النهاية: ١: ١٣٦.

(٥) انظر: فهرسة ابن خير: ٢٦.

٥ ـ **محمد بن السَّمَّاك**: يكنى بأبي الحسين الدَّقَّاق، وثّقه الخطيب في تاريخه وذكر السمعاني أنه كان يفتي، سمع من أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود توفي سنة (٣٨٣)[١]، روى عنه المهدوي بمكة حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)[٢].

وهنا يلحظ أن بين وفاة ابن السماك والقنطري خمسة وخمسين عاماً، ويبعد أن يكون أخذ عنهما في رحلة واحدة، مما يرجح ـ عندي ـ أنه رحل لمكة أكثر من مرة.

٦ ـ **مهدي بن إبراهيم**: جدّه لأُمّه[٣]: حدَّثه بحديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)[٤]، ولم أقف له على ترجمة.

هؤلاء شيوخ المهدوي الذين استطعت أن أحصل عليهم، مع استقرائي لكتاب غاية النهاية بتمامه، وهو أوسع وأشمل كتاب يمكن أن يذكر للمهدوي شيوخاً.

ويلحظ أن محمد بن السَّمَّاك (ت: ٣٨٣) أوّل الشيوخ وفاة، فيبدو أن أبا العباس كانت له رحلة مبكرة إلى مكّة. أقول هذا بناء على ما وقفت عليه من ترجمته في «تاريخ بغداد»، و «الأنساب» للسمعاني كما تقدم.

ويلحظ ـ أيضاً ـ أنه شارك شيخه أبا عبد اللّه بن سفيان بالأخذ عن القابسي لذلك نجد الذهبي شرك بينه وبين ابن سفيان والقنطري في طبقة واحدة من طبقات القراء، وهي الطبقة العاشرة[٥].

ثم نجد المهدوي ذكر أن له شيوخاً مصريين في «شرح الهداية»[٦] أخذ عنهم خلاف ما أخذه عن ابن سفيان، فَمَنْ هؤلاء الشيوخ؟؟

ونجده ينقل: في«شرح الهداية»[٧] أيضاً ـ عن أبي الطيب بن غَلْبون في باب

---

(١) ترجمته في تاريخ بغداد: ٣: ٤٩، والأنساب: ٧: ٢٥.
(٢) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات»: ١١٤.
(٣) انظر: غاية النهاية: ١: ٩٢.
(٤) انظر: «بيان السبب»: ١٤٤.
(٥) انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٣٨٠، ٣٩٦، ٣٩٩.
(٦) ص: ١٤.
(٧) ص: ١١٠.

الإمالة، فهل يُعَدُّ أبو الطيب (ت: ٣٨٩) من شيوخه؟، وهل التقى به في رحلة مصرية خاصة، أم أثناء عودته من مكّة؟؟

هذه تساؤلات أطرحها ـ الآن ـ ولا أملك إجابة شافية تجمع جوانب القضية فلعلّ الأيام ـ إن شاء اللّه ـ تكشف عن جديد حول شخصية الإمام المهدوي وشيوخه بتفصيل وإلمام.

الفصل الرابع

تلاميذه

لقد كان لدخول المهدوي الأندلس أثر كبير في انتشار علمه والتفاف طلبة العلم حوله، إذ إنَّ معظم تلاميذه من الأندلس، وقد استطعت أن أقف على أحد عشر تلميذاً صحّ لديّ أخذهم عن أبي العباس، وسأسردهم ـ معرِّفاً بهم ـ على الترتيب الهجائي لأسمائهم.

١ ـ **أبو إسحاق**: إبراهيم بن محمد الأَزْدي (ت: ٤٦٢)[١].

من أهل قرطبة، وأقرأ الناس بها مكان أبي القاسم بن عبد الوهاب ستة أشهر، وروى أيضاً عن مكي بن أبي طالب.

٢ ـ **أبو محمد**: عبد العزيز القَرَوِيّ المؤدِّب، أخذ كتاب «الهداية» عن المهدوي كما ذكر عياض[٢]، ولم أقف له على ترجمة، ونسبته إلى القَيْروان[٣].

٣ ـ **أبو محمد**: عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري (ت: ٤٨٠).

من أهل المُرْسِيَة، قرأ القراءات على جماعة منهم: ابن سفيان والطلمنكي ومكي والداني وغيرهم. وكان شديداً على أهل البدع، وحصل له بسبب ذلك فتن وامتحن.

حضر مجالس أبي العباس المهدوي فيما ذكره ابن هبة الله عن الحافظ السِّلفي[٤]

---

(١) الصلة: ١: ٩٦.

(٢) الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض: ١٦٠، وذكره محمد محفوظ في تراجم المؤلفين التونسيين، ٤: ٣٩٧.

(٣) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ٢: ٢٥٧.

(٤) انظر: الانتخاب مما ذكر في بعض آي الكتاب: (خ): ٣/ب، وغاية النهاية: ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢.

٤ ـ **أبو محمد**: عبد اللّه بن يوسف بن عبد اللّه بن عبد البَرّ النَّمَري (ت بعد: ٤٥٠)[١].

ـ وهو ابن حافظ المغرب صاحب «التمهيد»، أصله من قرطبة، روى عن أبيه وعن المهدوي، وكان من أهل الأدب البارع، والبلاغة الرائعة، وقد دَوَّن الناس رسائله.

٥ ـ **أبو محمد وأبو الوليد**: غانم بن وليد المَخْزومي (ت: ٤٧٠).

من أهل مالقة، وينعت بصاحب أبي العباس[٢]، فقيه، مدرّس، وأستاذ في الآداب، عالم في العربية، له شعر ذكر طرفاً منه الحميدي والقفطي[٣].

ويصدق عليه الوصف بأنه راوية كتب المهدوي، لأن معظم كتبه التي يرويها أصحاب الفهارس أو الأثبات أو البرامج أو المشيخات جاءت برواية غانم عن المهدوي[٤].

٦ ـ **أبو عبد اللّه**: محمد بن إبراهيم بن الياس اللَّخْمِي، كان حيّاً عام (٤٨١)[٥].

من أهل المَرِّية يعرف بابن شعيب ـ وهو جده لأُمّه ـ روى عن جده شعيب، ومكي بن أبي طالب، والداني، والمهدوي. وتصدّر لإقراء القرآن بجامع المَرِّية ودرّس العربية والآداب، وكان حسن الخط جيّد الضبط.

ووقع لابن الجزري رواية كتاب «الهداية» من طريقه عن المهدوي[٦].

٧ ـ **أبو عبد اللّه**: محمد بن أحمد بن مُطَرِّف الطرفي (ت: ٤٥٤)[٧].

---

(١) جذوة المقتبس: ٢٦٨، والصلة: ١: ٢٧٩، والثاني هو الذي نص على روايته عن المهدوي.

(٢) كما في طبقات ابن شُهبة نقلاً عن القراءات بأفريقية لهند شلبي: ٣٥٢.

(٣) في الجذوة: ٣٢٥، وانباه الرواة: ٢: ٢٨٩، وانظر: الصلة: ٢: ٤٥٨، وغاية النهاية: ٢: ٣.

(٤) انظر: الغنية لعياض: ١٢٨، وفهرس ابن عطية: ٥٥، وفهرس ابن غازي: ٤٥، وثبت البَلَوِي: ٤٦٨، وغاية النهاية: ١: ٥٥٣، والنشر: ١: ٧٠.

(٥) التكملة لكتاب الصلة لابن الابار: ١: ٣٩٩، ومعرفة القراء الكبار: ١: ٤٤٥، وغاية النهاية: ٢: ٤٧.

(٦) انظر: النشر: ١: ٧٠.

(٧) الصلة: ٢: ٥٣٨، وغاية النهاية: ٢: ٨٩.

من أهل قرطبة، وعرف بالطرفي لكونه أمّ الناس بمسجد طرفة من قرطبة، كان مقرئاً وعجباً في القراءات، فاضلاً صاحب ليل وعبادة، وقرأ ـ أيضاً على مكي واختصّ به وأخذ معظم ما عنده، أخذ عنه كثير من الناس.

٨ ـ **أبو عبد اللَّه**: محمّد بن عيسى بن فرج التُّجِيبي المُغَامِي (ت: ٤٨٥)[١].

من أهل طُلَيْطِلَة ـ ومُغَام[٢]: حصن بطليطلة نسبته إليه ـ لقي الداني ـ أيضاً ـ واعتمد عليه، لذلك نعته الذهبي بـ: «صاحب الداني». كان عالماً بالقراءات ووجوهها ضابطاً لها، عارفاً بمعانيها، ذا دين وفضل، وقد حبس كتبه على طلبة العلم، بالعَدْوة والأندلس.

٩ ـ **أبو بكر وأبو عبد اللَّه**: محمد بن المفرج بن إبراهيم البَطَلْيَوْسي (ت: ٤٩٤)[٣].

يعرف بالرَّبَوْيَلُهْ، قرأ ـ أيضاً ـ على مكي، والداني، والأهوازي، ومحمد بن حسين الكارَزِيني، قال الذهبي: «وما علمت أحداً جمع الأخذ عن هؤلاء».

وزعم أنه قرأ على القنطري شيخ المهدوي. وذكر ابن بَشْكُوال أنه كان يكذب في رحلته إلى المشرق.

١٠ ـ **أبو عمران**: موسى بن سليمان اللَّخْمي (ت: ٤٩٤)[٤].

من أهل العدوة استوطن المَرِّية، مقرىء فاضل عالي الإسناد، وقرأ ـ أيضاً ـ على مكي، وأحمد بن أبي الربيع.

١١ ـ **أبو الحسين**: يحيىٰ بن إبراهيم اللَّوَاتي المعروف بابن البَيَّاز (ت: ٤٩٦)[٥].

---

(١) الصلة: ٢: ٥٥٨، وبغية الملتمس: ١١٠ ـ ١١١، ومعرفة القراء الكبار: ١: ٤٤٣، واللباب: ١: ١٦٩.

(٢) أو: مُغامة ضبطها ابن الأثير في اللباب: ٣: ١٦٣ بضم الميم، وضبطها ابن عبد الحق في المراصد: ٣: ١٢٩٣ بالفتح.

(٣) الصلة: ٢: ٥٦٣ ـ ٥٦٤، ومعرفة القراء: ١: ٤٥٤، وغاية النهاية: ٢: ٢٦٥.

(٤) الصلة: ٢: ٦١٣، وغاية النهاية: ٢: ٣١٩، وانظر منها: ١: ٩٢.

(٥) الصلة: ٢: ٦٧٠، وبغية الملتمس: ٤٩٧ ـ ٤٩٨، ومعرفة القراء: ١: ٤٥٠، وغاية النهاية: ٢: ٣٦٤، ونسبته إلى لواته ـ بالفتح ـ: ناحية بالأندلس عن أعمال فرّيش. انظر معجم البلدان لياقوت: ٥: ٢٤.

من أهل المُرْسِيَة، قرأ ـ أيضاً ـ على مكي، والداني، وأبي عمر الطَّلَمَنْكِي، فحاز علماً جمّاً، ورحل إلى المشرق وحجّ.

ألّف كتاب «النبذ النامية»، وعمّر دهراً ومات وله تسعون سنة، وقد اختلط في آخر عمره، قال الذهبي: «وقد وقع لنا سنده بالقراءات عالياً، وفرحنا به وقتاً ثم أوذينا فيه وبان لنا ضعفه». وذلك لاختلاطه في أَخَرَةٍ.

وقد وقع سند «الهداية» لابن الجزري من طريقه[1].

هؤلاء هم الأحد عشر الذين ثبت أخذهم وتلقيهم عن أبي العباس، ونجد أن منهم مجموعة قرأت على مكي بن أبي طالب، وعلى الداني، مما يدلّ على أن للمهدوي منزلة علمية تقارب هذين العالمين مما دعا هؤلاء التلاميذ للأخذ عنه كما أخذوا عن مكي والداني.

وأنبّه ـ أثناء تعريفي بتلاميذ المهدوي ـ أن البعض نسب له بعض من أخذ عنه، والأمر ليس كما قالوا:

١ ـ قال ابن الجزري: «ووقع في كلام بعضهم أنّه (يعني علي بن أحمد بن محمّد الغرناطي» (ت: ؟) قرأ على المهدوي، وهو غلط وقع من عبد المنعم بن الخَلُوف، والصواب أنه قرأ على غانم عنه»[2].

٢ ـ علي بن أحمد بن محمد بن أشَجّ الطليطلي (ت: ٥١٣) عدّه بعض الباحثين من تلاميذ المهدوي، وليس كذلك، والصواب أنه قرأ على محمّد بن المفرج البَطَلْيَوْسي عنه، وقرأ على محمد بن عيسى المُغَامي عنه[3].

٣ ـ عبد الوهاب بن حكم (ت: ؟) عدّه ـ أيضاً ـ بعض الباحثين من تلاميذ المهدوي، والصواب أنه قرأ على محمّد بن عيسى المغامي عنه[4].

---

(١) انظر: النشر: ١: ٧٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١: ٥٢٣.

(٣) انظر: الصلة: ٢: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٢: ٢٢٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢: ٢٢٥.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد كان لأبي العباس مكانة علمية مرموقة ـ وبالأخص بعد دخوله الأندلس ـ بوَّأته منزلاً بين أهل العلم، وإذا أردنا أن نظهر هذه المكانة، يجدر بنا أن نبرز ملامحها وسماتها، ولعلّ أبرز هذه السمات تتجلى في أُمور:

١ ـ ثناء العلماء عليه، ووصفه بصفات الإمامة والأستاذية والشهرة والتقدم والرئاسة، وجمع فنون القرآن، وإتْقان التأليف وحسنه ونفعه.

قال الحميدي: «وكان عالماً بالقراءات والأدب متقدّماً، ذكره لي بعض أهل العلم بالقراءات، وأثنى عليه»(١).

وقال اليمني: «من الأئمة المشهورين بالنحو، والقراءة، والتفسير»(٢).

وقال الذهبي: «وكان رأساً في القراءات والعربية»(٣).

وقال الصفدي: «وكان مقدّماً في القراءات والعربية»(٤).

وقال ابن الجزري: «أستاذ مشهور»(٥).

وقال ابن جزي: «وأمّا أبو العباس المهدوي: فمتقن التأليف حسن الترتيب جامع لفنون علوم القرآن»(٦).

وقال الزركشي: «والمهدوي حسن التأليف»(٧).

---

(١) جذوة المقتبس: ١١٤، وانظر: بغية الملتمس: ١٦٣، وانباه الرواة: ١: ٩١، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم (خ) ورقة: ٧.

(٢) اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: ٤٢، وانظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٦١.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١: ٣٩٩.

(٤) الوافي بالوفيات: ٧: ٢٥٧، وانظر: بغية الوعاة: ١: ٣٥١، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٣٠.

(٥) غاية النهاية: ١: ٩٢، وانظر: طبقات المفسرين للداودي: ١: ٥٦.

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل: ١: ١٠.

(٧) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٥٩.

٢ ـ أخذ جمهرة من تلاميذ الأندلس عنه ممن أخذوا عن أبي عمر الطَلَمَنْكِي (ت: ٤٢٩) ـ الذي عُدَّ أول من أدخل القراءات إلى الأندلس[١] ـ ، وأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، وأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، وأبي عمر يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَرِيّ (ت: ٤٦٣)، وغيرهم من علماء المغرب والأندلس، مما يجعل للمهدوي مكانة تقارب أو تساوي ـ في بعض الفنون ـ هؤلاء الأعلام، مما دفع تلاميذه لإشراكه في المشيخة معهم.

٣ ـ نقل طائفة من العلماء بعض كتب المهدوي بالإسناد إليه في مشيخاتهم أو فهارس ما رووه عن شيوخهم، نحو: ابن عطية (ت: ٥٤١)، والقاضي عياض (ت: ٥٤٤)، وابن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥)، وابن غازي (ت: ٩١٩)[٢]، مما يعطي كتبه قيمة ومزية بين الكتب المؤلّفة في فنها.

٤ ـ نقولات العلماء عنه في مصنّفاتهم سواء في القراءات أم التفسير أم الإعراب وتعليل القراءات، وغيرها، مما يبرز لهذا الإمام أستاذيّته وشهرته عند هؤلاء الأئمّة أمثال: ابن عطية (ت: ٥٤١) في تفسيره[٣]، وأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥) في «المرشد الوجيز»[٤]، والقرطبي (ت: ٦٧١) في تفسيره[٥]، وابن أبي السداد المالَقِي (ت: ٧٥٦) في «الدر النثير»[٦]، وأبي حيان (ت: ٧٤٥) في تفسيره[٧]، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦) في «الدر

(١) انظر: غاية النهاية: ١: ١٢٠، والنشر: ١: ٣٤.

(٢) انظر: فهرس ابن عطية: ٥٥، ٩١، ١٠٣، والغنية لعياض: ١٢٨، ١٦٠، وفهرسة ابن خير: ٣١، ٤٣، ٤٤، وفهرس ابن غازي: ٤٥.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ١: ١٠٦، ٢٦٠، ٣٥٧. (ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٤) انظر منه: ص: ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ـ مثلاً ـ: ١: ١٤٠، ٣: ١، ٥: ١٥، ١١: ١٧٥، ١٣: ٢٨٢، ١٣: ٢٨٦.

(٦) انظر منه: ٣٩/ب. وقد قام بتحقيقه: أحمد عبد الله المقري لنيل درجة (الدكتوراه) من الجامعة الإسلامية بالمدينة عام (١٤٠٨).

(٧) انظر: البحر المحيط: ١: ١٩٧، ٣٦٥، ٢: ٣٤٠.

المصون»[1]، وابن الجزري (ت: ٨٣٣) في «النشر»، وتقريبه[2]، و «الفوائد المجمعة»[3]، و «منجد المقرئين»[4]، وابن حجر (ت: ٨٥٢) في «فتح الباري»[5].

٥ ـ وتبرز مكانة أبي العباس ـ رحمه اللّه ـ في مؤلفاته ـ أو أجزائها ـ التي خلفها لنا.

ومما لا شكّ فيه أن مؤلفات هذا الرجل ـ للناظر فيها ـ تدلّ على تمكنه من عدة علوم، أبرزها: القراءات، والعربية: نحواً، وصرفاً، وبلاغة، وعروضاً.

كما أنه في تفسيره ـ «التحصيل» ـ يتطرق للأحكام الفقهية، ويذكر الناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، واختلاف عدد الآي: الفواصل القرآنية.

وهذا العلم الوافر ـ الذي لا بدّ للمفسر منه ـ يبيّن ثقافة أبي العباس، ومدى العلوم التي نالها وحصّلها، حتى تسنى له إنتاج مثل هذه المصنفات.

وقد أثنى كل من ابن عطية وابن جزي الكلبي ـ رحمهما اللّه ـ على تأليفه؛

فقال ابن عطية: «وأبو العباس المهدوي ـ رحمه اللّه ـ متقن التأليف»[6].

وقال ابن جُزَيّ: «وأما أبو العباس المهدوي فمتقن التأليف، حسن الترتيب...»[7].

وأشار كثير من علماء المؤرخين إلى أن كتبه نافعة ومفيدة، فقالوا: «وألّف كتباً كثيرة النفع»[8]، و «صنّف كتباً مفيدة»[9]، و «له المصنّفات المفيدة»[10]، و «ألّف

(١) انظر منه ـ مثلاً ـ: ٣: ٥٠٠، ٤: ٦٤٠، ٥: ٥٤، ٦: ٣٥٤.

(٢) انظر: النشر: ١: ٩، ٣٦ ـ ٣٧، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٨٨، والتقريب: ٣٩، ٤٠، ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر منه: ٢٤/أ ـ ب، ٢٦/ب.

(٤) انظر منه: ٥٤ ـ ٥٥.

(٥) في كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٩: ٢٥ (ط. البهية).

(٦) انظر: المحرر الوجيز: ١: ٥٠ (ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٧) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ١: ١٠.

(٨) ابن بشكوال في الصلة: ١: ٨٧، والقفطي في انباه الرواة: ١: ٩١.

(٩) الذهبي في المعرفة: ١: ٣٩٩، والصفدي في الوافي: ٧: ٢٥٧، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (خ): ١: ٢٧٧، والسيوطي في طبقات المفسرين: ٣٠، والبغية: ١: ٣٥١، ومخلوف في شجرة النور: ١٠٨.

(١٠) اليمني في اشارة التعيين: ٤٢، والفيروز آبادي في البلغة: ٦١.

كتباً كثيرة نافعة مشهورة»[1]، و «ألف التواليف...»[2].

ومدح الضبي تأليفه في التفسير، فقال: «ألف في التفسير كتاباً حسناً»[3]، وأطرىٰ القفطي على تفسيريه - «التفصيل» و «التحصيل» - بقوله: «والكتابان مشهوران في الآفاق سائران على أيدي الرفاق»[4].

وسأتناول كتبه - في الفصل القادم - ببيان ما صحّت نسبته منها إليه، وبيان أسمائها، وعرض ما اشتملت عليه - لما وقفت عليه منها -، وبيان أماكن وجودها - ما أمكن - في المكتبات الشهيرة، وبيان ما حقق منها أو من بعضها.

وقد وصف المهدوي - رحمه اللّه - بالتقدم في الآداب، فمما يظهر أدبه بيتان من الشعر أنشدهما في مقدمة «التحصيل»، وكأنه يرمز فيهما إلى ما ذكره القفطي من أنه «لمّا أظهر هذا الكتاب - التفصيل - قيل: - لمتولي الجهة التي نزل بها من الأندلس ليس الكتاب له، وإذا أردت علم ذلك، فخذ الكتاب إليك واطلب منه تأليف غيره. ففعل ذلك، وطلب غيره. فألف له «التحصيل»...»[5].

ففي البيت الأول: يعترف بأفضال وإنعام الأمير مجاهد العامري عليه، ويطلب من نفسه أن تعفو عنه بسبب قبوله وشاية الوشاة بانتحال التأليف، وسوء الظن بالمهدوي، أو أن تعفو وتحسن في العفو، وأن ترفق وتأتي بألطف الألفاظ نحو أولئك الوشاة، وقد قيل: «مَلَكْتَ فَأَسْجِحْ»[6].

وفي البيت الثاني: يبيِّن مجهوده الذي بذله في التصنيف، وأنه بلغ منتهى ما يقدر عليه، وهذا ما يسلي به نفسه من أنه عذرها ونفى عنها عيب العجز والانتحال

---

(١) ابن مكتوم في تلخيص أخبار النحويين واللغويين (خ) ورقة: ٧.
(٢) ابن الجزري في غاية النهاية: ١: ٩٢، والداودي في طبقات المفسرين: ١: ٥٦، وطاشكبري في مفتاح السعادة: ٢: ٨٤.
(٣) بغية الملتمس: ١٦٣.
(٤) انباه الرواة: ١: ٩٢.
(٥) انظر: انباه الرواة: ١: ٩١ - ٩٢.
(٦) وهو مثل يقال: في العفو عند المقدرة، أي: ظفرت فأحسن. انظر: الأمثال لأبي عبيد: ١٥٤، والصحاح (سجح): ١: ٣٧٢.

والسرقة العلمية، وبهذا الجهد استحق الفرحة والظفر وعظمة نفسه لديه.

قال[1]:

قَضَى لِمَا في النَّفْسِ من حَقٍّ أَنْعُمِ ... أقولُ لها: ـ مَهْلاً ـ «مَلَكْتِ فَأَسْجِح»

فغاية جهدي منتهى كنه قوّتي ... ومبلغ نفس عذرها مثل مِبْجَح[2]

والبيتان مع ما صوراه من عمق أدبي، يعطيان نموذجاً من أخلاق أبي العباس المهدوي يتمثل في: حسن العفو والأدب، والتواضع، وطهارة النفس وزكاتها.

---

(١) في مقدمة «التحصيل»: ١/٢/ب.

(٢) البجح: الفرحة والظفر والمباهاة بالشيء. انظر: مادة (بجح) في اللسان: ٢: ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

الفصل السادس

مؤلفاته

لم يكن أبو العباس المهدوي مكثراً في التأليف فيما يبدو من مؤلفاته التي صحت لديَّ نسبتها إليه، ويمكن أن يكون له مؤلفات ولم يشأ اللّه لها أن تذيع وتنتشر، ويتناقلها الناس، ولكن الاحتمال الأول ـ لعلّه ـ أقوى لسببين:

الأول: أن أصحاب المشيخات لما رووا كتبه لم يذكروا سوى كتباً معدودة، مع أن بعض هؤلاء بينهم وبين المهدوي رجل كابن عطية[1]، أو رجلان كابن خير الأشبيلي[2].

الثاني: أنا نجد أن كتب التراجم احتَفَتْ بذكر عدد مؤلفات مثل: مكي ـ التي أبلغها الضبي إلى خمسة وثمانين تأليفاً ـ[3]، والداني الذي ذكر الذهبي أن له مئة وعشرين مصنّفاً[4]، بينما نجد الكثير منها تذكر للمهدوي بعض التآليف.

وفي هذا الفصل سأقسم مؤلفات المهدوي الى ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم صحت نسبتها إليه، وهي ستّة مؤلفات.

٢ ـ وقسم لم تصح نسبتها إليه، وهو مؤلف واحد.

٣ ـ وقسم سكتت عنها المصادر، وهي ستةُ مؤلفات.

---

(١) انظر: فهرسه: ٥٥.

(٢) انظر: فهرسته: ٣١.

(٣) انظر: بغية الملتمس: ٤٦٩.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ: ٣: ١١٢١.

القسم الأول: مؤلفات صحت نسبتها للمهدوي:

وسأعرض هذه المؤلفات حسب ترتيب تأليفها التاريخي الذي استنتجته:

الكتاب الأول: «الهداية»: وهو كتاب في القراءات السبع مختصر، أشار إلى اسمه وموضوعه وحجمه المؤلِّف في مقدمة «شرح الهداية»[١]. وذكره كثير ممن ترجم للمهدوي في مؤلفاتهم[٢]. كما ذكره بعض أصحاب الفهارس بأسانيدهم إلى المهدوي، مثل: ابن عطية[٣]، والقاضي عياض[٤]، وابن خير[٥]، وابن غازي[٦]، وذكره ابن الجزري ـ أيضاً ـ رواية وقراءة بإسناده إلى المؤلّف[٧].

وهذا الكتاب في حكم المفقود ـ فيما أعلم ـ، وقد تتبعت كثيراً من فهارس المخطوطات لعلّي أظفر بشيء عنه، وسألت بعض أهل الاختصاص فلم يعرفوا عنه شيئاً[٨].

وفي هذا المقام أنبّه على ثلاثة أمور:

١ ـ أن الزركشي والسيوطي ـ رحمهما اللّه ـ لمّا ذكرا أهمية معرفة توجيه القراءات ووجهها، قالا: «وقد اعتنى الأئمّة به، وأفردوا فيه كتباً، منها: . . .

---

(١) انظر: ص: ٣.

(٢) نحو: غاية النهاية: ١: ٩٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١: ٥٦، ومفتاح السعادة: ٢: ٨٥.

(٣) في فهرسه: ٥٥، ٩١.

(٤) في الغنية: «فهرست شيوخ القاضي عياض»: ١٢٨، ١٦٠.

(٥) في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣١، باسم «الهداية إلى مذاهب القراء السبعة».

(٦) في فهرسه: ٤٥.

(٧) في النشر: ١: ٦٩ ـ ٧٠.

(٨) ووجدت في فهرس مكتبات ألمانيا: ص ٢٤٥، تسمية كتاب «الهداية» لأحمد بن عمار المهدوي (ت: ٤٤٠ هـ)، وبالاتصال والمراسلة مع مكتبةٍ للبحث العلمي في (وست بادن بألمانيا)، ردّت إليّ برسالة مفادها أن كتاب «الهداية» لا يمكن تصويره على ورق أو فلم. فيفهم من كلامهم أنّه موجود، لكن هو في حالة رثّة للغاية، والله أعلم.
كما راسلت مكتبة برلين، وسألت عن «الهداية» فردّوا إليّ برسالة تفيد أن المستَشْرق (أوتبرتزل) نشر ملخصاً عن محتويات «شرح الهداية» في مجلة (ISLAMICA) في ليبزج عام (١٩٣٤ م) من ص: (٢٤ ـ ٢٥) من المجلة المذكورة.

و «الهداية» للمهدوي»[1]. والصواب أن مؤلِّف المهدوي في توجيه القراءات هو: «شرح الهداية».

٢ ـ جاء في فهرس الخزانة الحسنية تحت رقم: (٤٩٣) عنوان: «الهداية في وجوه القراءات السبع»[2]. والصواب أن هذا الكتاب هو: «شرح الهداية»، وهو أحد نسخ أربعٍ اعتمدت عليها في تحقيقي.

٣ ـ وجدت في الجامعة الإسلامية ـ بالمدينة ـ مصورة برقم: (٣٩٣٢) على غلافها الجانبي عنوان كتاب: «الهداية» لأبي العباس المهدوي تقع في (٣٦) ورقة ـ كذلك صنفت في فهرس مطبوع على الآلة الكاتبة ـ وعليها ختم: سعيد عبد اللّه المحمد ـ وهو شيخ قراء حماة ـ، وتبيّن لي أن هذه المصورة ـ بعد الفحص ـ هي كتاب: «الغاية في القراءات العشر» لابن مِهْران النَّيسابوري (ت: ٣٨١).

وكما أشرت آنفاً أن كتاب «الهداية» في حكم المفقود، إلا أنه قد حُفظ لنا بواسطة ثلاثة كتب بأصول القراءات، والكلمات المختلف فيها بين القرّاء في السور ـ الفرش ـ منه. وهذه الكتب هي:

١ ـ كتاب: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (ت: ٨٣٣)، ففي هذا الكتاب نصوص كثيرة من «الهداية»، وفيه بيان لما في «الهداية» من أصول القراءات وفرشها.

وقد حوى أيضاً «تقريب النشر» ـ الذي هو مختصر للنشر ـ جملة من النصوص الدالّة على ما في «الهداية».

٢ ـ كتاب: «الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة»[3] لابن الجزري ـ أيضاً ـ، وقد جمع في هذا الكتاب زيادات أربعة كتب على ما في الشاطبية، وهذه الكتب الأربعة هي: «التبصرة» لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧)، و «الهداية»

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١: ٣٣٩، وانظر: الإتقان في علوم القرآن: ١: ٢٢٨.

(٢) انظر: فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط: ٦: ١٩٧.

(٣) عندي منه نسخة نسختها ـ بمصر ـ عن نسخة بخط أحد تلاميذ المؤلف، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم: (٤٣٩٠٩) ميكروفلم.

للمهدوي، و «الكافي» لابن شريح (ت: ٤٧٦)، و «تلخيص العبارات بلطيف الإشارات» لابن بَلِّيمة (ت: ٥١٤)، والكتب الأربعة في القراءات السبع، وهي مطبوعة إلا «الهداية».

٣ ـ كتاب: «تحصيل الكفاية من الاختلاف الواقع بين التيسير والتبصرة والكافي والهداية»[1] لمؤلف مجهول، وسار فيه على نمط ابن الجزري في «الفوائد المجمعة»، إلا أنه خالفه في أمرين:

الأول: جعل كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤) مكان «تلخيص العبارات».

الثاني: صدر المسألة المختلف فيها بين الكتب الأربعة ببيت من الشاطبية ليقرب بهذا العمل كتابه للباحثين فيه.

الكتاب الثاني: «الكفاية في شرح مقارىء الهداية»: ذكره المهدوي في «شرح الهداية» آخر سورة الرحمٰن بقوله: «وقد أوضحت القول في هذه المسألة في كتاب الكفاية»[2].

ورواه ابن خير الأشبيلي عن أبي عبد اللّٰه محمد بن سليمان النفزي المعروف بابن أخت غانم ـ سماعاً لأكثره ومناولة لجميعه ـ عن أبي محمد غانم بن وليد المخزومي عن المهدوي[3].

وهذا الكتاب ألَّفه المهدوي قبل «شرح الهداية» كما هو ظاهر من النص المنقول عنه.

وسأعود للكلام عن «الكفاية» في القسم الثالث من مؤلفات المهدوي.

الكتاب الثالث: «شرح الهداية»، وهو موضوع رسالتي هذه، وسيأتي مزيد

---

(١) عندي مصورة منه ـ عن دار الكتب القطرية ترقيم عام (٢٤١)، وخاص (١٠٨٦/٥/٦) ـ أرسلها لي ـ مشكورا ـ الأخ سالم عبد القوي البكري من الدوحة.

(٢) انظر: «شرح الهداية»: ٥٢٧.

(٣) انظر: فهرسة ابن خير: ٤٣.

إيضاح حول اسمه في الباب الثاني: مبحث تحقيق تسميته[1].

والذي يظهر أن هذا الكتاب ألّفه بعد عام (٤١٥)، وذلك أنه ذكر في مواضع عدّة من «الشرح» شيخه: أبا عبد اللّه محمد بن سفيان، وتَرحَّم عليه[2]، فدلّ هذا الدعاء منه لشيخه على أنه ألّفه بعد وفاته، وهو عام (٤١٥)[3].

الكتاب الرابع: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»: وهو التفسير الكبير، ذكره في مقدمة «التحصيل»[4]، ورواه القاضي عياض بسنده عن المؤلّف[5]، وذكره القفطي[6]، وحاجي خليفة[7].

ويفهم من كلام القفطي أن تأليف «التفصيل» كان قبل عام (٤٣٠)، وهو العام الذي دخل فيه المهدوي الأندلس.

أمّا عن ترتيب الكتاب فقال حاجي خليفة: «وهو تفسير كبير بالقول[8] فسّر الآيات أوّلاً، ثم ذكر القراءات، ثم ذكر الإعراب، وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسمّاه: «التحصيل[9]».

والكتاب منه أجزاء متفرّقة ـ لا تشكل تفسيراً متكاملاً ـ في المكتبات التالية:

١ ـ يوجد منه جزء في المكتبة الوطنية / باريس/ رقم (٥٩٤)[10]، يبدأ من قوله تعالىٰ بالبقرة: ٣٥ ﴿ولا تقربا هذه الشجرة...﴾ إلى نهاية سورة التوبة، ويقع في (٣٢٠) ورقة، كتب في القرن التاسع.

٢ ـ ومنه المجلد الثامن في مكتبة الجامع الكبير / صنعاء/ رقم: (١٠٠)، ويقع

---

(١) انظر: ص: ١١٤.
(٢) انظر: «شرح الهداية» ١٤، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٤٣، ١٤٩.
(٣) انظر: ترجمة ابن سفيان في الفصل الثالث من هذا الباب: ص: ٧٢.
(٤) انظر منه: ١/ ٢/ب.
(٥) انظر: الغنية: ١٢٨.
(٦) في انباه الرواة: ١: ٩١ ـ ٩٢.
(٧) انظر: كشف الظنون: ٤٥٩.
(٨) لعله يعني بالدراية وليس تفسيرا بالأثر.
(٩) كشف الظنون: ٤٦٢.
(١٠) انظر: فهرس المكتبة الوطنية (بالفرنسية): ٤: ٤٣، ١١١.

في (٣٩٨) ورقة، بخط نسخي قديم[١].

٣ ـ ومنه قطعة في خزانة القرويين / فاس/ رقم: (٤٢)، في جزء واحد ضخم في كاغد أوّله: «الحمد للّه الذي أخرج الخبأ، وأنبت الحبّ والرزق...» إلى آخر سورة هود، تقع في (٢٢٢) ورقة، بعنوان: «التفصيل والتحصيل»[٢].

الكتاب الخامس: «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» ذكره ابن عطية[٣]، والقاضي عياض[٤]، وابن خير[٥].

وذكر القفطي قصة تأليفه فقال: ـ في ترجمة المهدوي ـ «وألّف كتباً كثيرة النفع، مثل كتاب: «التفصيل»، وهو كتابه الكبير في التفسير، ولما أظهر هذا الكتاب في الأندلس، قيل لمتولي الجهة التي نزل بها من الأندلس: ليس الكتاب له، وإذا أردت علم ذلك فخذ الكتاب إليك واطلب منه تأليف غيره. ففعل ذلك وطلب غيره، فألف له «التحصيل»، وهو كالمختصر منه، وإن تغيّر الترتيب بعض تغيّر، والكتابان مشهوران في الآفاق، سائران على أيدي الرفاق...»[٦].

وتوضيح هذه القصة ذكره الحافظ أبو طاهر السِّلفي عن شيخه أبي عبد الله محمد بن الحسن بن سعيد الداني قال: «لما قدم أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي دانية في أيام إقبال الدولة، وأتحفه بكتابه المترجم بكتاب «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، أمر له بما يساوي ألف دينار، وهو كتاب يحتوي على ثلاثين سفراً. فأكثر الناس في ذكره، ومنهم أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرىء المعروف بالداني ـ وكان خصيصاً بإقبال الدولة ـ، فقالوا: هذا تأليف أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفيّ المصريّ، فبلغ المهدوي ذلك، وكانوا قد سألوه في اختصاره فأبى، فلما أتاه هذا منهم أحضر من يُمليه عليه، فأملىٰ هذا الاختصار الذي

---

(١) انظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير: ١: ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين: ١: ٨٥ ـ ٨٦.

(٣) في فهرسه: ٥٥، ٩١، ١٠٣.

(٤) في الغنية: ١٢٨.

(٥) في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٤٤.

(٦) انظر: انباه الرواة: ١: ٩١ ـ ٩٢.

هو في أيدي الناس في خمسة وثلاثين يوماً، وترجمه بكتاب « التحصيل لفوائد كتاب التفصيل»، فأقرّ الناس كلهم بفضله، وحضر مجلسه كلّ وزير وكبير وفقيه في الجامع، فقُرِىء عليه وسمعوه منه[1]».

وذكر هذه القصة ابنُ هبة الله الحموي الخطيب (ت: ٥٩٩ هـ) من وجه آخر، وذلك أن أبا العباس المهدويّ لما اجتاز بمصر حاجّاً اجتمع بأبي الحسن علي بن إبراهيم الحَوْفي (ت: ٤٣٠ هـ)، وكان الحَوْفي قد ألّف كتاباً بالتفسير - غير كتابه «البرهان» - سماه: «الموعب» في أربعة أسفار، فاستعاره المهدوي منه قبل أن يُسمعه، ولم يكن وضع له مقدمة ولا افتتحه بخطبة، ولا نقل منه أحد شيئاً، فاتفق موت الحَوْفي في حال غيبة المهدوي في الحجّ، فبلغه نعيّه في أثناء رجوعه من مكة، فلما وصل مصر ولم يَظْهر للكتاب خبر صنع له خُطبة وترجمه بـ «التحصيل» ولم يُغيّر منه شيئاً[2]. وهذه الرواية تفيد أن الكتاب الذي ادّعاه المهدوي هو «الموعب» للحَوْفي، وانتحله بـ «التحصيل» لا «التفصيل» كما جاء عن السِّلفي والقفطي.

لكن ابن هبة الله ردّ هذه الحكاية من وجهين:

أ - صدّرها بقوله: «وذكر لنا لا من وجه يوثق به» بما يدّل على عدم ثبوتها لديه.

ب - لما وقف على نسخة - قديمة - من «الموعب»، وقارن بينه وبين «التحصيل» للمهدوي لم يَظفر بينهما باختلاف، فجوّز أن يكون الناسخ نسخ «التحصيل» بأسره، ثم ترجمه «بالموعب»، واقتصر على مقصود الكتاب، وعزاه إلى مشهورٍ من علماء التفسير حسداً للمهدوي، قال: «وهذا فى الظن، فاللطخ بمثل هذا الطبع لا يزول أثره من الطبع، فإن المهدوي غير قاصر في فنّه، ولا خامل في ذكره[3]».

---

(١) الانتخاب مما ذكر في بعض آي الكتاب (خ): ٣/ب.
(٢) نفس المصدر: ٢/ ب - ٣/ أ.
(٣) نفس المصدر: ٣/ أ.

وقد أشار المهدوي في مقدّمته إلى طلب الأمير مجاهد باختصاره، فقال: «أمر المُوفَّق أطال اللّه بقاءه للعلوم يرفعها وللمعاني يجمعها، وللمكارم يصنعها، ولعصابة الأدب يذبّ عنها ويمنعها باختصار كتاب: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» ـ المؤلَّف بخزانته العالية، أدام اللّه فيها بدوام أيامه النعم المتوالية ـ بعد حصوله لديه ووقوفه عليه، ليكون هذا الاختصار قريب التناول لمن أراد التذكار كما كان الجامع الكبير خزانة جامعة لمن أراد المطالعة، فبادرت إلى امتثال أمره ولم أقصّر، وأهطعت إليه ولم أعذر. . »[1].

ويظهر أن المهدوي ألّف «التحصيل» بين عام (٤٣٠) ـ وقت دخوله الأندلس ـ وعام (٤٣٦) وهو عام وفاة الأمير مجاهد العامري، لأن الأمير طلب منه الاختصار بعد قدومه عليه، والأمير توفي ـ كما قلت ـ عام (٤٣٦).

وقد أبان أبو العباس عن منهجه في تأليف هذا الكتاب وأنه جامع لأغراض كتاب «التفصيل»، فقال «واجعل ترتيب السور مفصلاً ليكون أقرب متناولاً، فأقول: القول من أوّل سورة كذا إلى موضع كذا منها، فأجمع من آيها عشرين آية ونحوها بقدر طول الآي وقصرها، ثم أقول: الأحكام والنسخ فأذكرهما، ثم أقول: التفسير فأذكره، ثم أقول: القراءات فأذكرها (يورد القراءات السبع في الأغلب وأحياناً يذكر غيرها إذا اقتضت الحاجة)، ثم أقول: الإعراب فأذكره (ويذكر مشكل الإعراب وخَفِيَّه)، ثم أذكر الجزء الذي يليه حتى آتي على آخر الكتاب ـ إن شاء اللّه ـ على ما شرطته فيه، وأذكر في آخر كل سورة موضع نزولها، واختلاف أهل الأمصار في عددها، وأستغني عن تسمية رؤوس آيها. . .»[2].

وقد وعد أن يجمع في آخره أصول القراءات، واختصار التعليل فيها، وأصول مواقف القَرَأَةِ ومبادئها[3].

والكتاب حقّق بعض الباحثين قسماً منه، ودَرَسه مجموعة منهم[4].

---

(١) انظر: مقدمة «التحصيل»: ١/ ٢/ب.
(٢)(٣) انظر منه ـ أيضاً ـ : ١/ ٣/ب.
(٤) قام بتحقيق سورة الفاتحة والبقرة كل من علي محمود هَرْموش في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ومحمد يوسف شُرْبَجي في الجامعة الأردنية بعمّان لنيل درجة (الماجستير) في =

وللكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم - تشكل مجتمعة تفسيراً متكاملاً - توصّلت إلى معلومات عن عدد منها:

١ - قطعة منه في متحف طوبقبو سراي / استنبول/ رقم: (٥٦٢)، تقع في (١١٨ ورقة، كتب في القرن السادس، تبدأ بسروة براءة[١].

٢ - وقطعتان منه في المكتبة الظاهريَّة / دمشق/ رقم: (٥٠٤، ٥٠٥) تفسير. الأولى من أوّل الكتاب إلى قوله تعالىٰ في المائدة: ١٨ ﴿وقالت اليهود والنصٰري...﴾، وتقع في (٢١٥) ورقة، كتبت عام (٧١٨). والثانية تبدأ من قوله تعالىٰ في الأنعام: ١٢٠ ﴿وذروا ظٰهر الإثم وباطنه...﴾ إلى قوله في الحجر: ٥١ ﴿ونبّئهم عن ضيف إبراهيم﴾، وتقع في (١٦٤) ورقة، كتبت في القرن السابع أو الثامن تقريباً[٢].

٣ - ويوجد المجلد الثاني في المكتبة السعيدية/ حيدر آباد/ رقم: (١٣٣) تفسير، تقع في (١٧٩) ورقة، كتب في القرن الثامن[٣].

٤ - المجلد الأخير - الثاني - في جامعة القرويين/ فاس/ رقم: ٢٨ (ق ٨٩)، يبدأ من سورة الكهف إلى آخر القرآن[٤]. وهو الذي في الخزانة العامة بالرباط، قال

= التفسير. وحققت سناء بنت الشيخ د. فضل عباس سورتَيْ آل عمران والنساء - في نفس الجامعة - لنيل درجة (الماجستير) في التفسير. وسَجّلتْ رسالة (الدكتوراه) في السودان مواصلة التحقيق فيه. ودرسه الشيخ محمد الشاذلي النيفر - أشار إلى ذلك في مجلة جوهر الإسلام - عدد خاص - (السنة: ٩: عدد: ٢ عام ١٣٩٧، ص: ٣٥)، وعبد السلام أحمد الكنوني في المدرسة القرآنية في المغرب من الفتح الإسلامي إلى ابن عطية ١: ١٩٩ - ٢٠٦، ووسيلة بَلْعيد في رسالتها: التفسير واتجاهاته بافريقية من النشأة إلى القرن الثامن الهجري لنيل (دكتوراه الدولة) في العلوم الإسلامية من جامعة تونس.

(١) انظر: فهرس مخطوطات متحف طوبقبوسراي (بالتركية): ١: ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن): ١٦٩ - ١٧٠، ولديّ منهما صورتان من الجامعة الإسلامية - بالمدينة - برقم: (١٣١٧) و (١٣٧٠) ميكروفلم.

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية في المكتبة السعيدية (بالإنجليزية): ١: ٦٨.

(٤) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن - مخطوطات التفسير): ١: ١٧٢ - ١٧٣.

الزركلي: «والنسخة قديمة جيدة»[1].

٥ ـ قطعة في دير الأسكوريال/ مدريد/ رقم: (١٢٧٢) فيها سور: المائدة، الأنعام، الأنفال، التوبة إلى آخر الحجر. تقع في (١٧٧) ورقة، كتبت ـ بخط مغربي ـ عام (٥٥٣)[2].

٦ ـ قطعة في خزانة السيد: حسن الصدر/ الكاظمية ـ العراق/ رقم: (٢٦) باسم: «تحقيق الجامع لعلوم التنزيل»، جزءان في مجلد، الأول كتب عام (٧٤٦)[3].

٧ ـ قطعة في المكتبة العمومية/ استنبول/ رقم: (٦٠٥): ٣٢٤، بعنوان: «التحصيل للتفصيل»[4].

٨ ـ نسخة في مكتبة الزاوية الحمزية/ المغرب/ رقم: (١٩٩) الموجود الجزء الأول ـ وهو مبتور الآخر بخط مشرقي ـ من أوّله إلى أثناء المائدة[5].

٩ ـ نسخة في مكتبة نيكدة/ تركيا/ رقم: (١٣٠٤) من أوّل سورة النمل إلى آخر سورة (ق)[6].

١٠ ـ نسخة ناقصة في مكتبة جستربيتي/ دبلن/ رقم: (٥٤٤٩)، تبدأ من أثناء تفسير آية (٢٩) من سورة يس، وتنتهي بانتهاء آخر الكتاب[7].

١١ ـ وفي دار الكتب/ القاهرة المجلد: (١، ٢، ٤، والجزء الأخير) بالأرقام

---

(١) انظر: الأعلام: ١/ ١٨٤، ولم أعثر على نسخة الخزانة العامة بالرباط في فهرسها الموجود بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة.

(٢) انظر: فهرس مخطوطات مكتبة الاسكوريال (بالإسبانية): ٣: ٦ ـ ٧ ومنه نسخة فلمية في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى برقم: ٦٣.

(٣) انظر: مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة) المجلد: (٤) الجزء الثاني: ٢٤٠ من بحث للدكتور: حسين علي محفوظ بعنوان: «المخطوطات العربية في العراق».

(٤) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ـ مخطوطات التفسير): ١: ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٥) انظر: مكتبة الزاوية الحمزية صفحة من تاريخها لمحمد المنوني: ١٧.

(٦) انظر: نوادر المخطوطات العربية في تركيا: ١: ٢٥١.

(٧) ومنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم: (٥٤٤٩) ميكروفلم، وعنوانها على ما جاء على ظهر المخطوطة «التحصيل في مختصر التفصيل» انظر: فهرس المخطوطات والمصورات (التفسير وعلوم القرآن): ٢: ٥٠.

المتوالية: (٧٩، ٧٨، ٧٧، ٣٢٥)[١].

ومن مؤلفات أبي العباس:

الكتاب السادس: منظومة ـ في أربعة أبيات ـ في ظاءات القرآن، ذكرها الحميدي والضبي وياقوت. قال الحميدي ـ في ترجمة المهدوي ـ: «وذكره لي بعض أهل العلم بالقراءات وأثنىٰ عليه، وأنشدني له في ظاءات القرآن:

ظَنَّتْ عَظيمةُ ظُلْمِنَا مِنْ حَظّهَا ... فَظَلِلْتُ أُوقِظُها لكاظِم[٢] غَيْظِها

وظَعَنْتُ أَنْظُر في الظَّلام وظِلّه ... ظَمْآنَ أَنْتَظِرُ الظُّهُورَ لِوَعْظِها

ظَهْري وظُفْرِي ثُمَّ عَظْمي في لَظَى ... لأُظاهِرَنَّ لِحَظّها ولحِفْظِها

لَفْظِي شُواظٌ أَوْ كَشَمْس ظَهيرَةٍ ... ظُفْر لدى غِلَظِ القُلوبِ وفَظّها»[٣]

وقد وصلت إلينا هذه الأبيات مع شرحين لها مخطوطين:

١ ـ **الشرح الأول**: لمعاصر للناظم، هو: أبو الطاهر إسماعيل بن أحمد بن زيادة اللّه التُّجيبي البَرْقي[٤] (ت: ٤٤٥). ومنه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط برقم: (٥٤٠) (مجاميع)، وأصلها من مكتبة الكتاني، كتبت عام (٦٦١)[٥].

٢ ـ **الشرح الثاني**: لمحمد بن علي بن موسى المَحلِّي[٦] (ت: ٦٧٣). منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم: (٣٩) (علوم القرآن ـ مجاميع)[٧].

---

(١) انظر: فهرس الكتبخانة الخديوية: ١: ١٣٦ ـ ١٣٧ (فهرس فلمي في جامعة أم القرى).

(٢) في بغية الملتمس: ١٦٣ ـ ١٦٤ (لأكظم)، وفي معجم الأدباء، ٥: ٤٠ (لتكظم).

(٣) انظر: جذوة المقتبس: ١١٤ ـ ١١٥، وانظر الأبيات ـ أيضاً ـ: في بغية الملتمس: ١٦٣ ـ ١٦٤، ومعجم الأدباء: ٥: ٤٠ ـ ٤١.

(٤) من أهل القيروان وسكن المهدية، ولا يبعد أن يكون قد التقى بالناظم. له ترجمة في التكملة لابن الأبار: ١: ١٨٩.

(٥) (٧) انظر مجلة معهد المخطوطات العربية (الكويت): المجلد الثلاثون: الجزء الثاني: ٥٩٤ ـ ٥٩٥ من بحث للدكتور: محمد جبار المعيبد عن الظاء والضاد، وانظر: الأعلام: ١: ٣٠٠ وقد طبع شرح البَرْقي ضمن مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبيّ بتحقيق محمد سعيد مولوي، وصدر عن دار الفكر بدمشق ط (١) عام ١٤١١ هـ. ويقوم د. محمد يعقوب تركستاني بتحقيق شرح المحلّي.

(٦) له ترجمة في الأعلام: ٦: ٢٨٢، ومعجم المؤلفين: ٢: ٦٦.

القسم الثاني: ما لم تصح نسبته من مؤلفات للمهدوي:

وهو كتاب: «التيسير في القراءات»، ذكره حاجي خليفة ـ بعد أن ذكر «التيسير» للداني، قال: التيسير ـ أيضاً ـ لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي المتوفى بعد سنة (٤٣٠)، ذكره الجعبري، وقال: له التيسير (التيسيرا'ن): الكبير والصغير»[١].

وتابعه على هذا النقل إسماعيل باشا[٢]، والزركلي[٣]، ومحمد محفوظ[٤]، وهند شبلي[٥]، وغيرهم.

وكلام الجعبري: إبراهيم بن عمر السلفي (ت: ٧٣٢) الذي نقله صاحب كشف الظنون، أخذه من كتاب الجعبري: «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» ـ شرح الشاطبية ـ.

فقد ذكر الجعبري في آخر «كنز المعاني» فصلاً ـ من فصلين ختم بهما الكتاب ـ في بيان شيوخ القراء الذين ذكرهم في الشرح، ورتّبهم باعتبار بلادهم وبدأ بشيوخ الأندلس، وعرّف بسبعة منهم ذاكراً أسماءهم وأنسابهم وبلدانهم وأشهر كتبهم.

ولمّا ذكر المهدوي، قال: «الشيخ: أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي من مهدية بلد بها، مصنف التفسير الكبير والصغير». وهذا النص وجدته هكذا في ثلاث نسخ من «كنز المعاني»[٦].

---

(١) انظر: كشف الظنون: ٥٢٠.

(٢) في هدية العارفين: ١: ١٨٥.

(٣) في: الأعلام: ١: ٧٥.

(٤) في: تراجم المؤلفين التونسيين: ٤: ٣٩٩.

(٥) في: القراءات بأفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري: ٣٥٦.

(٦) نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية نُسخت عام (٨٣٩)، محفوظة بالجامعة الإسلامية ـ بالمدينة ـ برقم: (٣٨٥) ميكروفلم: الجزء الثاني: ورقة: ٣١٢/أ. ونسخة ثانية أصلية ناقصة من الأول موجودة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة تحت رقم: (٤١٠/٢) كتبت عام (٨٦٩): الجزء الثاني: ورقة: ٣٦٢/أ. ونسخة ثالثة ـ مصورتها لدي ـ من مكتبة مدرسة بشير أغا (بالمدينة) كتبت عام (١٢٥٨): صفحة: ٨٥٧.

ووجدت في نسختين: «مصنف التيسير الكبير والصغير»[1].

فلعل صاحب «كشف الظنون» وقف على نسخة حصل فيها تصحيف «التفسير» إلى «التيسير» فوقع في الغلط، فنسب للمهدوي كتاب: «التيسير».

ومما يقوّي هذا الدليل أنه لم يذكر أحد ـ سوى حاجي خليفة ـ أن للمهدوي مؤلفاً اسمه «التيسير»، ولو كان له هذا المؤلف لذكره هو في ثنايا كتبه، أو ذكره أصحاب الفهارس والبرامج كما ذكروا «التيسير» للداني، ولكان المهدوي أجدر أن يشرحه بدلاً من شرحه «الهداية» لما لاسم «التيسير» للداني من شهرة مطبقة، فيكون لشرح المهدوي لكتاب له ـ لو صحّ ـ اسمه «التيسير» شهرة واسعة لالتصاقه باسم كتاب الداني.

ثم إن الجعبري لمّا عرَّف بالداني ذكر له كتاب: «التيسير»، و« التحديد في التجويد»، و «المقنع» في الرسم.

ولما ذكر ابن الفَحَّام الصّقلي سمّى له كتاب: «التجريد». وذكر مكيّاً القَيْسي فسمى له: «التبصرة»، و «الكشف»، و «الرعاية» في التجويد، و « مشكل إعراب القرآن»، وهكذا جرى في بقية شيوخ الأندلس وغيرهم بتسمية أشهر كتبهم في القراءات وعلومها.

لكن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو: ما الذي جعل الجعبري يذكر للمهدوي «التفسير الكبير والصغير» دون غيرهما من المؤلفات، مع أنه في صدد التعريف بمشايخ القراءة الذين ذكرهم في شرحه على الشاطبية، ونقل من مصنّفاتهم في القراءات وعلومها؟؟.

فالذي يبدو لي أن دافعه في هذا العمل أمران:

---

(١) في نسخة ـ مصورتها لدي ـ من المكتبة الظاهرية نسخت عام (٨٩٥) بخط: محمد بن أحمد بن محمد الطويل، ورقة: ٣٢٣/أ. وانظر: الفهرس الشامل (علوم القرآن ـ مخطوطات القراءات): ١: ٢٥٨. ونسخة ثانية مصورة من المكتبة الأزهرية نسخت عام (١٣١٥) محفوظة بالجامعة الإسلامية ـ بالمدينة ـ تحت رقم: (٣٨٤) ميكروفلم: الجزء الثاني: ورقة: ٣٢٠/أ.

الأول: شهرة تفسيري المهدوي على غيرهما من كتبه كـ «الهداية» أو شرحها.

الثاني: أن المهدوي ذكر في نهاية تفسيريه ـ «التفصيل» و «التحصيل» ـ قواعد القراءات كما ذكر حاجي خليفة عن «التفصيل»[1]، وكما نصّ هو في مقدمة «التحصيل»[2].

فلعلّ الجعبري استفاد من هذه القواعد في التفسيرين، فدعاه ذلك لذكرهما من هذه الحيثية.

والذي يترجّح لي أن تصحيفاً حصل من بعض النساخ وتتابعوا عليه في «التفسير» إلى «التيسير»، حتى جاء حاجي خليفة في القرن الحادي عشر (ت: ١٠٦٧)، فوقعت له نسخة مصحفة فنقل النص المذكور منها، وصنّفه في حرف التاء من كتابه «كشف الظنون» باسم: «التيسير» ونسبه للمهدوي، ثم جاء من بعده فنقل عنه هذا الأمر مسلماً.

ومن المهم في نهاية هذا التقرير عن كتاب «التيسير» المنسوب للمهدوي أن أذكر أن إسماعيل البغدادي نسب للمهدوي كتب: «التيسير»، و «ري العاطش»، و «الهداية» في القراءات، وعزا ذلك إلى كتاب «الصلة»[3]، وليس في الصلة شيء من ذلك، وإنما اكتفى ابن بشكوال بقوله: ـ في ترجمة المهدوي ـ «وألف كتباً كثيرة النفع»[4].

القسم الثالث: مؤلفات سكتت عنها المصادر:

وأعني بالمصادر ـ هنا ـ: تواريخ الرجال المتقدمة، وكتب المشيخات والبرامج.

الأول: «هجاء مصاحف الأمصار»: قام بتحقيقه الأستاذ محيي الدين رمضان ـ عن نسخة واحدة هي نسخة مكتبة المدينة بلا رقم مميز، كتبت عام (٤٩٣)، وتقع

---

(١) انظر: كشف الظنون: ٤٦٢.

(٢) انظر منه: ١/ ٣/ب.

(٣) انظر: هدية العارفين: ١: ٧٥.

(٤) الصلة: ١: ٨٧.

في (١٨) ورقة ـ ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة)[١].

وأشار الزركلي إلى أن من «هجاء مصاحف الأمصار» نسخة في جامعة الرياض (الملك سعود) كتبت في حياة المؤلف سنة (٣٩٨)، وتقع في (١٩) ورقة[٢].

والذي يظهر لي أن «هجاء مصاحف الأمصار» ليس كتاباً مستقلاً، وإن كان المحقق وضع عليه «كتاب هجاء مصاحف الأمصار»، لأسباب أُجملها فيما يلي:

أ ـ أن المهدوي قال في مقدمته «وقد أثبت ذلك (يقصد مرسوم المصحف) في هذا الموضع مختصراً، على ما رويناه عن الأئمة...»[٣]، فلم يقل في هذا «الكتاب» أو هذا «المصنّف» أو نحوهما من الألفاظ الدالّة على أن «هجاء مصاحف الأمصار» كتاب مستقل التأليف.

ب ـ وقال في آخره «وقد جمعت في هذا الباب جميع ما رويناه عن أئمتنا من خطوط المصاحف...»[٤] فسمّاه «باباً» فدلّ على أنه ليس كتاباً مستقلاً.

جـ ـ لم يسمّ «هجاء مصاحف الأمصار» أحد ممن ترجم للمهدوي، كما لم تذكره كتب المشيخات والبرامج على أنه كتاب مستقل.

د ـ قال المهدوي في «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» ـ الذي أرجح أنه قطعة من «الكفاية» ـ عند ذكر الياءات والواوات المحذوفة «وقد ذكرت جميعها عند ذكر خط المصحف»[٥].

وذكر هذه المحذوفات في «الهجاء» ص: ١١٢. فأستنتج أن «هجاء

---

(١) في المجلد التاسع عشر: الجزء الأول: شهر ربيع الآخر (من ص: ٥٣ ـ ١٤١). وقد نشره بنفس التحقيق المذكور: محمد بن سعيد حسن الكمال ضمن خمسة كتب باسم: «مجموعة الرسائل الكمالية في المصاحف والقرآن والتفسير» وصدر عن مكتبة المعارف بالطائف عام (١٤٠٧).

(٢) انظر: الأعلام: ١: ١٨٥، ولم أعثر عليها في فهارس جامعة الرياض ولا في الفهرس الشامل للرسم، وذكر المحقق أن له نسخة في دار الكتب المصريّة.

(٣) انظر منه: ٧٥.

(٤) ص: ١٢٣.

(٥) انظر: ١٥٠.

مصاحف الأمصار» و «بيان السبب الموجب» بابان أو فصلان من مؤلف واحد، والذي أرجحه أنه كتاب «الكفاية في شرح مقارىء الهداية».

هـ ـ قال المهدوي في فاتحة «هجاء مصاحف الأمصار»: «القول في علم خط مصاحف أهل الأمصار بغاية الجهد في الاختصار»(١)، وكذلك قال في «بيان السبب»: «القول في السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات»(٢). وهذا أسلوب وجدته عند المهدوي في «شرح الهداية» و «التحصيل» في تقسيم فصول الكتاب الواحد. فأجده في «شرح الهداية» يقول: «القول في النون الساكنة والتنوين»(٣)، و «القول في الوقف على هاء التأنيث»(٤)، و «القول في مذاهبهم في الراءات»(٥)، و «القول فيما اختلفوا فيه من سورة البقرة من الحروف التي يقل جريها وباللَّه التوفيق»(٦). ويقول في «التحصيل» ـ من سورة البقرة ـ : «القول من أوّلها إلى قوله: ﴿ولو شاء اللَّه لذهب بسمعهم وأبصٰرهم إن اللَّه على كل شىء قدير﴾(٧)، و «القول في معنى قوله تعالىٰ: ﴿يـٰأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ إلى قوله ﴿فاتقون﴾» (٨). فهذا المنهج والأسلوب من المهدوي يؤكّد ـ عندي ـ أن «هجاء مصاحف الأمصار» قطعة أو فصل أو باب من كتاب أشمل من مرسوم خط المصاحف، والذي أرشحه أنه كتاب «الكفاية».

وقد اشتمل «هجاء مصاحف الأمصار» على قواعد رسم المصحف، مع ذكر شىء من التعليل والاحتجاج لوجه المرسوم، وتضمّن المباحث التالية:

١ ـ ذكر ما كتب بالهاء أو بالتاء من هاء التأنيث.

٢ ـ القول في المقطوع والموصول.

٣ ـ القول في ذوات الواو وذوات الياء.

---

(١) انظر منه: ٧٥.

(٢) انظر: ١٥٠.

(٣) (٤) انظر: «شرح الهداية»: ٨٩، ١٢٠.

(٥) (٦) انظر: «شرح الهداية»: ١٣٥، ١٥٣.

(٧) (٨): «التحصيل»: ١/٨/ب ١/١٣/أ.

٤ ـ القول في المهموز.

٥ ـ القول في الزيادة والحذف.

٦ ـ القول في الحذف: ذكر حذف الألف.

٧ ـ القول في الهمزتين المجتمعتين.

٨ ـ القول في ألف الوصل.

٩ ـ ذكر حروف اختلفت فيها مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام.

الثاني: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات»:

قام بتحقيقه د. حاتم صالح الضامن الأستاذ بكلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ معتمداً على نسختين، الأولى: مصورة من مكتبة جستربيتي بدبلن برقم: (٣٦٥٣) ضمن مجموع.

والثانية: مصورة المدرسة الإسلامية بالموصل برقم: (٥/ ٢٠) ضمن مجموع أيضاً ـ ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية (الكويت)[١].

وهذا الجزء لم يذكر أحد من أصحاب التراجم أو المشيخات والبرامج أنه من كتب المهدوي، لكنه ثبت قطعاً أنه فصل أو جزء من كتاب من كتب أبي العباس، وذلك للأمور التالية:

١ ـ أنه لمّا أسند حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، قال: «وأخبرني به جدي مهدي بن إبراهيم»[٢]. وقد بيّن ابن الجزري أن مهديّاً جده لأُمّه وأنه من شيوخه[٣].

٢ ـ أن ابن الجزري ذكر شروط قبول القراءة، ونصّ على أن الإمام أبا العباس أحمد بن عمّار المهدوي صرّح بذلك[٤]. وتصريح المهدوي بهذه الشروط في هذا

(١) المجلد التاسع والعشرون: الجزء الأول: (من ص: ١٢٧ ـ ١٦٢).

(٢) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» ١٤٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١: ٩٢.

(٤) في النشر: ١: ٩.

الجزء، فقال: «فالقراءة المستعملة التي لا يجوز ردّها ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء:

أحدها: موافقة خط المصحف.

والآخر: كونها غير خارجة عن لسان العرب.

والثالث: ثبوتها بالنقل الصحيح»[1].

ونقل عنه ـ أيضاً ـ[2] قوله: «القراءة المستعملة التي لا يجوز ردّها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط... فما جمع ذلك وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين ردّه، سواء كانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أو غيرهم». وهذا النص المُجَمَّع الذي نقله ابن الجزري موجود في جزئنا الذي نتحدث عنه[3].

٣ ـ ونقل ابن الجزري عنه[4] ـ أيضاً ـ قوله: «فأمّا اقتصار أهل الأمصار ـ في الأغلب ـ على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي... ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قلّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبويّ لا غير، وأكّد وهم اللاحق السابق، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة...»[5].

فكل هذه النقول توثق نسبته ـ قطعاً ـ لأبي العباس.

أمّا كون «بيان السبب» جزءاً من كتاب فيدلّ على هذا التوقع عدة أمور:

١ ـ أن بداية هذا الجزء «إن قال قائل: ما سبب هذا الاختلاف الذي كثر بين القرأة في ألفاظ القرآن؟»[6]، يدلّ على أنه كلام مقطوع مما قبله.

(١، ٣) انظر: «بيان السبب»: ١٤٩.

(٢) انظر: النشر: ١: ٣٧.

(٤) في النشر: ١: ٣٦.

(٥) انظر: النشر: ١: ٣٦ ـ ٣٧.

(٦) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات»: ١٤٣.

٢ ـ قوله: «ولست فيما قدمته في هذا الفصل. . .»[1]، يدلّ على أن قبل هذا الكلام كلام قدّمه اشتركا في فصل واحد من كتاب.

٣ ـ قوله: «وقد ذكرت عند ذكري حروف الاختلاف جميع ما وصل إليّ من القراءات. . .»[2]، يدلّ ـ أيضاً ـ على أن هذا الجزء قطعة من كتاب كبير فيه ذكر قراءات كثيرة.

٤ ـ قوله: «وقد ذكرت جميعها عند ذكر خط المصحف»[3]، يدلّ على أن هذا الكتاب الكبير فيه مرسوم خط المصاحف وقواعده.

من كل هذه النصوص أخلص إلى أن «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» جزء من فصل من كتاب للمهدوي، وليس مصنّفاً مستقلاً، والذي أرجحه وأرشحه هو كتاب: «الكفاية».

أمّا موضوع هذا الجزء ـ «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» ـ فهو: شرح حديث (أُنزل القرآن على سبعة أحرف)، وبيان معناه. ثم تكلّم عن المصحف هل يشتمل على الأحرف السبعة أم لا؟، ثم تكلم عن جمع القرآن، وشروط قبول القراءة. ثم تكلم عن أوجه اختلاف القراءات وما يدخل في هذه الأوجه من الاختلاف ثم إن القراء السبعة ما هم إلا نزر من جمع ارتضاهم الناس. وعاب فعل ابن مجاهد باقتصاره عليهم دون زيادة أو نقصان، ثم تكلم عن بعض منهجه في كتابه.

ومن خلال هذا الجزء ـ الذي أرجح أنه قطعة من «الكفاية» ـ يمكن أن أستخلص شيئاً مما اشتمل عليه كتاب «الكفاية في شرح مقارىء الهداية»: ـ

أ ـ قدّم له بمقدمات كذكر خط المصحف، وشرح حديث: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف)، ومعنى الاختلاف فيه.

ب ـ ذكر فيه جميع ما وصل إليه من القراءات رواية وقراءة من القراءات المشهورات وغيرها مما توفرت فيه الشروط الثلاثة لقبول القراءة.

---

(١) (٢) (٣) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات»: ١٤٣، ١٥٤، ١٥٠.

جـ ـ ربما ذكر في «الكفاية» ما يضعُفُ إسناده من القراءات ويقلّ استعماله، فيذكره ليعرف القارىء أنه مما قرأ به قارىء من المتقدمين.

د ـ ذكر فيه ما خالف خط المصحف من القراءات على وجه الاستشهاد به، لا على سبيل الرواية وأنه قرآن.

هـ ـ لم يشترط فيه تقصّي كل قراءة رويت شذّت أو اشتهرت، لكنه ذكر ما كان من روايته. وقد اعتمد على «جامع ابن مجاهد الكبير»[1]، لأنه رواه من طرق. ومع هذا أدخل في «الكفاية» بعض القراءات من غير جامع ابن مجاهد إذا كانت هذه القراءات من روايته.

ومن مؤلفات المهدوي التي لم تذكرها المصادر:

الثالث: «البرهان عن علوم القرآن» ذكره الداني[2]، وحكى عن المهدوي أنه أملاه بمكّة.

الرابع: كتاب: في عدد الآي، يستنتج من قول الشاطبي في «ناظمة الزهر»[3]:

وقد أُلِّفَتْ في الآيِ كُتْبٌ وإنَّني ... لِمَا أَلَّف الفَضْلُ ابنُ شَاذَانَ مُسْتَقْري

إلى أن قال في نظمه بعد بيتين:

ولكنني لَمْ أَسْرِ إلا مُظَاهِراً ... بِجَمْعِ ابنِ عمَّارٍ وَجَمْعِ أَبي عَمرِو

ويقوّي هذا الاستنتاج أمران:

الأول: أن الشاطبي يذكر ـ في أبياته ـ أن هناك مؤلفات في «عدد الآي»، ثم استثنى من هذه المؤلفات ما جمعه المهدوي وما جمعه الداني، فأخذ منهما واعتمد عليهما.

---

(١) هو غير «السبعة» ذكره ابنُ الباذش في الإقناع: ١/٣٦٣، ونقل عنه الونشريسي ت: (٩١٢ هـ) في «المعيار المعرب»: ١٢/١٦٢. وذكر د. عبد المهيمن الطحّان أن الداني اعتمد عليه في «جامع البيان». انظر: كتاب الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع: ٩٤. (وهذه التعليقة أفدتها من د. عبد الهادي حميتو جزاه الله خيراً).

(٢) في رسالة: «التنبيه»: ٣٢٠.

(٣) انظر منها: ص: ٨.

الثاني: تعبيره «بجمع ابن عمار وجمع أبي عمرو» يفيد أنه حصل جمع من المهدوي كما حصل جمع من الداني في كتابه «البيان في عد آي القرآن»[1].

أقول هذا مع ذكري أن المهدوي في «التحصيل» يذكر في نهاية الآيات التي يفسرها خلاف علماء العدد في المختلف فيه منها[2]. فهل يكون الشاطبي يقصد ما جمعه في تفسيره حول عدد الآي، فاستفاد منه واعتمد عليه؟؟، لكن الاحتمال الأوّل أقوى للاستنتاج الذي ذكرته آنفاً.

الخامس: «**ريّ العاطش وأنس الواحش**» ذكره السهيلي في «الروض الأنف»، ـ عند كلامه عن عبد اللّه بن جُدْعان ـ ، فقال: «ذكر حديثَ كَنز ابن جُدْعان موصولاً بحديث الحارث بن مضاض ابنُ هشام في غير هذا الكتاب. ووقع أيضًا في كتاب «ريّ العاطش وأُنس الواحش لأحمد بن عمّار»[3].

وذكره البغدادي في «هدية العارفين»[4]، ونسب ذلك إلى الصلة، وليس في الصلة أي ذكر لمصنفات المهدوي، وإنما اكتفى ابن بشكوال بقوله: «وألف كتبًا كثيرة النفع»[5].

وذكره الزركلي[6]، ومادته من البغدادي.

وقد رجح محمد محفوظ نسبة الكتاب للمهدوي إذ قال ـ في ترجمته ـ : «وقد اكتفى السهيلي بعزو الكتاب لأحمد بن عمار بدون نسبة إلى بلده اختصاراً، وكأنه يراه من الشهرة بمكان بحيث لا يدعو الأمر إلى زيادة الإيضاح، ولا أعلم في أسماء المؤلفين السابقين لعصر السهيلي (ت: ٥٨١) من اسمه أحمد بن عمّار غير صاحبنا

---

(١) منه مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (١٤٩٤). ولم أر أحداً من شراح «ناظمة الزهر» سمى للمهدوي كتاباً في عدد الآي، وكتاب «البيان» حققه د. غانم الحمد، وصدر ضمن مطبوعات جمعيّة إحياء التراث بالكويت.

(٢) انظر ـ مثلاً ـ : ١/٨/ب.

(٣) انظر: الروض الأنف: ٢: ٨٠ (ط. عبد الرحمٰن الوكيل).

(٤) ١: ٧٥.

(٥) الصلة: ١: ٨٧.

(٦) في الأعلام: ١: ١٨٥.

المهدوي هذا»[1].

ويبدو أن موضوع الكتاب في السيرة أو القصص.

السادس: «**مختصر البيان في النطق بحروف المعجم**» ذكره بروكلمان ولم يذكر مصدره[2].

وأخبرني د. غانم الحمد أن لديه نسخة مصوّرة منه، ولم أطلع عليه.

---

(١) انظر: تراجم المؤلفين التونسيين: ٤: ٣٩٩.

(٢) تاريخ الأدب العربي: ١/ ٧٣٠ (الأصل الألماني).

الفصل السابع

وفاته

لم تتفق مصادر ترجمة أبي العباس على ذكر أو تعيين سنة وفاتِه، ولعل هذا الإبهام في الوفاة، يرجع إلى ذلك الإجمال الشديد في سيرة المهدوي من قبل تلك المصادر، وبخاصة عدم جزمهم بالمدة التي عاشها بالأندلس بعد ذكرهم أنه دخلها سنة (٤٣٠).

وبالنظر في مصادر ترجمته وجدتها بالنسبة لمعلوماتها عن وفاته ثلاثة أقسام:

١ ـ مصادر سكتت ولم تذكر شيئاً عن وفاته، وهذه المصادر هي المصادر الأندلسية[١]، وتراجم اللغويين والنحاة والأدباء[٢]، وينضاف إليها كتاب: «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» للحافظ الذهبي.

٢ ـ مصادر جزمت بسنة وفاته، ويبدو لي أن الجزم أوّلاً كان من السيوطي في بغية الوعاة، إذ قال: «ومات في الأربعين وأربعمئة»[٣]، ثم تابعه على هذا التأريخ كل من البغدادي[٤]، ومخلوف[٥]، وكحالة[٦]، ومحمد محفوظ[٧].

٣ ـ مصادر قدَّرت سنة الوفاة، فوردت فيها عبارات تقريبية لسنة وفاة أبي العباس،

---

(١) وهي: جذوة المقتبس، والصلة، وبغية الملتمس.

(٢) وهي: انباه الرواة، ومعجم الأدباء، وإشارة التعيين، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، والبلغة.

(٣) انظر منه: ١: ٣٥١.

(٤) في هدية العارفين: ١: ٧٥.

(٥) في شجرة النور الزكية: ١٠٨.

(٦) في معجم المؤلفين: ٢: ٢٧.

(٧) في تراجم المؤلفين التونسيين: ٤: ٣٩٧.

فقال الذهبي في معرفة القراء الكبار: «توفي بعد الثلاثين وأربعمئة»[1]، ونقل عنه هذا التأريخ صراحة كل من: ابن الجزري[2]، وعبد الرزاق بن حمزة الطرابلسي[3]، والداودي[4].

وكأن السيوطي في «طبقات المفسرين» قد أخذ قول الذهبي المذكور، فقال: «ومات في حدود سنة ثلاثين وأربعمئة»[5]، ويبدو كذلك أن حاجي خليفة آخذ من الذهبي إذ يقول في كشف الظنون ـ عندما ذكر كتاب «التيسير» المنسوب للمهدوي ـ «المتوفى بعد (٤٣٠)»[6].

وقال الصفدي: «وتوفي في حدود الأربعين والأربعمئة»[7]، ونحا هذا التقدير الزركلي إذ صدَّر ترجمة المهدوي[8] (... نحو ٤٤٠ هـ = ... ـ نحو ١٠٤٨م).

والذي يظهر لي أن أعدل التواريخ في تقدير وفاة أبي العباس هو تقدير الصفدي؛ لأن جزم السيوطي بأنها سنة (٤٤٠) لا يحتف بشواهد أو توثيق في نقله، ثم أن السيوطي ناقض نفسه في كتابه «طبقات المفسرين» لما قال عن المهدوي: «ومات في حدود سنة ثلاثين وأربعمئة»، فلم يستقر على رأي.

ولأن تقدير الذهبي بأنها بعد سنة (٤٣٠)، مبني على أن المهدوي دخل الأندلس سنة (٤٣٠)، ثم لم تعلم وفاته بعد هذه السنة.

فكما أسلفت أرى ـ والله أعلم ـ اعتماد نص الصفدي لكونه لم يجزم بلا دليل، ولكونه قدّر تقديراً معقولاً مبنيّاً على المقاربة والتخمين، مما يجعله ـ عندي ـ أعدل التواريخ وأصوبها، وأبعدها عن الإيهام وعدم الوضوح، إذ تقدير عقد من الزمان قد يزيد أو ينقص للمدة التي عاشها المهدوي بقيّة حياته في الأندلس، أمر مستساغ وتقدير مقبول، والعلم عند الله تعالىٰ.

---

(١) انظر منه: ١: ٣٩٩.

(٢) في غاية النهاية: ١: ٩٢، والنشر: ١: ٦٩.

(٣) في نهاية الغاية في بعض أسماء رجال القراءات أولي الرواية (خ): ورقة: ٩/ب ـ ١٠/أ.

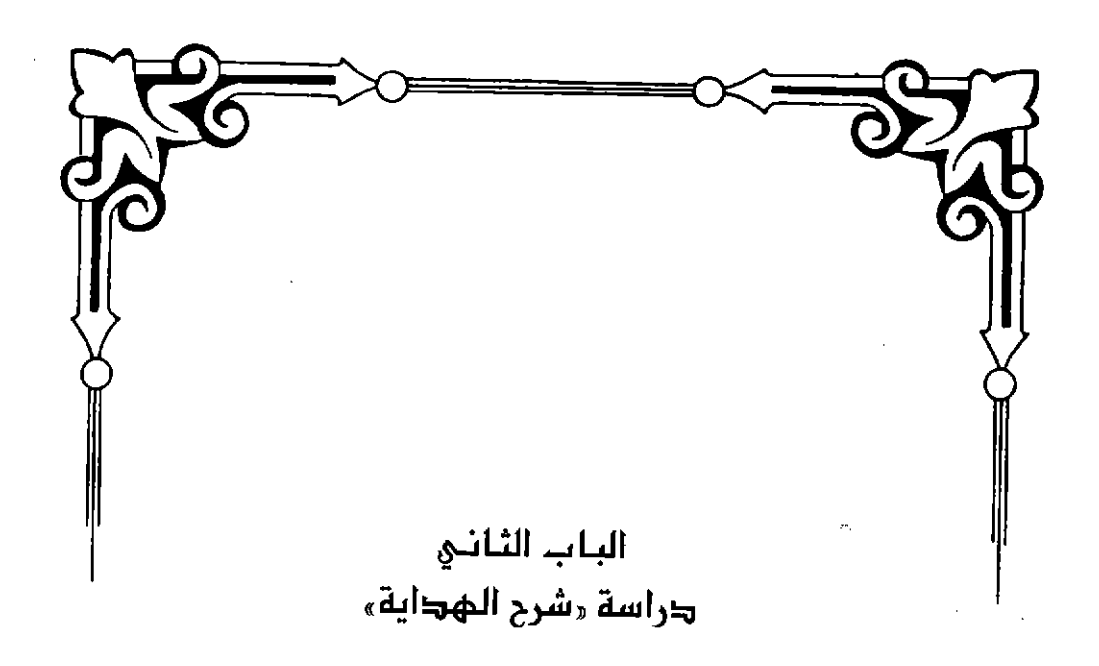
(٤) في طبقات المفسرين: ١: ٥٦.

(٥) انظر منه: ص: ٣٠.

(٦) انظر منه: ص: ٥٢٠.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات: ٧: ٢٥٧.

(٨) انظر: الأعلام: ١: ١٨٤.



الباب الثاني

دراسة «شرح الهداية»

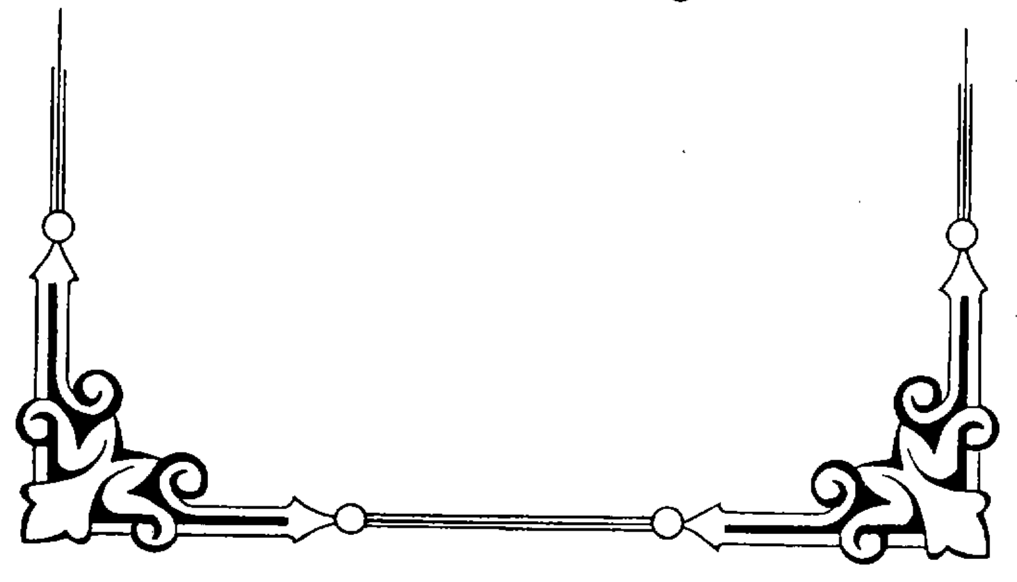
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: توثيق الكتاب.

الفصل الثاني: مصادر المهدوي في «شرح الهداية».

الفصل الثالث: منهجه.

الفصل الرابع: قيمة «شرح الهداية».



الفصل الأول

توثيق الكتاب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صحة نسبته للمهدوي

إن إثبات أي كتاب إلى مؤلفه من الأهمية بمكان، لذلك لزم عليّ أن أتكلم عن هذه الحيثية، ولقد وقفت على تسعة نصوص لستة من الأئمة كلهم نقل عن المهدوي من «شرح الهداية»، بعضهم صرّح باسم «شرح الهداية»، وبعضهم لم يصرح وما نقلوه موجود فيه.

١ ـ فقد نقل أبو شامة عبد الرحمٰن بن إسماعيل المقدسي (ت: ٦٦٥) في كتابه «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»(١) قول المهدوي في «شرح الهداية»: «وأصحّ ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إن شاء الله (يقصد معنى حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)... وقد ذهب الطبري وغيره من العلماء إلى أن جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت» ونسبه إليه(٢).

٢ ـ ونقل أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن أبي السداد المالقي (ت: ٧٠٥) في كتابه«الدرّ النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير»(٣)، كلام المهدوي في سورة التوبة ـ حول تحقيق الهمزتين من «أئمة» ـ الذي نصّه: «وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين، وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه... لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر

---

(١) من ص: ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢) انظر: النص في «شرح الهداية»: من ٥ ـ ٧.

(٣) ورقة: ٣٩/ب من مصورة المكتبة الأزهرية.

القراء: وهم أهل الكوفة، وأهل الشام، وجماعة من أهل البصرة، وببعضهم تقوم الحجّة»، ونسب هذا النص إليه.[1].

٣ ـ ونقل أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥) في تفسيره «البحر المحيط»[2] وجهاً في أصل التاء الأولى من «اتخذتم»[3] عن المهدوي، فقال: «وذكر المهدوي في «شرح الهداية» أن الأصل: واو مبدلة من همزة ثم قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء»[4].

٤ ـ ونقل أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦) عن المهدوي نصين من «شرح الهداية» دون أن يسمّي المصدر ونسبهما إليه.

أ) الأول: قوله قال المهدوي[5]: «وقال قوم: قدّم ﴿الذين كفروا﴾ توكيدًا، ثم جاء ﴿لهم﴾ من قوله: ﴿إنما نملي لهم﴾ ردّاً عليهم، والتقدير: ولا تحسبن أن إملاءنا للذين كفروا خير لأنفسهم»[6].

ب) الثاني: قوله قال المهدوي[7]: «حكى سيبويه والخليل أن بعضهم يُنكِّر فيقول: «غدوةً» بالتنوين، وبذلك قرأه ابن عامر، كأنه جعله نكرة، فأدخل عليها الألف واللام»[8].

٥ ـ ونقل أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣) عنه ثلاثة نصوص من «شرح الهداية» هي:

أ) قال في «الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة»[9] ـ باب وقف حمزة

---

(١) انظر: النصّ في «شرح الهداية»: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢) ١ : ١٩٧.

(٣) البقرة آية: ٥١.

(٤) انظر: هذا الوجه من ثلاثة أوجه في «شرح الهداية»: ٤٠٠.

(٥) انظر: الدر المصون: ٣: ٥٠٠.

(٦) انظر: هذا النص في «شرح الهداية»: ٢٣٨.

(٧) انظر: الدر المصون: ٤: ٦٤٠. وفي الدر المصون نصوص وفيرة من «شرح الهداية»، تارة بالنسبة، وأُخرى بدونها.

(٨) انظر: هذا النص ـ وفيه بعض الخلاف في الكلمات ـ في «شرح الهداية»: ٢٧٨.

(٩) ورقة: ٢٦/ب، ونفس النص مذكور في النشر: ١: ٤٦٧.

وهشام ـ «ونص في الهداية على أن المحذوف الهمزة. . .» ولكنه ذكر في «شرح الهداية» جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية وزاد فقال: «وقد يجوز أن لا تحذف واحدة منهما ويجمع بينهما في الوقف فتمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين الساكنين في الوقف جائز»[١].

ب) وقال في «النشر»[٢] ـ عند كلامه على وجه إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي لحمزة وقفاً على نحو «هزؤاً» ـ قال: «وقد ضعفه أبو العباس المهدوي، فقال: وأما ﴿هزواً وكفواً﴾، فالأحسن فيهما النقل. . . غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به لا من جهة القياس. انتهى[٣].

جـ) وقال في «منجد المقرئين»[٤]: «قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي: وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر. . . فثبت بهذا أن القراءات التي يقرأ بها هي بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت بموافقتها المصحف الذي أجمعت عليه الأُمّة، وتُرِك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. انتهى»[٥].

٦ ـ ونقل الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢) معنى كلام المهدوي في «شرح الهداية» ونسبه إليه، قال[٦]: «وقال: أصح ما عليه الحذاق أن الذي يُقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها، وضابطه ما وافق رسم المصحف. فأمّا ما خالفه مثل: ﴿أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج﴾ . . .»[٧].

---

(١) انظر: النص في «شرح الهداية»: ٦٤.

(٢) ١: ٤٨٢.

(٣) انظر: النص في «شرح الهداية»: ٦٨ ـ ٦٩.

(٤) من ص: ٥٤ ـ ٥٥.

(٥) انظر: النص المنقول في «شرح الهداية»: من ٥ ـ ٦، وفيه «لموافقتها المصحف».

(٦) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٩: ٢٥.

(٧) النص المنقول بالمعنى انظر: «شرح الهداية»: ٥.

المبحث الثاني: تحقيـق تسميته

سأتناول في هذا المبحث تحقيق تسمية كتاب أبي العباس الذي شرح فيه كتابه «الهداية» ولقد طال بحثي وتأمّلي في هذا الأمر، ثم توصلت إلى نتائج فيه، أرجو أن تكون صائبة راجحة.

لقد ألّف المهدوي كتاب «الهداية» ـ كما هو واضح ـ قبل أن يضع عليه شرحاً، وقد أراحنا لمّا نصّ على اسم كتاب «الهداية» صراحة في مقدمة شرحه(١).

ثم وضع شرحاً لكتاب «الهداية» بناء على طلب من سائلين سألوه أن يملي عليهم شرحاً له، فأجابهم لذلك، وجعل الشرح إملاء على حسب الإمكان.

ويظهر لي أن شرحه هذا ربما طال وأخذ فترة من الزمن، لأن إملاءه كان زمن فسحة الشيخ وخُلُوِّه من أعمال يراها أولى وأجدر في صرف الهمة إليها، فكان يملي الشرح حسب إمكانه، والظن بالعلماء السابقين أن وقتهم كلّه أو معظمه مصروف في العلم تأليفاً وتدريساً، وأن لهم مشاركة قويّة في أكثر من علم، واضطلاعاً وافراً في العلوم المتقاربة أو المكملة لبعضها.

ولا يبعد هذا الاحتمال، وإن كنت قد قلت عند كلامي عن مؤلفات أبي العباس أنه ألّف «شرح الهداية» بعد عام (٤١٥) لدليل أوردته هنالك(٢).

ويبدو لي أن السائلين له كانوا من طلبة العلم الملمّين بالقراءات، ويظهر هذا الاحتمال من أُمور:

الأول: عدم ضبط المؤلف القراءة بالحروف في الشرح في أكثر الكلمات القرآنية.

الثاني: أحياناً يشير للقراءة إشارة دون توضيح أو بيان لها كقوله: «والقراءة الأخرى»(٣)، وقوله: «والقراءتان متقاربتان»(٤).

---

(١) انظر: «شرح الهداية»: ٣.

(٢) انظر: الباب الأول: مؤلفاته، ص: ٨٩.

(٣) (٤) انظر: ـ على الترتيب ـ «شرح الهداية»: ٥١٥، ٥٣٣.

الثالث: عدم تسميته للقراء أو عزوه للقراءات في الغالب.

ثم إن هذا الشرح أملاه كما قال: «من غير تأمل ولا انفراد»[1]، فيفهم من هذا ما يلي:

١ ـ أن هذا الشرح أملاه المؤلف بديهة من غير تنقيح ولا تحرير.

٢ ـ لم ينل الشرح أية إضافات أو زيادات بعد إملائه.

٣ ـ لا يظهر أن المهدوي سمّاه في مقدمته، كما أني لم أجد في كتبه التي وقفت عليها أو على بعضها أي إشارة إلى تسمية الكتاب الذي شرح به «الهداية»، كما وجدت عنده إحالة وتسمية لتفسيره الكبير[2]، ولكتاب «الكفاية»[3].

وبسبب عدم تسمية المؤلف للكتاب اختلفت عناوين النسخ الأربع التي حققت الكتاب عليها، وأسماؤها كما يلي:

١ ـ النسخة التركية عنوانها: «كتاب شرح الهداية في القراءات السبعة المشهورة».

٢ ـ نسخة الخزانة العامة /الرباط/ بعنوان: «كتاب الموضح في تعليل وجوه القراءات».

٣ ـ نسخة القصر الملكي /الرباط/ بعنوان: «مختصر في شرح الهداية في وجوه القراءات السبع».

٤ ـ نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية/ الرياض/ بعنوان: «شرح الهداية في القراءات السبع».

ولعل هذا الاختلاف ـ في الأسماء ـ يعود إلى الاحتمال والمقاربة لمحتوى الكتاب، فعنوان النسخة الأولى والرابعة مأخوذ من قول المؤلف: «. . . وأن أجعل ذلك شرحاً للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي كنت ألّفته، وسمّيته بكتاب «الهداية»[4].

---

(١) «شرح الهداية»: ٤.

(٢) انظر: «التحصيل»: ٢/ب، ٨/ب.

(٣) انظر: «شرح الهداية»: ٥٢٧.

(٤) انظر: «شرح الهداية»: ٣.

وعنوان النسخة الثالثة مأخوذ من قول المؤلف: «وقد سألني سائلون أن أُملي عليهم كتاباً مختصراً في شرح وجوه القراءات»[1].

وقد سمى القفطي الكتاب بـ «تعليل القراءات السبع»[2].

وقبل أن أَشرع في بيان اسم الكتاب المرتضى أشير إلى أمرين:

الأول: أن الشيخ أبا عبد اللّه محمد بن عبد الملك المِنْتُوريّ (ت: ٨٣٤) ذكر في فهرسته كتاب: «الكفاية الموضح في شرح الهداية» لأبي العباس المهدوي، وقال: «قرأته تفقّهاً على شيخنا أبي عبد اللّه محمد بن محمد بن علي القيجاطي...[3]»، وذكر سنده إلى المؤلف.

فلا يفهم من تسميته كتاب: «الكفاية الموضح في شرح الهداية» أن «الكفاية» و «شرح الهداية» كتاب واحد، ولا أن «شرح الهداية» اسمه ما ذكره المنتوري لما يلي:

١ ـ أن المهدوي فرق بينهما في «شرح الهداية»، فقال فيه: «وقد أوضحت القول في هذه المسألة في كتاب «الكفاية»»[4].

٢ ـ ثم إن ابن خير الأشبيلي فرّق ـ أيضاً ـ بين «شرح الهداية» و «الكفاية في شرح مقارىء الهداية» ورواهما إلى المهدوي بسنده[5].

الثاني: كتب إليّ الأستاذ عبد الهادي حميتو من المغرب يقول: إنه وجد في نسخة من كتاب «اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد اللّه محمد بن الحسن الفاسي (ت: ٦٥٦) ـ لم يبيّن مصدرها ـ في باب البسملة، ما يلي: «قال المهدوي في كتاب الموضح».

---

(١) انظر: «شرح الهداية»: ٣.

(٢) انظر: انباه الرواة: ١: ٩٢.

(٣) فهرسة المنتوري (خ): ص: ١٢، محفوظة في الخزانة الملكية بالرباط برقم: (١٥٧٨). والنص المنقول بعثه إليّ ـ مشكورا ـ الأستاذ عبد الهادي حميتو في رسالة خاصة بتاريخ: ٨/ جمادى الثانية عام ١٤١٠ هـ.

(٤) انظر: «شرح الهداية»: ٥٢٧.

(٥) انظر: فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٣١ و ٤٣.

وكنت قد رجعت إلى ثلاث نسخ من «شرح الفاسي»[1] فلم أجد ذكراً لكتاب «الموضح» عند قول الشاطبي: «وكم من فتى كالمهدوي. . .»، وهو وهم منّي لأن كلام الفاسي الذي أشار إليه الأستاذ حميتو يوجد في باب البسملة عند قول الشاطبي: «وبعضهم في الأربع الزهر بسملا» وليس في باب الاستعاذة كما توهمت سابقاً.

ثم وجدت في النسخة الأزهرّية من «شرح الفاسي[2]» النصّ المذكور.

وبمقارنة هذا النصّ مع «شرح الهداية»، تبيّن أن الفاسي نقله من النسخة المعنونة بـ «كتاب الموضح. . .» إذْ هي منسوخة بحلب عام (٥٦٣ هـ)، أي قبل وفاة الفاسيّ بثلاثة وتسعين عاماً، وهو احتمال قريب جدّاً.

والنصّ الذي أورده الفاسي مثبت في ـ كتابنا ـ «شرح الهداية[3]» مع اختلاف يسير في العبارة.

فتبيَّن أن الفاسي ـ رحمه الله ـ متفرّد في إطلاق اسم «الموضح» على الكتاب، وهو معذور لنقله عن نسخة هكذا عُنونت.

ثم إن ابن الجزري فَصَلَ لنا الأمر لمّا بيَّن أن ما ذكره الشاطبي مأخوذ من «شرح الهداية» لا مما يسمى «الموضح»، قال: «وشرحها (الهداية) في شرح لطيف، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة»[4].

بعد هذا أخلص إلى أن كتاب المهدوي الذي شرح به «الهداية» من الكتب الأغفال التي لم تُسمَّ، وقد أوضحت قبل قليل أن المؤلف لم يسمه، وبهذا نتج

---

(١) نسخة أصلية بخط مغربي في مجلد واحد تنتهي بسورة البقرة موجودة في مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة برقم: (٤٠)، ونسخة ثانية فلمية مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة. برقم (٣٩٩)، ونسخة ثالثة مصورة من مكتبة الأوقاف العامة ـ بغداد، برقم: (٢٤٥٣)، وهذه النسخة هي مختصر لشرح الفاسي اختصره الحسين بن أحمد بن علي بن حجاج (؟) وسماه «منتقى اللآليء للفاسي» كما في الصفحة الأخيرة منها.

(٢) برقم: (٣٧٥) ٢٦٦١١، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٤٠٤/ ف)، وانظر منها: ٢٤/ أ.

(٣) انظر: ص: ١٤.

(٤) غاية النهاية: ١: ٩٢.

اختلاف أسماء النسخ الأربع، وأن هذه الأسماء وضعها على الكتاب بعض النساخ أو المالكين أخذاً من خطبة الكتاب.

ومع هذا فقد تواضع العلماء الذين عرفوا الشرح ووقفوا عليه أو نقلوا منه بأن اسمه هو: «شرح الهداية»، وقد تسنّى لي أن أقف على نصوص ثلاثة عشر عالماً نصّوا على اسم الكتاب بأنه: «شرح الهداية»، وإليكها:

١ ـ لما ذكر ابن عطية (ت: ٥٤١) بعض كتب المهدوي التي رواها، قال: «وكتاب الهداية وشرحها، كل ذلك تأليف أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي»(١).

٢ ـ وقال القاضي عياض (ت: ٥٤٤) في ترجمة شيخه أبي عبد اللّه محمد بن سليمان المعروف بابن أخت غانم: «قرأت عليه في منزله بقرطبة... كتاب «الهداية» في القراءات السبع اختصار أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي... وحدثني بهذا السند بشرحها»(٢).

٣ ـ وقال ابن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥): «و كتاب «شرح الهداية» المذكورة من تأليف أبي العباس المهدوي ـ رحمه اللّه ـ...»(٣)، ثم ذكر سنده للمهدوي.

٤ ـ (أ)(ونقل أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥) عن المهدوي نصّاً مطولاً من «شرح الهداية»، فقال: «وقال أبو العباس أحمد بن عمار المقرىء في «شرح الهداية»: أصح ما عليه...»(٤).

(ب) وقال في شرحه للشاطبية المسمى: «إبراز المعاني» في باب الاستعاذة عند ذكر الشاطبي للمهدوي، قال: «وهو: أبو العباس أحمد بن عَمَّار المقرىء المفسر، مؤلف الكتب المشهورة: التفصيل، والتحصيل، والهداية، وشرحها...»(٣).

---

(١) فهرس ابن عطية: ٥٥، ٩١.

(٢) الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض: ١٢٨.

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣١.

(٤) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: ١٤٠.

(٥) انظر: ابراز المعاني: ٦٤.

٥ ـ وممن سماه بذلك أبو محمد عبد الواحد بن محمد المالقي (ت: ٧٠٥) لمّا تكلّم على تحقيق الهمزتين، قال: «وقد أغلظ المهدوي في القول على سيبويه في هذه المسألة حين تكلم في ﴿أئمة﴾ في سورة التوبة[١] في «شرح الهداية»، فقال ما نصه...»[٢].

٦ ـ وقال أبو المحاسن عبد الباقي اليمني (ت: ٧٤٣) ـ في ترجمة المهدوي ـ «وله المصنفات المفيدة منها: «شرح كتاب الهداية» في القراءات...[٣].

٧ ـ وقال أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥) في سورة البقرة لما تكلم عن أصل التاء الأولى من ﴿اتّخذتم﴾[٤]: «وذكر المهدوي في «شرح الهداية» أن الأصل: واو مبدلة من همزة ثم قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء»[٥].

٨ ـ وقال أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (ت: ٧٤٩) ـ في ترجمة المهدوي ـ «وألف كتباً كثيرة نافعة مشهورة منها: «شرح كتاب الهداية» في القراءات...»[٦].

٩ ـ وقال مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧) ـ في ترجمة المهدوي ـ: «وله المصنفات المفيدة، منها «شرح كتاب الهداية» في القراءات...[٧].

١٠ ـ وقد سمى ابن الجزري (ت: ٨٣٣) الكتاب بـ «شرح الهداية» في ثلاثة من كتبه:

(أ) سماه في «الفوائد المجمّعة» في باب: وقف حمزة وهشام لما تكلم عن حذف إحدى الألفين وقفاً، قال: «ونصّ في «الهداية» على أن المحذوف الهمزة... ولكنه ذكر في «شرح الهداية» جواز أن تكون الأولى واختار أن

---

(١) آية: ١٢.
(٢) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير: ورقة: ٣٩/ب مصورة المكتبة الأزهرية.
(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: ٤٢.
(٤) البقرة، آية: ٥١.
(٥) البحر المحيط: ١: ١٩٧.
(٦) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (خ)، ورقة: ٧.
(٧) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٦١.

تكون الثانية . . .[1].

(ب) وقال في «النشر»: «ونص المهدوي في «الهداية» على أن المحذوف الهمزة، وذكر في «شرحه» . . .[2]، ثم ذكر ما قاله في «الفوائد المجمعة».

(حـ) وقال في طبقاته في ترجمة: علي بن عبد اللّٰه بن النعمة (ت: ٥٦٧): «وروى عنه الشاطبي «شرح الهداية» للمهدوي عن ابن عتاب عن غانم بن الوليد عن المصنف»[3].

قلت: وهذا السند هو رواية نسخة الأصل.

وقال في ترجمة: محمد بن يوسف بن مفرج بن سعادة (ت: ٦٠٠): «وروى عنه الشاطبي «شرح الهداية» للمهدوي في حياته، ومات قبله بعشر سنين»[4].

١١ ـ وكذلك سماه ابن قاضي شُهبة (ت: ٨٥١)، إذ قال ـ في ترجمة المهدوي ـ: «صنف كتباً مفيدة منها كتاب «شرح الهداية» . . .»[5].

١٢ ـ وكذلك الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢) في كتاب فضائل القرآن على سبعة أحرف من شرحه على البخاري، لما ذكر قول الطبري أن عثمان رضي اللّٰه عنه اختار الاقتصار في القراءة على اللفظ المأذون في كتابته، وتركوا الباقي، فصارت القراءة على هذا الوجه على سبيل الرخصة لا على سبيل الإيجاب، ثم قال الحافظ: «ووافقه على ذلك جماعة منهم: أبو العباس ابن عمار في «شرح الهداية»، وقال: أصح ما عليه الحذاق . . .»[6] ونقل خلاصة كلام المهدوي في معنى حديث: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف).

---

(١) الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة: ٢٦/ب.
(٢) انظر: النشر: ١: ٤٦٧.
(٣) غاية النهاية: ١: ٥٥٣.
(٤) نفس المرجع: ٢: ٢٨٨، يقصد أن الشاطبي أسبق وفاة إذ توفي عام (٥٩٠).
(٥) طبقات النحاة واللغويين (خ): ١: ٢٢٧.
(٦) انظر: فتح الباري: ٩: ٢٥ (ط. البهية).

١٣ ـ وقال عبد الرزاق بن حمزة الطرابلسي (ت: بعد ٨٦٠) ـ في ترجمة المهدوي ـ:
«وشرحها (يعني الهداية) في شرح لطيف. . . »[1].

ولعلّ في هذه النصوص بياناً واضحاً لما تواضع عليه جمهرة من أهل العلم بأن اسم الكتاب، هو: «شرح الهداية». وبهذا أستبعد العنوان الذي على نسخة الخزانة العامة بالرباط، وهو «الموضح في تعليل وجوه القراءات»، وعنوان نسخة القصر الملكي بالرباط ـ أيضا ـ، وهو «مختصر في شرح الهداية في وجوه القراءات السبع» ويقوّي ما رجحته أن النسخة التي اتخذتها أصلاً ـ التركية ـ وهي أقدم النُّسَخ إذ كتبت عام (٥٣٥)، أي بعد وفاة المؤلف ـ رحمه اللّه ـ بمئة عام تقريباً، وقد قوبلت على نسخة قرئت على الإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠)، وعليها سماع، وهي برواية أخصّ تلاميذ المهدوي وهو: غانم بن وليد المالقي (ت: ٤٧٠) ـ عنوانها هو «كتاب شرح الهداية في القراءات السبعة المشهورة».

---

(١) نهاية الغاية (خ): ٩/ب ـ ١٠/أ (وهذا الكتاب مختصر لغاية النهاية لابن الجزري، ويلحظ أن كلامه ومادته هي لابن الجزري).

الفصل الثاني

مصادر المهدوي في «شرح الهداية»

تأتي دراسة مصادر الكتاب من الأهمية بمكان، لتدلّل على قيمة الكتب أو الرجال الذين اعتمد عليهم المهدوي، ولقد أوضح أبو العباس عن مصادره، حين قال: «واعتمدت فيما أورده في هذا الكتاب على أقاويل العلماء المتقدمين المسطورة في كتبهم، وما أخذناه لفظاً عن حذاق شيوخنا ـ رحمهم اللّه ـ مما حذفنا أسانيده، رغبة في الاختصار»[1].

إذن بقوله هذا أستطيع أن أقسم مصادره إلى قسمين:

١ ـ مصادر نقلية.

٢ ـ ومصادر لفظية.

ويمكنني أن أُضيف ـ إلى هذين القسمين من مصادره ـ قسماً ثالثاً: وهو بعض مؤلفاته، إذ أنه بنى شرحه على كتابه «الهداية»، فهو متن الكتاب، كما أنه أحال في آخر سورة الرحمٰن على كتاب «الكفاية»[2].

ولا يبعد ـ عندي ـ أن يكون قد استمدّ بعض الآراء التفسيرية، وأسباب النزول، وأقوال الصحابة، والقراءات الشاذّة من تفسيريه أو أحدهما.

أمّا مصادره النقلية التي سَمَّىٰ أصحابها، فتدور في إطار كتب القراءات، واللغة، ومعاني القرآن، والتفسير.

وهذه المصادر لم يسمّ أي كتاب منها باسمه، وإنما يكتفي بذكر اسم المؤلف،

---

(١) «شرح الهداية»: ٤.

(٢) نفسه: ٥٢٧.

نحو: «قال سيبويه»[١]، وأحياناً يقول: «ذكر ذلك بعض أهل التفسير»[٢]، دون تسمية للمؤلّف أيضاً، وأحياناً كثيرة يورد الأقوال مصدرة بقوله: «قيل»، أو: «قد قيل»[٣].

وقد استبدّ به الاختصار حتى أهمل نسبة كثير من الأقوال والآراء لأصحابها، ومما يثير عجبي أنه صمت عن ذكر أبي علي الفارسي وكتابه «الحجّة» ـ الذي يعدّ أوسع كتب الاحتجاج وأعمقها، والذي يعد المرجع الأول لكل من ألّف في هذا الموضوع بعد أبي علي ـ في طول «شرح الهداية» وعرضه، مع أني وجدت تشابهاً كبيراً في مواضع عديدة بين «شرح الهداية» و «الحجّة»[٤]، مما يجعلني أكاد أقطع أن مادة المهدوي في تلك المواضع المتطابقة هي من «الحجّة»، ومع هذا فإن المهدوي في تفسيره أحياناً يذكر أبا علي[٥].

ومن الجدير في هذا المقام أن أذكر أن الداني ـ في ردّه على المهدوي ـ ذكر أن المهدوي ادّعى أنه يملك كتاب «الحجّة» بخطّ الفارسي نفسه[٦].

كما أني قد وجدت تشابهاً قويّاً بين «شرح الهداية» و «حجّة القراءات» لابن زنجلة في بعض المواطن، وبخاصة في تعليل الاستفهامين في سورة الرعد[٧]، لم أجده ـ التشابه ـ عند الأزهري، أو ابن خالويه أو أبي علي أو مكي، مما يجعلني أرجح استفادة المهدوي من «حجة القراءات» لابن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣).

---

(١) انظر، ص: ٢٦، ١٢٢.

(٢) انظر ص: ٥٣٨، وانظر نحوها من العبارات ص: ٢١٤، ٤٩٦، ٤٥٠.

(٣) انظر ص: ٣٠٢، ٤١٢، ٤٢٣.

(٤) انظر: ـ مثلاً ـ «شرح الهداية»: ١٧٩، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢١٩، ٢٢١، ٢٧٦، ٣٢١، ٣٤٦، ٥٢٠. وانظر ما يقابلها في الحجة: ٢: ١٥٨ ـ ١٥٩، ٢: ١٦٠، ٢، ٢٠٥، ٢: ٢٠٦ـ٢٠٧، ٢: ٢٥٣، ٢: ٣٥٨، ٢: ٣٦٤ (ط. الهيئة المصرية العامة)، ٣: ٢٩٣ ـ ٢٩٤ (ط. دار المأمون)، ٣: ٧٥ (خ)، ٣: ١٩٧ (خ)، ٤: ٣٣٣.

(٥) انظر: «التحصيل»: ١/٦١/أ، ٢/١٦٣/ب.

(٦) انظر: رسالة «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه»: ٣٢١.

(٧) انظر: «شرح الهداية»: ٣٦٩ ـ ٣٧٠، وحجة القراءات: ٣٧٠ ـ ٣٧٢. وانظر: «شرح الهداية»: ١٦٤ ـ ١٦٥، ١٧٠، ٢٤٢، وما يقابلها من حجة القراءات: ٩٦، ١٠٠، ١٨٢.

وهؤلاء الأعلام الذين سمّاهم المهدوي ونقل عنهم، منهم من وجدت أقوالهم في كتبهم المتوفرة لدينا ـ مطبوعة أو مخطوطة ـ كسيبويه، وأبي عبيدة، والأخفش سعيد بن مسعدة، وأبي زيد الأنصاري، والطبري، والزجاج، وابن سفيان.

ومنهم من لم أجد أقوالهم في كتبهم التي بين أيدينا، كالخليل في «العين»، والفراء في «معاني القرآن»، وابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء»، وابن مجاهد في «السبعة»، وأبي الطيب بن غلبون في «الاستكمال» فوثقتها من كتب أخرى إن وجدت فيها.

وكنت أودّ ترتيب هذه النقول التي نقلها أبو العباس حسب العلوم بناء على الكتب المأخوذة منها، ولكن تعذّر هذا لجهالة بعض الكتب التي يمكن أن يكون المهدوي نقل منها مثل نقله عن الخاقاني وابن الأنباري، فعدلت عن هذا القصد إلى ذكر العلماء الذين سمّاهم مرتبين حسب وفياتهم مع بيان عدد المرات التي ذكروا فيها في «شرح الهداية».

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥) نقل عنه المؤلف ستّ مرات[١]، وقد وثقت خمسة منها من كتاب سيبويه، والسادس لم أجده فيه[٢].

٢ ـ سيبويه: عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠) نقل عنه المؤلف في ثمانية عشر موضعاً[٣]، وثقتها كلها من الكتاب سوى موضع واحد ذكر المهدوي فيه بيتاً من إنشاد سيبويه، والبيت ليس من شواهد الكتاب[٤].

ويعدّ كتاب سيبويه أوّل مصدر من مصادر المؤلف في كثرة النقول عنه، وهناك مادة ليست قليلة في ثنايا «شرح الهداية» من لغات (لهجات) وأمثلة وأوزان واشتقاقات هي من كتاب سيبويه[٥].

---

(١) انظر: «شرح الهداية»: ٢٠، ٨١، ١١٦، ٢٧٨، ٢٩٤، ٣٢٦.

(٢) ص: ٨١.

(٣) ص: ٢٦، ٥٨، ٦٠، ٧٢، ١١٧، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٨، ١٦٦، ١٧٣، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣٢٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٨١، ٤٩٨، ٥٤٣.

(٤) ص: ٥٨.

(٥) انظر: ـ مثلاً ـ: ١٢٢، ١٦٦، ٢١١، ٢٥٢، وغيرها.

٣ ـ يونس بن حبيب (ت: ١٨٢): نقل عنه المؤلف أربع مرات[١]، وثقت ثلاثاً منها من كتاب سيبويه.

٤ ـ يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧) ذكر له المهدوي مذهباً في أصل ﴿عتيّا﴾ في سورة مريم[٢] آية: (٨، ٦٩)، ومذهبه المذكور ليس في «معاني القرآن».

وقد نقل المؤلف عنه ـ دون نسبة ـ في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً في «شرح الهداية»[٣]، وقد أوضحت هذه النقول في مواضعها.

٥ ـ أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت: ٢١٠): نقل المؤلف عنه أن قوله تعالىٰ: ﴿حقيق﴾ في الأعراف آية: (١٠٥) بمعنى: حريص[٤]

وقد نقل عنه المؤلف ـ دون نسبة ـ في أكثر من ستة مواضع في «شرح الهداية»[٥]، وقد أوضحت هذه النقول في مواضعها

٦ ـ الأخفش سعيد بن مَسْعدة (ت: ٢١٥): نقل المؤلف عنه في ستة مواضع[٦]، وثقت أربعة من «معاني القرآن»، واثنين لم أجدهما فيه.

وقد نقل المؤلف عنه ـ دون نسبة ـ في أكثر من ستة مواضع من «شرح الهداية»[٧]، وقد أوضحت هذه النقول في مواضعها.

٧ ـ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت: ٢١٥): نقل المؤلف عنه في ثلاثة مواضع[٨]، وقد وثقت موضعاً من «النوادر»، واثنين لم أجدهما فيه. وقد نقل عنه المؤلف ـ دون نسبة ـ في موضع واحد[٩].

---

(١) ص: ٢٣، ٤٥، ٢٩٦، ٣٦٣.
(٢) ص: ٤٠٧.
(٣) انظر ـ مثلاً ـ: ١٧٧، ٢٢٤، ٢٨٨.
(٤) انظر: ص: ٣٠٧، وانظر: مجاز القرآن: ١: ٢٢٤.
(٥) انظر ـ مثلا ـ: ٢٦١، ٣٦٢.
(٦) انظر: ص: ٦٠، ١٧٢، ٣٠٧، ٤٥٦، ٤٧٦، ٥٤٤.
(٧) انظر ـ مثلاً ـ: ٢٤٠، ٣٦٢.
(٨) انظر: ص: ٢١، ٣٦٢، ٣٨٨، والأخير هو الذي وثقته من «النوادر».
(٩) ص: ٢٨٨.

٨ ـ الأصمعي: عبد الملك بن قريب (ت: ٢١٦): نقل المؤلف عنه في موضع واحد[١].

٩ ـ أبو عبيد القاسم بن سلاَّم (ت: ٢٢٤): نقل المؤلف عنه في موضع واحد[٢].
وقد نقل عنه ص: ١٦١ بدون نسبة، وقد بيّنت ذلك هناك.

١٠ ـ أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت: ٢٤٩): نقل المؤلف عنه في موضع واحد[٣]. وقد نقل عنه ص: ٩٠ بقوله: «وقال بعض النحويين».

١١ ـ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت: ٢٥٥)[٤]: نقل المؤلف عنه في موضع واحد[٥].

١٢ ـ ابن كَيْسان: محمد بن أحمد (ت: ٢٩٩): نقل المؤلف عنه في موضع واحد[٦].

١٣ ـ الطبري: محمد بن جرير (ت: ٣١٠): نقل عنه في موضع واحد[٧]. وقد نقل عنه ص: ٤٩٦ بقوله: «واستدل بعض المفسرين...».

١٤ ـ الزجَّاج: إبراهيم بن السَّري (ت: ٣١١): نقل عنه في موضعين[٨] هما في «معاني القرآن»، وقد نقل عنه ـ دون نسبة ـ في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً في «شرح الهداية»[٩].

١٥ ـ ابن مجاهد: أحمد بن موسى (ت: ٣٢٤): نقل عنه في موضع واحد[١٠].

---

(١) ص: ١٨٢.
(٢) ص: ٣٥٥.
(٣) ص: ٤٥٦.
(٤) أو (٢٥٠ هـ) وقد ذكر التأريخين بالتردد الحفّاظ: الذهبي، وابن الجزري، وابن حجر، وبناء على التأريخين وردت ترجمته مرَّتين في «تاريخ الاسلام» للذهبي.
(٥) ص: ٧١.
(٦) انظر: ص: ٧٢.
(٧) ص: ٧.
(٨) ص: ٢٣٨، ٣٨٦.
(٩) انظر ـ مثلاً ـ: ٢٣٨، ٢٨٨.
(١٠) ص: ١٢٨.

١٦ ـ الخاقاني: موسى بن عبيد اللَّه (ت: ٣٢٥): نقل عنه في موضع واحد[١].

١٧ ـ ابن الأنباري محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨): نقل عنه في موضع واحد[٢].

١٨ ـ أبو الطيب ابن غَلْبون (ت: ٣٨٩): نقل عنه في موضع واحد [٣].

١٩ ـ أبو عبد اللَّه محمد بن سفيان (ت: ٤١٥): نقل عنه في ستّة مواضع[٤]، كلها وثقتها من كتاب «الهادي».

٢٠ ـ أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي (ت: ٤٣٩): نقل عنه في موضع واحد[٥].

هؤلاء هم العلماء الذين سمّاهم المهدوي ونقل عنهم، وهناك جملة أقوال لأبي عمرو بن العلاء حكى اليزيدي كثيراً منها[٦]، لم أجدها في كتاب «غريب القرآن» لعبد اللَّه بن يحيى اليزيدي، وقد وثقتها من كتب الاحتجاج وغيرها.

هذا وقد نقل عن ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦)، بقوله: «قال أهل التفسير[٧]»، ونقل عن ابن جني (ت: ٣٩٢) في سورة التوبة بقوله: «ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل. . .»[٨].

هذه هي المصادر النقلية التي تحصلت لي من مصادر أبي العباس، وكل رجالها متقدمون عليه سوى أبي طاهر عبد الواحد ابن أبي هاشم (ت: ٤٣٩) فهو معاصر له ولا يبعد أن يكون قد وقف على كتابه «البيان والفصل» ونقل منه. وقد ذكر الداني أن المهدوي نقل عن أبي طاهر ابن أبي هاشم[٩].

---

(١) (٢) ص: ١٢٣.

(٣) ص: ١١٠.

(٤) ص: ١٤، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٩.

(٥) ص: ٩٩.

(٦) انظر: ١٥٣، ٢٠٢، ٢٤٢، ٢٧٥، وغيرها.

(٧) «شرح الهداية»: ٤٩٥، وانظر: تفسير غريب القرآن: ٣٨١.

(٨) انظر: ص: ٣٢٦، وانظر: الخصائص: ٣: ١٤٣.

(٩) انظر: رسالة «التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه»: ٣٢٥.

أقول هذا لأن المهدوي قال في مقدمته: «واعتمدت فيما أورده في هذا الكتاب على أقاويل العلماء المتقدمين المسطورة في كتبهم...»[(١)].

ومع هذا فإني وجدته في مواضع من «شرح الهداية»، قد عرّض أو استفاد ـ فيما ظهر لي ـ من معاصرَيْهِ: مكي بن أبي طالب، والداني.

أمّا الأول: أ ـ فقال في «باب القول في الوقف على الحروف المتحركة وشرح الروم والإشمام» عن الروم في المفتوح: «وحكاه بعض القراء»[(٢)]. وقد أجازه مكي في المنصوب غير المنون»[(٣)].

ب ـ وقال في الوقف على نحو ﴿الدار والنار﴾[(٤)] بالتغليظ: فهو ما يغلط فيه كثير من القراء»[(٥)]. ومكي ـ رحمه اللَّه ـ يرى التغليظ لورش على هذا الأصل وقفاً[(٦)].

حـ ـ وذكر وجهين في علة قراءة قنبل بحذف الألف التي بعد الهمزة في ﴿رَأَهُ﴾[(٧)] وصدرهما: بـ «وقيل: وقيل...»[(٨)]، وبرجوعي إلى كتب الاحتجاج التي تقدمت المهدوي، نحو: «علل القراءات» للأزهري، و «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه، و «الحجة» المنسوب له، و «الحجة» للفارسي، و «حجة القراءات» لابن زنجلة، لم أجد أحداً ذكر العلتين اللّتين نقلهما المهدوي، ووجدتهما في «الكشف» لمكيّ مع تضعيفه لهما[(٩)].

أما الثاني ـ الداني ـ :

أ ـ نقل المهدوي في «باب القول في الإمالة» قولاً عن الكسائي أنه قال:

---

(١) «شرح الهداية»: ٤.

(٢) انظر: ص: ٧١.

(٣) انظر: التبصرة: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) الأنعام آية: ١٣٥، والبقرة آية: ٣٩.

(٥) انظر: ص: ١٣٩.

(٦) انظر: التبصرة: ١٣٧ و ١٤٤.

(٧) العلق آية: ٧.

(٨) «شرح الهداية»: ٥٥٥.

(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢: ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

«للعرب في الراء في الإمالة لها ومن أجلها مذهب ليس هو لها في غيرها»[1]. وقريب من هذا النص نص في «الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة» للداني، قال: «... لما للعرب من المذهب في الراء من الإمالة لها ومن أجلها ما ليس هو لهم في غيرها.

حكى الفراء عن الكسائي، قال: للعرب في كسر الراء رأي شديد ليس لهم في غيره حتى أني سمعتهم يقولون: رِمِى بكسر الراء والميم...»[2]، فيحتمل أن يكون أبو العباس استفاد من نص «الموضح».

ب ـ وذكر أن أبا عمرو قد رُوي عنه أنه قال: «أدركت أصحاب مجاهد وهم لا يكسرون في القرآن إلا ما فيه الراء نحو ﴿ذكرىٰ وأدْرٰنك﴾[3] وما أشبه ذلك يكسرون الراء، ثم قال: فإذا كانت الياء بعد الراء كسرت»[4]. ويقارب هذا النص ما قاله الداني: «وروى سعيد بن عيسى النحوي، قال: سمعت أبا عمرو يقول: إذا كانت الياء بعد الراء كسرت الراء، قال: وقال أبو عمرو: أدركت أصحاب مجاهد وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن، إلا حروفاً نحو قوله تعالىٰ: ﴿وما أَدْرٰنك وافترى ونرى وأَدْرٰنكم﴾[5]، يكسرون الراءات»[6].

حـ ـ لما ذكر قراءة هشام ﴿هِئْتَ﴾ في سورة يوسف آية: (٢٣)، قال: «فقد غَلَّط بعض الناس من روى ذلك»[7]، فلعلّه يقصد الداني حيث وهّم هشاماً بقراءته هذه[8]، وقد يريد أبا علي الفارسي، لأنه قال: «وهو خطأ»[9]، وقد يعنيهما جميعاً.

---

(١) «شرح الهداية»: ٩٧.
(٢) انظر: «الموضح» للداني: ورقة: ٣٩/ب.
(٣) الحرفان: الأنعام آية: ٦٩، والمدثر: ٢٧.
(٤) «شرح الهداية»: ١٠١.
(٥) الحروف على الترتيب: المدثر: ٢٧، وآل عمران: ٩٤، والبقرة: ٥٠، ويونس: ١٦.
(٦) انظر: «الموضح» للداني: ٣٩/ب.
(٧) «شرح الهداية»: ٣٦٠.
(٨) انظر: جامع البيان: ٢٥٤/أ.
(٩) انظر: الحجة: (خ): ٣: ٢٧٤.

دقة المؤلف في نقل النصوص

لمّا كان كتاب «شرح الهداية» إملاء حسب إمكان المؤلف، وكانت النصوص التي أوردها من محفوظاته دون نظر في كتاب أو تحضير مسبق طرأ عليها شيء من عدم الدقّة ومن عدم تكامل الألفاظ المنقولة، فمعظم نقوله التي سمّى أصحابها أو لم يسمّهم هي بالمعنى، وإليك بعض النماذج على ذلك:

أ ـ قال المهدوي: «قال الخليل: لو سميت رجلاً بالباء من ضرب لقلت: بَهْ، وإن شئت قلت: با»[١]. فهذا معنى كلام الخليل ولفظه ـ كما في كتاب سيبويه ـ: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقـول كه وبه»[٢].

ب ـ وقال: «وقال سيبويه: يقال سقيته إذا ناولته، وأسقيته إذا جعلت له سقياً»[٣]. ولفظ كلام سيبويه: «وتقول: سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماء وسقياً»[٤].

حـ ـ وقال: «حكى أبو زيد أنه يقال: رَجُل ورَجِل للراجل، قال: ويقال: أَتىٰ حافياً رَجِلاً بمعنى راجل»[٥]. وعبارة أبي زيد: «وقوله رَجُلاً: معناه رَاجِلاً كما تقول العرب: جاءَنا فلان حافياً، ورَجُلاً أي رَاجِلاً»[٦].

وهكذا تجد كثيراً من النصوص[٧].

---

(١) «شرح الهداية»: ٢٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٣: ٣٢٠.

(٣) «شرح الهداية» ٣٨١.

(٤) انظر: الكتاب: ٤: ٥٩.

(٥) «شرح الهداية»: ٣٨٨.

(٦) انظر: النوادر في اللغة: ١٤٩.

(٧) انظر: ص: ١٤٢ ـ ١٤٣، ٣٨٦، ٤٥٠، وغيرها.

مصـادره اللفظيـة

في هذا القسم من مصادر المهدوي يبدو بارزاً شيخه أبو عبد اللّه بن سفيان القيرواني (ت: ٤١٥)، فقد نقل عنه ونعته بـ «شيخنا»[١]. فهو الذي يمثل القسم الثاني من مصادر أبي العباس تمثيلاً حقيقاً.

وكذلك نجد أبا العباس يذكر مذهباً في السكت بين بعض السور عن شيوخ مصريين له دون أن يسميهم[٢].

ولا أدري إذا كان قد التقى بأبي الطيب ابن غلبون (ت: ٣٨٩) وأبي طاهر ابن أبي هاشم البغدادي (ت: ٤٣٩) وأخذ عنهما أم لا؟، فقد نقل عنهما نصين مختلفين[٣].

---

(١) انظر: ص: ١٣١، ١٤٣، ١٤٩.

(٢) ص: ١٤.

(٣) انظر: ـ على الترتيب ـ: ١١٠ و ١٩٨.

الفصل الثالث

منهجه

وفيه ثلاثة مباحث:

تمهيد:

لقد بدأ أبو العباس إملاء «شرح الهداية» بناء على طلب وجّهه إليه سائلون، فبدأ يملي الشرح حسب مكنته، وقد غُيّب عنا مكان هذا الإملاء، أو أمكنته، كما لم نعلم أشخاصاً بأعيانهم حضروا تلك المجالس.

وتضمّن هذا الشرح الاحتجاج لأصول القراءة ذكرها في سبعة عشر باباً، متضمّنة بعض المباحث التي لها تعلق في الأبواب المذكورة فيها، وقد سمّاها المؤلف «فصولاً»، ثم احتجّ للكلمات الخلافية في سور القرآن جميعاً ـ التي فيها خلاف بين القرّاء ـ فيبدأ بالكلمة المختلف في قراءتها ـ ونادراً ما ينسبها أو يضبطها بالحروف ـ ويذكر علل القراءات ووجوهها معتمداً على أصول في الاحتجاج سأبيّنها في المبحث الأول من هذا الفصل إن شاء اللّٰه.

وأصول الاحتجاج عنده لم تكن أحياناً مبنية على قواعد مطردة ومعالم واضحة بحيث أودت به في مواضع إلى تضعيف بعض القراءات، وسأبين هذا ـ أيضاً ـ عند كلامي على موقفه من القراءات إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

وقد اعتمد الإحالة كثيراً على ما قدم ذكره وشرحه وبخاصة في السور التي فيها كلمات أو أصول تقدم ذكرها، فاكتفى بالإحالة إليها.

وكان يجمع الاحتجاج لبعض الكلمات المتشابهة متتابعة نحو كلامه على ﴿تعملون﴾ ـ في البقرة آية: ٧٤ ـ تكلم تلوها على ثلاث كلمات مشابهة لها في نفس

السورة[1]. ولمّا تكلم على ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾ ـ في آل عمران آية: ١٧٨ ـ أتبعها بالاحتجاج على آيتين مشابهتين لها في الخلاف بين القراء[2].

أما الأصول فكانت الصناعة اللغوية من نحو وصرف غالبة في احتجاجات أبي العباس فيها، وإن كانت أصول العلل الأخرى نحو الرواية والنقل، وما جاء على الأصل، ورسم المصحف ليست مهملة فيها، وكذلك اعتمد في احتجاجه للأصول على لغات العرب وأمثالهم وأشعارهم.

ومن الملحوظ في ثنايا احتجاجاته للأصول كثرة التساؤلات التي يفترضها ثم يجيب عليها. نحو قوله: «فإن قال قائل: قد وجدنا ورشاً يحكم في هذه الكلمة (يعني ﴿سوْأتهما وسوْأتكم﴾) بحكمين مختلفين متضادين، وذلك أنه خالف أصله في الواو فترك مدّها وحكم لها بحكم حروف السلامة، وخالف أصله في الهمزة فمدّها وحكم للواو التي قبلها بحكم حروف المدّ واللين، فصار قد حكم في الواو بحكمين متضادين في كلمة واحدة؟.

فالجواب عن ذلك: أن هذا لا يمتنع في كثير من الكلام أن يحكم للشيء بحكمين. نظير ذلك قولهم: «لا أبا لك»، فاللام من قولك: «لك» قد هيأت «لا» للعمل في الاسم إذ كانت قد فصلته من الإضافة ثم أثبتت الألف في قولك: «أبا» على نية الإضافة، فصار في ذلك حكمان متضادان وهذا كثير. ويجوز أن يكون حمل الواو على أصلها وهو الحركة، فمدّ بعدها وقد تقدم ذلك»[3].

ومما يجدر أن أذكره هنا قبل أن أشرع في تفصيلات المنهج من أصول الاحتجاج وموقفه من القراءات، وموقفه من بعض القضايا اللغوية، هو أن المؤلف لا يذكر في «الشرح» نصّ «الهداية» جميعه ـ وبخاصة في الأصول ـ إذ يكتفي بالإشارة إلى ما في «الهداية» نحو قوله: «أما ما ذكرناه من الرواية عن حمزة ـ رضي

---

(١) «شرح الهداية»: ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) نفسه: ٢٣٨ ـ ٢٤٢.

(٣) «شرح الهداية»: ٤١.

اللّه عنه ـ أنه كان يخفي التعوّذ ويظهر البسملة في أوّل سورة الحمد. . .»[١]. فيظهر أن هذا الكلام ليس نص «الهداية» حرفياً، وكذلك قوله: «علّة الكسائي فيما ذهب إليه من إمالة هاء التأنيث على الشروط المذكورة في كتابنا. . .»[٢].

وعلى كل فقد كان أبو العباس مختصراً في تأليفه «شرح الهداية»، واختصاره من الاختصار المحكم الوافي إلى حدّ كبير، وبهذا المسلك وَفَّىٰ حقّاً بسؤال السائلين إذ طلبوا منه أن يكون الشرح «بغاية الاختصار وحذف التطويل والتكرار»[٣].

أمّا أسلوبه في هذا الكتاب فكان سهلاً واضحاً بعيداً عن التكلّف والإسهاب المملّ، ومع اختصار العبارة فيه إلا أنه لم يخرج إلى حدّ الإخلال للوجوه التي يذكرها.

وعندما أقارن أسلوبه هنا مع أسلوبه في «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات» أو في مقدمة «التحصيل»، أجد فرقاً ظاهراً من حيث جزالة العبارة وقوة السبك وإشراق الأسلوب وإحكامه بينهما.

ولعلي أجد عذراً لأبي العباس في هذا التباين في الأسلوب، لأنه في «شرح الهداية» لم يتأمّل ويعمل فكره في عبارته حين أملاه بحيث يتأنق بها، وإنما ألقاه على طلابه بديهة فيما يحضره، كما أنه لم ينفرد بالكتاب حتى ينقحه ويحرّر عبارته أو يضيف عليه[٤].

كذلك أجد فرقاً في بعض القضايا بين الكتب السالفة مثل: الناحية الحديثية: فأجد المهدوي في «بيان السبب» يروى حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، بإسناده من طريق البخاري، ثم يسنده من طريق مالك، ثم يسوق لفظ رواية البخاري ويردفها بلفظ رواية مالك وينبّه على هذا»[٥].

وأجده في «بيان السبب» ـ أيضاً ـ يذكر بعض الرجال مما يدلّ على معرفته

---

(١) «شرح الهداية»: ٨ ـ ٩.

(٢) نفسه: ١٢٠.

(٣) «شرح الهداية»: ٣.

(٤) انظر: «شرح الهداية»: ٤.

(٥) انظر: «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات»: ١٤٤ ـ ١٤٦.

بطبقاتهم وصدقهم وعدالتهم، فيقول: «فإن أحداً من العلماء بالرجال لا يشكّ أن إسماعيل بن جعفر أجلُّ قدراً من ورش عثمان بن سعيد، ومن قالون عيسى بن مينا، وأن أَبَان بن يزيد العَطَّار أوثق وأشهر من حفص بن سليمان البزَّاز، وكذلك كثير منهم»[1].

ولعل عدم عناية المهدوي بالناحية الحديثية في «شرح الهداية» ـ إذ فيه بعض الضعيف وغيره ـ أنه يورد الأحاديث استئناساً بها لبعض الأوجه التي يذكرها لعلل القراءة، فلهذا لم يعتنِ بها، ويحرص على الصحيح في كل ما يورده.

وسأعرض فيما يلي لبعض المباحث التي أرجو أن يكون فيها تجلية لمنهج المهدوي في «شرح الهداية».

المبحث الأول: أصول الاحتجاج عند المهدوي

المقصود من أصول الاحتجاج بيان القواعد والأسس التي اعتمد عليها المؤلف في إيضاح علل ووجوه القراءات.

ولقد تأمّلت هذه الأصول فوجدتها تنقسم إلى قسمين:

١ ـ أصول أصلية: وهي التي يحتج بها استقلالاً ويكتفى بها غالباً.

٢ ـ وأصول فرعية: وهي ما يحتج به تبعاً لتقوية الوجه الذي ذكره.

ووجدت المؤلف حين ذكره وجه القراءة يعبر بثلاثة أمور:

أ ـ بالعلة، كقوله: «علة من قرأ. . .»[2].
ب ـ بالحجة، كقوله: «وحجة ابن عامر. . .»[3].
حـ ـ بالوجه، كقوله: «وجه قراءة حمزة. . .»[4].

ولم ألحظ فرقاً بين هذه التعبيرات، وقد وجدته استعملها في مطالع الكتاب،

---

(١) نفس المرجع: ١٥٣.
(٢) ص: ١٥٣، وانظر: ١٥٩ ـ ١٦٠، ١٨٠.
(٣) ص: ١٨٩، وانظر: ١٦٩، ١٧١.
(٤) ص: ١٦٢، وانظر: ١٦٣، ٢٢٧.

فلما أوغل قليلاً تركها، فهو يقول: ﴿ينبت لكم به الزرع﴾ من قرأ بالنون، فعلى إخبار اللَّه عن نفسه، ومن قرأ بالياء فلأن قبله وبعده لفظ غيبة . . .»[1].

وقد يذكر بعضها في مواضع قليلة في بقيّة الكتاب[2].

الأصــول الأصليــة

وسأذكر هذه الأصول ـ التي جملتها ثمانية فيما توصلت إليه ـ مع التمثيل ببعض الأمثلة لكل أصل منها:

١ ـ الرواية والنقل:

أ ـ لمّا تكلم عن إدغام أبي عمرو ﴿هل﴾ في ﴿ترى﴾ في الملك آية: ٣، والحاقة آية: ٨، قال: «فلعلّ أبا عمرو إنما خصّ إدغام اللام من ﴿هل﴾ في التاء من ﴿ترى﴾ خاصة اتباعاً منه للرواية، وقد كان ـ رحمه اللَّه ـ متبعاً للآثار على اتّساع علمه بالعربية، والقراءة سنّة»[3].

ب ـ ولما تكلّم عن سكت حفص على ﴿عوجاً﴾ أول الكهف، وعلى نظائرها، قال: «فليس لقراءته وجه من الاحتجاج يعتمد إلا اتباع الرواية»[4].

٢ ـ الآيات القرآنية والقراءات المتواترة:

أ ـ لما تكلم في البقرة على التشديد والتخفيف في الزاي من ﴿ينزل﴾ آية: ٩٠، قال: «التشديد والتخفيف لغتان مستعملتان، وقد نزل بهما القرآن. . .»[5]، ثم ذكر آيات جاء فيها تخفيف الزاي، وأخرى فيها تشديدها.

ب ـ قال في سورة الحج آية: ٤٥: «ومن قرأ ﴿أهلكنـٰها﴾ فلأن سائر ما جاء في القرآن من هذا الجنس جاء على لفظ الجمع نحو ﴿وكم أهكلنا من قرية﴾، ﴿ولقد

---

(١) ص: ٣٧٩، والآية من سورة النحل برقم: ١١. وانظر ـ مثلاً ـ ٣٨٤، ٤٠٣، ٤١٩.
(٢) انظر ـ مثلاً ـ: ٤١٦ إذ قال: «وجه قراءة ابن عامر. . .».
(٣) ص: ٨٩.
(٤) ص: ٣٩٢، وانظر في هذا الأصل ـ أيضاً ـ: ١١٤، ٤١٦.
(٥) ص: ١٧٥.

أهلكنا ما حولهم﴾، وما أشبه ذلك. . . »[1].

حـ ـ قال في سورة الحجر آية: ٦٠ احتجاجاً على قراءتي تشديد الدال وتخفيفها في ﴿قدرنا﴾: «التشديد والتخفيف لغتان بمعنى، والدليل على ذلك قوله: ﴿فقدرنا فنعم القـٰدرون﴾ على قراءة من شدّد، فجاء باسم الفاعل الذي هو من قدر المخفّف بعد المشدّد، ولو كان اسم الفاعل من المشدّد لكان: المقدِّرون[2]».

٣ ـ السياق:

أ ـ لما ذكر قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ﴿نَغْفِر﴾[3]، قال: «فإنه أسند الفعل إلى اللَّه عزّ وجلّ، وحجّته أن بعده ﴿وسنزيد المحسنين﴾، فهو مسند إلى اللَّه تعالىٰ»[4].

ب ـ قال: «﴿تعملون أُولٰئك﴾ من قرأ بالياء فحجّته أن قبله: ﴿يردون﴾ على لفظ الغيبة فجاء ﴿يعلمون﴾ مثله. ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب، وحجّته أن قبله ﴿فما جزاء من يفعل ذلك منكم﴾ على الخطاب»[5].

٤ ـ ما جاء على الأصل:

أ ـ قال: «فأمّا من قرأ ﴿السرٰط﴾ بالسين فهي الأصل، وما جاء على الأصل فلا يحتاج إلى احتجاج»[6].

ب ـ لما تكلم على قراءة جمهور السبعة في ﴿أَرْنا﴾ بالبقرة آية: ١٢٨، قال: «ومن أشبع الحركات في جميع ما ذكرناه، فهو على الأصل، وما جاء على الأصل فهو مستغن عن الاحتجاج»[7].

حـ ـ قال ـ عند كلامه على ﴿وسئلوا﴾ في النساء: ٣٢ ـ : «ومن حقق الهمزة

---

(١) ص: ٤٣١.
(٢) ص: ٣٧٦، وانظر: ٣٧٩ ففيها احتجاج بقراءة الكسائي ﴿أَرَيْتَ﴾.
(٣) البقرة: ٥٨.
(٤) ص: ١٦٩.
(٥) ص: ١٧١، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٥٤، ١٩٤، ٢٢٩.
(٦) ص: ١٦.
(٧) ص: ١٦٨.

جاء به على الأصل»[1].

٥ ـ رسم المصحف:

أ ـ قال ـ عند كلامه على ﴿مرضات﴾ البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥ ـ: «ومن وقف بالتاء فإنه اتبع خط المصحف...»[2].

ب ـ قال ـ عند كلامه على ﴿وكأين﴾ آل عمران: ١٤٦ ـ: «وإثبات الجماعة النون اتباعاً منهم للخط»[3].

٦ ـ اللغة: بنحوها وصرفها ولغات (لهجات) العرب: ويستشهد على هذه القضايا بالشعر، وأقوال العرب وأمثالهم.

أ ـ النحو: أمثلته في الكتاب كثيرة، أكتفي بمثال واحد، قال المؤلف: «من قرأ ﴿حَسَناً﴾ فهو نعت لمصدر محذوف، التقدير: وقولوا للناس قولاً حَسَناً، ومن قرأ ﴿حُسْناً﴾ فهو مصدر، والتقدير: وقولوا للناس قولاً ذا حُسْن، فحذف ذا، وأقيم المضاف إليه مقام المضاف...»[4].

ب ـ الصرف: وأكتفي فيه بمثال واحد، قال ـ في ﴿قيل﴾ وأخواته ـ: «هذه أفعال معتلّة العين مبنيّة لما لم يسمّ فاعله... فاستثقلت الكسرة في الياء والواو فنقلوها إلى فاء الفعل، وإنما نقلوها ولم يحذفوها لتدلّ على حركة العين...»[5].

حـ ـ لغات العرب:

١ ـ لما تكلم عن حذف الياء من الأفعال نحو ﴿يأتِ﴾ و ﴿نبغِ﴾، قال: «فهي لغة مستعملة، ومثل ذلك قول الشاعر:

كفّاك كفٌّ ما تُليق درْهماً جُوداً وأُخرى تُعْطِ بالسيفِ الدَّما»[6]

(١) ص: ٢٥١، وانظر ـ أيضاً ـ ١٨٥، ٢٣٣، ٢٩٦.
(٢) ص: ١٩٥.
(٣) ص: ٢٣٣، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٩٢، ٢٥٤، ٤٤١.
(٤) ص ١٧٢ ـ ١٧٣، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٦٣ ـ ١٦٤، ١٨٥ ـ ١٨٦، ٢٦٥.
(٥) ص: ١٥٥، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٢٧ ـ ١٢٨، ٢٤٥، ٣١٥ ـ ٣١٦، ٣٣٦.
(٦) ص: ١٩٣.

٢ ـ وقال في إسكان هاء نحو ﴿يؤده﴾: «من أسكن الهاء المتصلة بالفعل المجزوم فهي لغة مسموعة من العرب كثيرة. . . »[١].

ومن استشهاد المؤلف بأقوال العرب وأمثالهم ما يلي:

أ ـ لما تكلم على قراءة فتح الهمزة من ﴿أنها﴾ الأنعام: ١٠٩ ذكر فيها قولين، قال: «أحدهما: أن ﴿أَنَّ﴾ بمعنى لعل. حكى عن بعض العرب أنهم يقولون: «آيت السوق أنَّك تشتري لنا كذا وكذا»، أي: لعلك تشتري، قال الشاعر:

قلت لشَيْبانَ اُدْنُ من لِقائِه ... أنَّا نغدّي القومَ من شوائِه»[٢]

ب ـ قال ـ عند كلامه على قراءة إسكان الياء من ﴿محياي﴾ الأنعام: ١٦٢ ـ: «فإنه جمع بين الساكنين وإن لم يكن الثاني مدغماً على ما حكاه بعض البغداديين من قول العرب: «التقت حلقتا البطان»[٣].

٧ ـ أصول فقهية:

أ ـ لما تكلم على قراءتي التشديد والتخفيف في ﴿يطهرن﴾ البقرة: ٢٢٢، قال: «من قرأ ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ مشدّداً فمعناه: يغتسلن بالماء، وهو الوجه، لأن الحائض لا يجوز وطؤها ـ في أكثر قول أهل العلم ـ إذا انقطع عنها الدم حتى تغتسل بالماء. ومن قرأ ﴿يَطْهُرْنَ﴾ مخفّفاً فمعناه حتى ينقطع عنهن الدم، وحكمه كحكمها الأول، لأن بعده ﴿فإذا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء»[٤].

ب ـ قال ـ عند كلامه على ﴿أحصن﴾ النساء: ٢٥ ـ: «والقراءة الأولى ـ (بضم الهمزة وكسر الصاد) أقوى، لأن ظاهر القراءة الثانية (بفتح الهمزة والصاد) يوجب أن لا يكون على الأَمَةِ حد إذا زنت إلا أن تكون ذات زوج، والقراءة الأولى يوجب ظاهرها الحدَّ على كل أمة زنت إذا أسلمت كانت أيِّماً أو ذات زوج وهو وجه الحكم»[٥].

---

(١) ص: ٢٢٤، وانظر ـ أيضاً ـ: ٢٠٧، ٢١٠، ٣٦٠.

(٢) ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٣) ص: ٢٩٦، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٩١، ٢٥٢، ٣٤٦.

(٤) ص: ١٩٨.

(٥) ص: ٢٥٠، وانظر كلامه عند قراءة ﴿واتخذوا﴾ بكسر الخاء، ص: ١٨١.

٨ ـ **أصول معنوية:**

أ ـ لما تكلم على قراءة الجمهور ﴿فَأَزَلَّهما﴾ البقرة: ٣٦ ـ ذكر وجهين: «أحدهما: أن يكون معناه كسبهما الزلة، ونسب ذلك إلى الشيطان، إذ كان إنما زلاَّ بوسوسته وتزيينه، فهو مثل قوله تعالىٰ: ﴿إنما استزلَّهم الشيطـٰن ببعض ما كسبوا﴾ (آل عمران: ١٥٥).

والوجه الثاني: أن يكون ﴿فَأَزلَّهما﴾ من زلَّ بالمكان إذا تنحى عنه ولم يثبت فيه، فيكون معناه قريباً من معنى الأول»(١).

ب ـ لما تكلم على فتح السين وكسرها من ﴿السّلم﴾ البقرة: ٢٠٨، قال: «من كسر السين في البقرة أراد به الإسلام، ومن كسرها في الموضعين الآخرين (يعني: الأنفال: ٦١، والقتال: ٣٥) أراد به الصلح. ويقال في الصلح بكسر السين وبفتحها، وفي الإسلام بالكسر خاصة، ومن فتح السين في البقرة فإنه أراد الصلح، ويكون الصلح الإسلام، إذ الإسلام صلح. . . »(٢).

الأُصـول الفرعيـة

وهذه الأصول ـ كما ذكرت ـ يَحْتجّ بها تبعاً لما يذكره من الوجوه والعلل، وهي ثلاثة أصول:

١ ـ **التفسير وأسباب النزول:**

أ ـ لما تكلم على قراءة تشديد الفاء في ﴿كفَّلها﴾ آل عمران: ٣٧، قال: «وهذه القراءة أشبه بما جاء في التفسير: من أن أحبار بني إسرائيل اختلفوا فيمن يكفل مريم، فاقترعوا عليها بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة، فقرعهم زكرياء وكان زوج خالتها، فهذا أشبه بأن يكون المعنى: وكفلها اللّٰه زكرياء»(٣).

ب ـ قال: «من نصب (﴿ولا يأمرَكم﴾) عطفه على قوله: ﴿أن يُؤْتيَه﴾ ويقوّي

---

(١) ص: ١٦٣.
(٢) ص: ١٩٦، وانظر كلامه عند قراءات ﴿ننسخ﴾، و ﴿ننسها﴾ ص: ١٧٧ ـ ١٧٨.
(٣) ص: ١٢٨.

ذلك ما جاء في التفسير: أن اليهود قالت للنبيّ عليه السلام: أتريد يا محمّد أن نتخذك ربّاً، فأنزل اللّه تعالىٰ: ﴿ما كان لبشر أن يؤتيه اللّه الكتٰب والحكم والنبوّة﴾ . . . إلى قوله: ﴿ولا يأمركم﴾ . . . الآية»[1].

حـ ـ قال: «ومن قرأ ﴿فُتِنوا﴾ (بضم الفاء وكسر التاء) فالضمير للمؤمنين الذين فتنهم الكفار، وهذه الآية نزلت في أصحاب النبيّ عليه السلام الذين عذبوا بعد هجرة النبيّ عليه السلام إلى المدينة»[2].

٢ ـ الحديث النبويّ:

أ ـ لما تكلم على قراءة ﴿فتبيّنوا﴾ النساء: ٩٤، قال: «ومن جعله من البيان فمعناه قريب من معنى الأول (وهو: ﴿فتثبتوا﴾) لأن التبين ضرب من التثبت، ويقوّيه ما جاء في الحديث: (التبين من اللّه والعجلة من الشيطان، فتبيّنوا))»[3].

ب ـ وقال في سورة الأعراف عن قراءة ﴿دكاء﴾ بالهمز آية: ١٤٣: «ويقوي ذلك ما جاء عن النبيّ عليه السلام (أنه قرأ ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاء﴾، وقال بيده هكذا وألصق الإبهام على المفصل الأعلى من الخنصر فساخ الجبل). رواه أنس بن مالك، فهذا الحديث شبيه بقراءة من مدّ وهمز. وإنما كان يشبه قراءة من لم يهمز لو قال: فتفتت الجبل أو فتكسر»[4].

٣ ـ القراءة الشاذّة:

أ ـ قال ـ عند كلامه على ﴿يأمركم﴾ آل عمران: ٨٠ ـ: «ومن رفع ﴿يأمرُكم﴾ فإنه قطعه من الأول (يقصد قوله تعالىٰ: ﴿أن يؤتيه﴾) واستأنف. ويقويه أنّ في قراءة ابن مسعود: ﴿ولن يأمرَكم﴾ فهذا على القطع من الأول»[5].

ب ـ وقال ـ عند كلامه على ﴿وسيعلم الكفّٰر﴾ الرعد: ٤٢ ـ: «من قرأ

---

(١) ص: ٢٢٧.
(٢) ص: ٣٨٢، وانظر ـ أيضاً ـ: ٣١٧، ٥٣٤، وغيرهما.
(٣) ص: ٢٥٦.
(٤) ص: ٣١٠، وانظر ـ أيضاً ـ: ١٨٦، ٢٣١، ٣١٤، ٣١٥، ٥٤١.
(٥) ص: ٢٢٧.

بالجمع فهو معنى الآية، ويقويه قراءة ابن مسعود ﴿وسيعلم الكافرون﴾»[1].

حـ ـ وقال ـ عند كلامه على ﴿فلا يسرف في القتل﴾ الإسراء: ٣٣ ـ : «من قرأ بالتاء فمعناه فلا تسرفوا في القتل، فالخطاب للنبيّ ﷺ، والمراد به الأُمّة. ويقويه أن في قراءة ابن مسعود: ﴿فلا تسرفوا في القتل﴾»[2].

المبحث الثاني: موقفه من القراءات

سأتكلم عن موقف المهدوي من القراءات من خلال ستّة أمور:

الأول: عزوه لها:

لم يكن المهدوي في «شرح الهداية» ملتزماً عزو كل قراءة يوردها، وإنما كان يعزو على قلة وبخاصة عند قراءة تفرد بها قارىء واحد من السبعة، فنراه يقول: «وحجة ابن كثير في وصله هاء الإضمار بواو أو ياء. . . .»[3]، ويقول: «وعلة ابن كثير في فتحه (ياء الإضافة) عند الهمزة المفتوحة خاصة. . .»[4]، ويقول ـ عند قوله تعالىٰ: ﴿فتحنا﴾ بالأنعام: ٤٤ ـ : «وجه قراءة ابن عامر. . .»[5].

أما أغلبية القراءات فيوردها بلا عزو أو نسبة، نحو قوله: «من قرأ ﴿تُفَـٰدُوهم﴾. . . ومن قرأ ﴿تَفْدُوهم﴾. . .»[6].

ومسلك المهدوي في عزو القراءة لا يغضّ من قيمة الكتاب، أو يخرجه عن دائرة كتب الاحتجاج، لأنه بناه على كتابه «الهداية» وهو كتاب قراءة مسند وقراءاته منسوبة ومعزوة لمن قرأ بها، وقد يكون عذره في هذا أنه أملى «شرح الهداية» على طلبة علم ملمّين بالقراءات، ولما كان من منهجه أن يختصر غاية الاختصار[7] سلك هذا الأسلوب في عزو القراءة.

---

(١) ص: ٣٧٢.
(٢) ص: ٣٨٧، وانظر ـ أيضاً ـ: ٢١٥، ٣٤٨، ٣٥٤.
(٣) «شرح الهداية»: ٢٨.
(٤) ص: ١٥٩.
(٥) ص: ٢٧٨.
(٦) ص: ١٧٤.
(٧) انظر: مقدمة المؤلف: ٣.

الثاني: ضبطه لها:

أمّا موقفه من ضبط القراءة، فهو ـ أيضاً ـ نادر ضبط القراءة بالحروف[1]، وهذا يؤكد ما كنت قلته أثناء كلامي على «تحقيق تسمية الكتاب»[2] من أن الحاضرين كانوا من طلبة العلم العارفين والملمّين بالقراءات.

وأحياناً أجده يضبط القراءة ضبطاً عامّاً كقوله في ﴿وكفلها﴾ آل عمران: ٣٧، قال: «ومن شدد... ومن خفف...»[3] وقوله عند ﴿يَقُصُّ الحقَّ﴾ الأنعام: ٥٧، قال: «من قرأ بالصاد... ومن قرأ ﴿يَقْضِ الحقَّ﴾ بالضاد...»[4]، وكنت أوضح مقصوده في مثل هذا الضبط وأزيده بياناً.

أمّا في الغالب فيورد القراءة مهملة ضبط الحروف، كقوله عند: ﴿ويوم نسيّر الجبال﴾ الكهف: ٤٧، «القراءتان فيه متقاربتان...»[5]

الثالث: دفاع عن القراءات عند المهدوي:

لقد كان لأبي العباس وقفات مشرقة تجاه من ضعف أو أنكر بعض القراءات، وقد وقفت له على ثمان جولات نافح ودافع فيها عن القراءات والقرآن:

١ ـ لما نقل قول سيبويه بأن أبا عمرو لم يكن يسكن ﴿بارئكم﴾ البقرة: ٥٤، ونحوه وإنما كان يختلس فيظن من سمعه يختلس أنه أسكن، قال: «وليس قول سيبويه مما يعارض به رواية من روى الإسكان لثبوت الرواية، ولأنه مستعمل في كلام العرب...»[6].

٢ ـ لما ذكر قراءة حمزة في ﴿مصرخيِّ﴾ إبراهيم: ٢٢ بكسر ياء الإضافة،

---

(١) انظر: ضبطه ﴿وأحل﴾ النساء: ٢٤ بالحروف في كلتا القراءتين: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول (توثيق الكتاب) ص: ١١٤.
(٣) «شرح الهداية»: ١٢٨.
(٤) ص: ٢٨٠.
(٥) ص: ٣٩٦، وانظر: أمثلة أخرى في: ٣٩٧، ٣٩٨، ٥٠٠، ٥١٤.
(٦) ص: ١٦٦.

قال: «وقد غلّطه بعض الناس، وقراءته ظاهرة الوجه معروفة في اللغة...»[1] وَوَجَّهها.

٣ ـ وفي سورة التوبة عند كلامه على ﴿أئمة﴾ آية: ١٢، قال: «وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه. والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين وأعلم بالآثار، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذّ قليل (وهو ابن جني)، لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء...»[2]، إلى آخر ما قاله، واحتجّ به وردَّ فيه على ابن جني وغيره.

٤ ـ وجه قراءة ابن ذكوان ﴿تتبعانِ﴾ يونس: ٨٩، بتخفيف النون وكسرها، وذكر لها ثلاثة أوجه، ثم قال: «فهذه الوجوه الثلاثة صحيحة كلها من طريق الإعراب والمعنى. فلا وجه لقول من غلّط ابن ذكوان في قراءته هذه، لو لم يكن لها مخرج إلا وجه واحد من هذه الوجوه لكان كافياً...»[3].

٥ ـ فنّد ما روى بأن «في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها»، وبيّن أنه ضعيف[4].

٦ ـ ردّ على من غلّط ابن عامر في تأنيث ﴿تكن﴾ ورفع ﴿آية﴾ في الشعراء: ١٩٧، فقال: «وغلّطوه في ذلك وقالوا: إن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر... ولم يتأمّل من حمل عليه ذلك قراءته فيعرف وجهها، ويبرئه مما نسب إليه من الغلط، فهذه القراءة على صحة الرواية، لها وجه صحيح من العربية...»[5]، وذكر توجيهها.

٧ ـ رد على من قال من النحويين أن قراءة حمزة ـ بسكون همزة ﴿مكر

---

(١) ص: ١٦١ ـ ١٦٢.
(٢) «شرح الهداية»: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(٣) ص: ٣٤٣.
(٤) ص: ٤١٩.
(٥) ص: ٤٥١.

السيِّءْ﴾ فاطر: ٤٣ ـ لحن[١].

٨ ـ رد على من قال: إن قراءة ﴿عَجِبْتُ﴾ الصافات: ١٢ بضم التاء لا تجوز[٢].

الرابع: تضعيف المؤلف لبعض القراءات:

لقد كان من أبي العباس ـ رحمه اللّٰه ـ موقف معاكس لدفاعه عن القراءات حين أطلق عبارات تضعيف لبعض القراءات كقوله عن إدغام اللام في الذال من قوله تعالىٰ: ﴿ومن يفعل ذلك﴾[٣]: «فليس بالقوي»[٤].

وتارة يعبر بالبعد[٥]، أو بالشذوذ[٦]، أو بعدم الجودة[٧].

وتارة يستبعد وجه القراءة ثم يجوزها مثل قوله عن قراءة حمزة بخفض ﴿والأرحامِ﴾ النساء: ١، : «الخفض على العطف على المضمر المخفوض، وفيه بُعْد... والقراءة جائزة على بعدها»[٨]. ومثل قوله عن قراءة حمزة ـ أيضاً ـ ﴿ومكر السيِّءْ﴾ فاطر: ٤٣: «قراءة حمزة على إسكان الهمزة مستعملة في كلام العرب وليست بلحن كما زعم بعض النحويين، غير أنها ليست بالقوية»[٩].

وإذا قارنا كلامه هذا مع قوله: «ولم يحل لأحد أن يقدم على الطعن في حرف ثبتت به الرواية مع صحة مخرجه»[١٠]. وقوله: «ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية»[١١]، ومع تصريحه في أكثر من موضع من الكتاب بأن

(١) ص: ٤٨٣ ـ ٤٨٤.
(٢) ص: ٤٩٠.
(٣) أول مواضعه البقرة: ٨٥.
(٤) ص: ٨٧.
(٥) انظر: ١٧٩، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٩٢، ٣٨٥، ٤٠٤، ٤٧٩.
(٦) قال في ﴿مِتّم﴾ آل عمران: ١٥٧ ـ ١٥٨: «ومن كسر الميم فهي لغة شاذة»: ٢٣٦.
(٧) قال في ﴿من سبأْ﴾: «وقراءة قنبل غير جيدة...»: ٤٥٣ يعني بسكون الهمزة.
(٨) ص: ٢٤٤.
(٩) ص: ٤٧٤.
(١٠) ص: ٣٤٣.
(١١) ص: ٤١٩.

«القراءة سنة متبعة»[1] ظهر لنا موقف متضاد ومتعارض من المؤلف، فما الذي أولجه بحر التضعيف؟؟.

لعل الأمر ـ والله أعلم ـ هو محاولته التعليل والتوجيه للكلمات القرآنية، أو التماس الوجوه للقراءات، فالتعليل إذا لم يخضع لقواعد مطردة أو أصول عامة يسير عليها ولا ينحرف، قد يؤدي إلى الانزلاق أو التكلف، فالمؤلف في غمرة التعليل قد ينسى بأن «القراءة سنة متبعة»، وقد يخفى عليه وجه القراءة المتفق مع قواعد اللغة فيقع في التضعيف والاستبعاد[2].

الخامس: حول استيفائه ذكر القراءات:

لقد كان المهدوي ـ رحمه الله ـ شارحاً لما في كتابه «الهداية»، فهو يورد ما أورده فيه من أصول القراءة وقواعدها، ومن الكلمات الخلافية في السور ـ الفرش ـ ويعللها، ويحتج لها، ولما كان كتاب «الهداية» في حكم المفقود فلا يستطيع المرء أن يجزم بأن بعض ما ذكره المؤلف هنا في الشرح ليس في الأصل[3]، أو أن بعض الأبواب غير موجودة في الأصل[4]، وكذلك بعض الكلمات في السور التي لم يذكرها المؤلف[5].

وسأعرض لاستيفاء المؤلف لأصول القراءة وفرشها بما في «شرح الهداية».

أما الأصول ففي «الهداية»أصلا لا يوجد فيها بابان ـ لذلك لم يذكرهما في الشرح ـ هما:

١ ـ باب الإدغام الكبير.

٢ ـ باب السكت لحمزة كما نصّ على ذلك ابن الجزري[6].

---

(١) انظر: ٨٩، ١١٤، ١٣٥.

(٢) انظر: كلاماً قيّماً حول هذا الموضوع في كتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري: ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) نحو كلامه على إمالة «حتى» وأن نصيراً عن الكسائي أمالها. انظر: ص: ١١٢.

(٤) نحو: باب الوقف على مرسوم الخط.

(٥) نحو كلمة ﴿منزل﴾ الأنعام، آية: ١١٤.

(٦) انظر: النشر: ١: ٢٧٥، والفوائد المجمعة: ٢٦/أ، وتقريب النشر: ٣٩.

٣ ـ ولم يتعرض المؤلف في «الهداية» ـ في باب وقف حمزة وهشام على الهمز ـ لروم ولا إشمام، كما لم يذكر فيه التخفيف الرسمي (رسم المصحف) للهمز[(١)].

كما أنه ـ هنا ـ لم يفرد باباً للوقف على مرسوم خط المصحف، وإنما تعرض لكثير من مسائله في ثنايا الشرح.[(٢)]

ولم يفرد ـ أيضاً ـ باباً لياءات الإضافة، وإنما تعرّض لها إجمالاً في سورة البقرة[(٣)]، ولم يذكر خلاف القراء فيها في نهاية كل سورة كما نجده عند مكيّ بن أبي طالب[(٤)]، وإنما يحيل على ما احتجّ به في البقرة إجمالاً[(٥)].

وكذلك لم يفرد باباً لياءات الزوائد ـ وهي التي لا صورة لها في رسم المصحف ـ ، وإنما تحدث عنها على سبيل الإجمال في البقرة[(٦)]، وسمّاها ياءات إضافة في موضعين[(٧)].

أمّا الكلمات الخلافية في السور ـ الفرش ـ فلم أجده استوفاها كاملة، وقد عقدت تنبيهاً في نهاية السور التي ترك فيها بعض الكلمات ذكرتها فيه، وقد بلغت إحدى وعشرين كلمة[(٨)]، يضاف إليها تركه قراءة كسر ﴿إن الدين﴾ آل عمران: ١٩، وتركه قراءة قالون وأبي عمرو في ﴿يخصمون﴾ يّس: ٤٩، وقراءة الجمهور في ﴿رَءَاهُ﴾ العلق: ٧، وقراءة النصب والرفع في (فتذكر) البقرة: ٢٨٢، وقد بينتُ هذا في موضعه[(٩)].

---

(١) انظر: ـ أيضاً ـ الفوائد المجمعة: ٢٧/أ، والنشر: ١/ ٤٦٣.
(٢) انظر في هذه المسائل: ٧٤، ١٩٥، ٢٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠ ـ ٤٤١، ٤٦٣، ٤٩٣،
(٣) انظر ص: ١٥٨ ـ ١٦٢.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١: ٣٧٤، ٤٢٤، ٤٥٩ وغيرها.
(٥) انظر: ٣٩٨، ٤٥٥، ٥٢٤، ٥٥٣.
(٦) ص: ١٩٢ ـ ١٩٣.
(٧) انظر: ١٩٢، ٣٤٩.
(٨) انظر الصفحات التالية: ٢٩٦، ٣٢٠، ٣٤٤، ٣٦٧، ٤٠٥، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٦٠، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥١٠، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٤٣.
(٩) انظر: ٢١٥ و ٤٨٦ و ٥٥٥ و ٢١١.

كما أن المؤلف ـ رحمه اللّه ـ لا يتكلم ـ أحياناً ـ على النظائر ولا يحيل إليها[1]. وأنبه إلى أن الشرح قد خلا من بعض الوجوه في القراءة، ومردّ هذا إلى أن الذي في «الهداية» وجه واحد يتفق مع قراءة جمهور القراء السبعة، فلم يعوز المؤلف إلى أن يحتجّ له انفراداً دون بقيّة القراء[2].

السادس: اختياراته:

احتوى «شرح الهداية» ثلاثة أنواع من الاختيار:

١ ـ اختيارات في القراءة، وبلغت أحد عشر اختياراً.

٢ ـ اختيارات في علل القراءة، وبلغت أحد عشر اختياراً[3] ـ أيضاً ـ، كقوله عند من قرأ ﴿نُنْسِها﴾ البقرة: ١٠٦: «وهذا الوجه الثاني هو الجيد الذي عليه العمل»[4]، وقصده أن يكون المعنى نتركها، وحقيقته الأمر بترك العمل بها.

٣ ـ اختيار في التفسير[5].

أمّا اختياراته في القراءة، فهي عملية انتقاء انتهجها المهدوي في بعض المواضع لأغراض أرادها، قد يكون ذلك الغرض تقرير وجه في التأويل أو اللغة، أو دفع توهم، أو غير ذلك.

ويحسن في هذا المقام أن أذكر تعريفين اثنين للاختيار:

الأول: قول الشيخ طاهر الجزائري: «الاختيار عند القوم أن يَعْمِد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حده، وقد وقع ذلك من الكسائي، وممن اختار من القراءات كما

---

(١) نحو عدم ذكره ﴿كلمت﴾ في يونس آية: ٣٣، ٩٦ وغافر: ٦ عند كلامه عليها في الأنعام، ص: ٢٨٩، ثم لم يحل إليها في السورتين المذكورتين وانظر ـ أيضاً ـ ص: ٢٩١.

(٢) انظر: ٢١٣، ٢٤٣، ٣٦٧، ٣٧٤، ٤٩٢، ٥١٦.

(٣) انظر الصفحات: ٦١، ٦٨، ١١١، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٨، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٧١.

(٤) ص: ١٧٨. (وكلا القراءتين عليهما العمل، فلا وجه للتحكّم).

(٥) وهو أن المذكور بقوله تعالى ﴿ونادىٰ نوح ابنه﴾ هود: ٤٢ هو ابنُهُ. قال: «وهذا القول عندي أولى». انظر: ص: ٣٤٨.

اختار الكسائي: أبو عبيد، وأبو حاتم، والمفَضَّل، وأبو جعفر الطبري»[1].

الثاني: قول الدكتور الفضلي ـ معرفاً الاختيار ـ: «بأنه الحرف الذي يختاره القارىء من بين مروياته مجتهداً في اختياره»[2].

والاختيار بهذا المفهوم الواسع يشمل قراءة القراء السبعة والعشرة، إذ هي اختيارات لأولئك الأئمة: «وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه. . .»[3].

ويقول ابن الجزري: «ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه لا غير ذلك. . . وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به. . . فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[4].

وقد كانت نشأة الاختيار مبكرة إذ نجد أن ابن مسعود رضي اللّه عنه كان يقرأ ﴿حتّى﴾ «عتّى» على لغة هذيل بإبدال الحاء عيناً، فأمره عمر أن يقرىء الناس بلغة قريش يعني ﴿حتى﴾، فقال ابن عبد البَرّ ـ معقباً ـ على فعل عمر: «ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز. وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل، فجائز الاختيار فيما أنزل عندي ـ واللّه أعلم ـ»[5].

وقد استمر الاختيار بمفهومه العام الذي يشمل مرويات القارىء منظوراً إليه ومعتدّاً به، تلقياً وإقراء به حتى قال مكي: «ولم تُتْرك القراءة برواية غيرهم (السبعة) واختيار من أتى بعدهم إلى الآن. فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك

---

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: ٩٠.
(٢) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: ١٠٥.
(٣) انظر: الجامع الأحكام القرآن: ١: ٤٦.
(٤) النشر: ١: ٥٢.
(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٨: ٢٧٩.

قراءة عاصم الجحدري، وكذلك قراءة أبي جعفر وشيبة إمامي نافع. وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد واختيار المفضل، واختيارات لغير هؤلاء الناس على القراءة بذلك في كل الأمصار من المشرق، وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا بقراءة الجماعة وبروايات، فاختار كل واحد منهم مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار»[1].

وقد نظم أبو عمرو الداني في أرجوزته المنبهة أهل الاختيار من القراء في الأمصار فبلغوا سبعة عشر قارئاً[2]. وتتبعت من له اختيار في القراءة ممن ذكره ابن الجزري سواء كان موافقاً الأثر، أو على مذهب العربية مخالفاً الإجماع، أو شاذاً فبلغوا عشرين قارئاً[3].

وقد كان لهذا الاختيار ضوابط ومعايير اعتمدها القراء، وبنوا عليها اختياراتهم كقوة وجه الاختيار في العربية، أو موافقته رسم المصحف، أو اجتماع عامة القراء عليه، وقد يلجأ صاحب الاختيار له لسبب الترجيح بين الروايات واختيار الأشهر، أو للتخفيف على التلاميذ واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض[4].

وأنتهي هنا إلى القول بأن الاختيار العام منه ما هو مقبول وهو ما يجمع صحّة السند ووثاقة التلقي، وموافقة العربية، ورسم المصحف. ومنه ما هو مردود وهو ما خلا من هذه الأوصاف والشروط[5].

أمّا اختيارات المهدوي في «شرح الهداية»[6] فهي اختيارات خاصة مبنية على انتقاء بعض وجوه القراءات السبعة لا على جميع مرويات المهدوي في كل ما سمع

---

(١) الابانة عن معاني القراءات: ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) بعث إليّ أبيات أهل الاختيار من الأرجوزة الأخ الأستاذ عبد الهادي حميتو في رسالة خاصة.

(٣) انظر: غاية النهاية: (١): ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٦١، ٤٦٤، ٥٠٢، ٦١٣ و (٢): ١٨، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٤٢، ١١٦، ١٢٤، ١٤٣، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٣، ٣٧٣، ٣٧٦.

(٤) انظر في هذه المعايير: الابانة: ٦٥، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف: ١٠٥، ومجلة كلية القرآن والدراسات الإسلامية (العدد الأول: ١٣٨ ـ ١٤٠).

(٥) انظر رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات للدكتور عبد الفتاح شلبي: ٨٤ (ط. مكتبة نهضة مصر).

(٦) انظرها في الصفحات: ١٤، ٣٠، ٥٩، ٦٤، ٦٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٤، ١٦٦.

وقرأ وروى. ومثلها اختيارات مكي بن أبي طالب التي جمعها محقق الكشف[1]، وكذلك اختيار أبي القاسم الهذلي[2] (ت: ٤٦٥)، وابن شريح الإشبيلي[3] (ت: ٤٧٦)، والجعبري[4] (ت: ٧٣٢)، وغيرهم.

المبحث الثالث: موقفه من اللغة

في هذا المبحث سأعرض لموقف أبي العباس من اللغويات في أربعة أمور:

الأول: مذهبه اللغوي:

من خلال دراستي لآراء المهدوي اللغوية وجدته ينزع إلى مدرسة البصرة كثيراً، فتارة يرجح قول البصريين ويقوّيه ويستحسنه[5]، وتارة يستبعد بعض القراءات متكئاً على قواعد وتقريرات نحاة البصرة[6]، وتارة يُفصِّل في عرض المذهب البصري ويجمل أو يشير سريعاً للمذهب الكوفي[7]، وتارة يصدِّر ذكر المذهب البصري إشعاراً بأهميته[8]، وتارة يقرر قواعد في المذهب البصري ولا يذكر مذهب الكوفيين[9].

---

(١) انظرها في نهاية الكشف: ٢: ٤٤٧ ـ ٤٥٤.

(٢) انظر: الكامل في القراءات الخمسين (خ): ـ مثلاً ـ: ٨١.

(٣) انظر: الكافي: ـ مثلاً ـ: ١٣ ـ ١٤.

(٤) انظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٣٨٤، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٥٥ (مصورة مكتبة بشير آغا بالمدينة).

(٥) كترجيحه مذهب البصريين في أن ألف ﴿كلتا﴾ للتأنيث: ١١٠، وترجيحه حذف التاء من نحو «تتظاهرون»، وهو مذهب بصري لسيبويه، وقد وهم المؤلف في عزوه لكوفيين. انظر: ١٧٣.

(٦) انظر: استبعاده قراءة البزي في تشديد التاءات نحو ﴿ولا تيمموا﴾ البقرة: ٢٦٧، لأنه يجتمع في قراءته ساكنان، والعرب لا تجيز هذا وهو مذهب بَصْريّ كما في البحر: ٢: ٣١٧، انظر ص: ٢٠٨، وانظر: كلامه على قراءة حمزة ص: ٢٤٤، وقراءة ابن عامر، ص: ٢٩٢ تبعاً لتقريرات نحاة البصرة.

(٧) نحو تفصيله في أصل «التوراة» عند البصريين. انظر ص: ١١٥ ـ ١١٦.

(٨) انظر الصفحات التالية: ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٣، وانظر: البحر المحيط: ٣: ٢٨٥.

(٩) نحو توجيهه كسر ﴿إن الله﴾ آل عمران: ٣٩ على اضمار القول، وهو قول البصريين كما في البحر: ٢: ٤٤٦، والدر المصون: ٣: ١٥٢. وانظر ص: ٢١٩. ونحو قوله: «الواو لا توجب الترتيب» ص: ٢٤٣، وهو قول البصريين ونحو منعه حذف النون الأولى من نحو ﴿أتحاجوني﴾ الأنعام: ٨٠ ـ على قراءة نافع وابن عامر ـ لأنها علامة إعراب وحذفها لحن، وهو مذهب الأخفش. انظر: ص: ٢٨٤ و ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

كل هذه الاعتبارات جعلتني أجزم أن أبا العباس بصري المذهب ومتشبع بآراء هذه المدرسة أكثر من غيرها.

ومما يقوّي هذه النتيجة كثرة إعتماده على سيبويه ـ وهو من أعمدة المدرسة البصرية الكبار ـ إمّا بالنقل عنه والتصريح بذلك، أو بتوفر مادة علمية زاخرة في ثنايا «شرح الهداية» هي من كتاب سيبويه. وقد أوضحت هذا عند كلامي على مصادر الكتاب.

• ومع تحاكمه ـ غالباً لنحاة البصرة وميله إليهم إلا أنه يذكر مذهب الكوفيين، فمن ذلك:

أ ـ قوله في طه آية: ٦٣ ﴿إنْ هـٰذٰن﴾ على قراءة ابن كثير وحفص: «فأمّا من خفف ﴿إنْ﴾ جعلها بمعنى «ما» وجعل اللام بمعنى «إلاّ»، فالتقدير: ما هذان إلاّ ساحران، وهذا على مذهب الكوفيين»[1].

ب ـ توجيهه قراءة عاصم بنصب ﴿فتنفعه الذكرى﴾ ـ عبس: ٤ ـ، على جواب الترجي وهو ﴿لعله يزكّى﴾ وهو مذهب كوفي لا يجيزه البصريون[2].

وفي هذا ما يدل على عدم قصور المهدوي على النحو البصري بالكلية، وإنما كان له اختيار لبعض الآراء الكوفية. وهذه سمة أسجلها لأبي العباس في نهاية الحديث عن مذهبه اللغوي.

الثاني: مصطلحاته النحوية:

لقد كان للنحو بحكم كونه صناعة لها أسسها ومبادؤها مصطلحات هي بمثابة أصول عامة تجمع جزئيات الموضوع التي تحيط به، ومن ثم يفهمها الدارسون.

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من وضع المصطلحات النحوية، إذ هو واضع الأسماء الخاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة[3].

---

(١) «شرح الهداية»: ٤١٧.
(٢) «شرح الهداية»: ٥٤٨.
(٣) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي: ٣٠٣.

وقد كان للمدرسة البصرية مصطلحات خاصة لم يعرفها الكوفيون، كما كان للكوفيين مصطلحات خاصة ـ أيضاً ـ لم يعرفها البصريون، وكان وسط هذين الاصطلاحين قسم ثالث تمثل في مصطلحات مشتركة إلا أنها افترقت في استقلال كل من الفريقين باسم منها[1].

فمصطلحات المهدوي من القسم الثالث، وقد وقفت له على سبعة مصطلحات تراوحت بين البصريين والكوفيين، لكن استعماله لمصطلحات البصريين أكثر.

وسأذكر هذه المصطلحات مبيّناً نزعتها وأصلها، إلا مصطلحاً لم أهتدِ إلى انتمائه على وجه الجزم.

١ ـ عبّر عن الفعل المضارع بـ «المستقبل»[٢] وهو مصطلح يشمل الفعل المضارع والأمر عند البصريين[٣].

٢ ـ «المحل» ذكر أن: «متى وأنّى» محلان[٤]. والكوفيون يعبرون عن الظرف بـ« المحل»[٥].

٣ ـ «التبرئة» تعبير لـ «لا» التي يراد بها نفي لجميع الجنس[٦]. وهو مصطلح كوفي[٧].

٤ ـ «الضمير والمضمر»[٨]، وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين «الكناية أو المكني»[٩].

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٠٥.
(٢) «شرح الهداية»: ١٠٥، ١٠٨، ٣٢٣ وغيرها.
(٣) انظر: المدارس النحوية: ١٦٦.
(٤) «شرح الهداية»: ١١٢.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ١١٩، ومدرسة الكوفة: ٣٠٩، والمدارس النحوية: ١٦٦.
(٦) «شرح الهداية» ١٩٥، ٢٠٣.
(٧) انظر: المدارس النحوية: ١٦٧.
(٨) «شرح الهداية»: ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٤.
(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣: ٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي: ١: ٥٦، (ط دار المعرفة).

٥ ـ «الفاصلة»[١] عبّر به عن «هو» الذي هو ضمير لاغ من الضمائر المنفصلة يتوسط بين المبتدأ والخبر وما كان أصلهما كذلك. وهو مصطلح بصري، والكوفيون يسمونه «عماداً أو دعامة»[٢].

٦ ـ «الصفة»[٣] وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين «النعت»، وربما استعمله ـ أعني «النعت» ـ البصريون على قلّة[٤].

٧ ـ «النصب على البيان» ذكره عند إعراب قوله تعالىٰ: ﴿رُطَبًا﴾ ـ مريم: ٢٥ ـ على قراءة تخفيف السين وتشديدها ـ مع فتح التاء والقاف ـ من ﴿تَسَّٰقَطْ﴾، قال: «وقوله ﴿رُطَبًا﴾ على القراءتين جميعاً منصوب على البيان»[٥].

وقصده أن ﴿رُطَبًا﴾ منصوب على التمييز. ولم أجد أحداً ذكر «النصب على البيان»، في مصطلح أيّ من المدرستين البصرية والكوفية.

وهذا المصطلح يحتمل عندي أمرين:

الأول: أن يكون المؤلف قصد بهذا التعبير المعنى اللغوي للتمييز الذي هو التبيين، لأن مهمة التمييز البيان وإزالة الإبهام المتعلق بالمفرد أو الكامن في الجملة[٦].

الثاني: أن يكون مصطلحاً كوفيّاً، لأن الذي استعمله ـ فيما وقفت عليه ـ مكيّ بن أبي طالب[٧]. وهو فيما يظهر من خلال المصطلحات التي ذكرها ياسين محمد السواس في مقدمة تحقيقه «للمشكل» كوفي في معظم المصطلحات[٨].

---

(١) «شرح الهداية»: ٢٣٩.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣: ١١٠، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٧٣.

(٣) «شرح الهداية»: ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٠، وغيرها.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢: ١١٦. وانظر: استعمال سيبويه له (وهو بصري) في كتابه: ١: ٤٢١. وقد استعمله ـ أيضاً ـ المؤلف في مواضع من «شرح الهداية» كما في: ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٢٤، ٣٣٩، وغيرها.

(٥) «شرح الهداية»: ٤١٠.

(٦) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢١٥.

(٧) في مشكل اعراب القرآن: ٢: ٥٢.

(٨) نحو: «التبرئة»، و «العماد»، و «المجهول»، وغيرها. انظر: مقدمة المشكل: صفحة (و).

ومن خلال عرض المصطلحات النحوية التي استعملها أبو العباس ـ وبعضها غير مألوفة لدينا ـ يتأكد لي مرة أخرى أن مذهبه اللغوي بصري في الغالب، لأن معظم المصطلحات النحوية التي استعملها بصرية، ولعل هذا يشير ـ أيضاً ـ إلى اتّجاه علماء الأندلس في بعض فتراتهم إلى النحو البصري.

الثالث: عزوه للغات (لهجات)[1] العرب:

لقد جمع «شرح الهداية» حشداً كبيراً من لغات العرب، لكنها غير منسوبة إلى أصحابها الناطقين بها من القبائل العربية.

ولا يعدو أبو العباس ـ في كثير من المواضع ـ أن يقول: «والعرب تخفف ما جاء على «فُعُل»[2]، أو يقول: «لغتان»[3]، أو يقول: «فهي لغة مستعملة»[4].

أما تصريحه بنسبة اللغات لقبائلها، فلم يأت إلا في خمسة مواضع:

١ ـ عزا كسر الكاف في نحو «عليكِم، وبكِم» لناس من بني بكر بن وائل[5].

٢ ـ عزا فتح عين «فَعْلات» إذا كان واواً أو ياء، نحو: «لَوَزات وبيَضات» لهذيل[6].

٣ ـ عزا إمالة ألف «النّاسِ» المجرورة لأهل الحجاز[7].

٤ ـ عزا كسر همزة «أم» إذا سبقتها كسرة أو ياء لقريش وهوازن وهذيل[8].

---

(١) اللهجة في المصطلح الحديث: «مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة». وقد سمى علماء العربية القدماء اللهجة باللغة وسَمُّوا اللغة لساناً. انظر: كتاب «في اللهجات العربية» للدكتور إبراهيم أنيس: ١٦.

(٢) «شرح الهداية»: ١٧٤ ـ ١٧٥، ٢١٣.

(٣) ص: ١٧٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٣٤.

(٤) ص: ١٩٣.

(٥) ص: ٢٠.

(٦) ص: ٣٧.

(٧) ص: ٩٦.

(٨) ص: ٢٤٦.

٥ ـ عزا إجراء المثنى بالألف في كل أحواله إلى بني الحارث بن كعب وخَثْعَم[١].

الرابع: الشواهد الشعرية:

للمهدوي في «شرح الهداية» عناية ظاهرة في الاستشهاد بالشعر، يورده احتجاجاً على ما يريد تقريره، أو استئناساً به، وإذا قارنّا مقدار الشواهد التي أوردها مع بعض كتب الاحتجاج تبرز لنا هذه العناية عند المهدوي.

فقد بلغت الشواهد عنده (٨١) واحداً وثمانين شاهداً بلا تكرير، أمّا بالتكرير فبلغت (٨٩) تسعة وثمانين شاهداً، بينما نجدها في كتاب «الحجّة» المنسوب لابن خالويه (ت: ٣٧٠) (٧٠) سبعين شاهداً، وفي «الكشف» لمكي القيسي (ت: ٤٣٧) (١٥) خمسة عشر شاهداً.

وقد نسب المهدوي (١٩) تسعة عشر بيتاً إلى قائليها، إذ سمّى (١٣) ثلاثة عشر شاعراً، منهم من كرّر تسميته مرة أو مرتين أو ثلاثاً[٢].

وقد استطعت بتوفيق اللَّه أن أنسب (٤٥) خمسة وأربعين شاهداً إلى قائليها، مستعيناً على ذلك بكتب اللغة، ودواوين الشعر، وبعض الفهارس المختصّة بالشواهد أو المعاجم.

وقد كان من هذه المجموعة التي نسبتها إلى قائليها ستة شواهد اختلف في نسبتها إلى شاعرين أو ثلاثة[٣].

بقي خمسة عشر شاهداً لم أهتدِ إلى قائليها مع البحث والتتبع، وقد وثقتها جميعاً من المصادر المعتد بها في هذا الباب[٤].

وبقي ـ أيضاً ـ بيتان لم أعثر عليهما في أي مصدر بنسبة أو بدون نسبة، وما

---

(١) ص: ٤٢٠.

(٢) انظر: الأبيات رقم (٣)، (٤)، (٢٤)، (٢٥)، (٣٣)، (٤٥).

(٣) انظر: الأبيات رقم: (٧)، (٢٨)، (٤١)، (٤٨)، (٦٩)، (٧٥).

(٤) انظر: الأبيات رقم: (٩)، (١٠)، (١٥)، (١٩)، (٢٩)، (٣٠)، (٥١)، (٥٥)، (٦٠)، (٦٦)، (٧٦) ـ وهو من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يعرف قائلها ـ، (٨٢)، (٨٣)، (٨٥)، (٨٩).

زلت متابعاً البحث والسؤال والاتّصال عنهما[1].

ووجدت المهدوي متوثّقاً في إنشاد الشواهد سوى ثلاثة مواضع:

١ ـ إنشاده بيت الأغلب العِجْليّ ـ على ما في صلب الأصل ـ: «قال لها هل لك رأي فيّ...» وإنشاده في المصادر التي وثقته منها: «يا تافيّ...»[2].

٢ ـ ما جاء في نسخة الأصل، ونسخة مركز الملك فيصل من نسبة عجز قوله: «يقاتل عمَّه الرؤفَ الرحيمَا» إلى عقبة بن أبي معيط، والصواب أنه لابنه الوليد بن عقبة، والصحيح إنشاده: «بقاتل عمّه الرؤف الرحيم» والنسبة إلى عقبة بن أبي معيط ليست في نسختي (ن) و (م) وقد أوضحت ذلك[3].

٣ ـ إنشاده بيت ابن ميَّادة: «وجدنا اليزيد بن الوليد مباركاً...» وصوابه: «وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً...»، لأن ابن ميّاده ـ الرمَّاح بن أبرد (ت: ١٤٩) ـ مدح الوليد ولم يمدح أباه كما أوضحت ذلك موثقاً[4].

وإذا نظرنا إلى أصحاب الشواهد الشعرية الذين سماهم المهدوي تجدهم من الشعراء الجاهليّين أو المخضرمين أو الإسلاميين الذين يحتجّ بشعرهم، وآخر الشعراء المحتج بشعرهم هو: إبراهيم بن هَرْمة (ت: ١٥٠)[5]. ذكر أبو الفرج أنَّ الأصمعي كان يقول: «خُتم الشعراء بابن هَرْمة...»[6].

وقد تتبعت تراجم أصحاب الشواهد الذين اهتديت إليهم فوجدتهم لا يخرجون عن دائرة الاحتجاج، إلا أربعة لم أستطع الوقوف لهم على ترجمة ـ مع

(١) انظر: البيتين رقم: (٤٠)، (٧٨).
(٢) انظر: ص: ١٦١ ـ ١٦٢.
(٣) ص: ١٨٤.
(٤) ص: ٢٨٣.
(٥) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ٧٠، وانظر: ترجمة ابن هرمة في خزانة الأدب: ١: ٢٠٤.
(٦) الأغاني: ٤: ٣٧٣ (ط. دار الكتب المصرية).

البحث والتتبّع ـ وهم: هوبر الحارثي، وعذافر الكندي، وعطية بن زيد، وأبو محمد الفقعسي[1].

وقد كان من أبي العباس تقريب وتيسير لبعض الشواهد، إذ نجده ـ أحياناً ـ يشرح غريب الكلمات، أو يبين الشاهد من البيت، وإليك بعض الأمثلة:

١ ـ استشهد بقول تُبَّع الحميري ـ على قراءة ﴿حَمِئَةٍ﴾ الكهف: ٨٦ ـ القائل:

«فـرأى مَغَـارَ الشَّمْـسِ عنـدَ غُـروبهـا ... فـي عَيْـنِ ذي خُلُـب وثَـأْطِ حَـرْمَـدِ»

ثم قال: «فالخُلُب: الطين، والثَّأط: الحمأة، والحَرْمَد: الأسود»[2].

٢ ـ ذكر أن العرب تستعمل الحذف في كلامها، واستشهد بقول الشَّنْفَرىٰ:

«فــلا تـدفنوني إنَّ دَفْنــي محــرَّم ... عليكــم ولكــن خــامـري أُمَّ عــامِــرِ»

ثم قال: «فمعنى البيت أنه قال لهم: إن متّ فلا تدفنوني، ولكن اتركوني للتي يقال لها أُمّ عامر، أي: دعوني تأكلني الضبع والسباع»[3].

٣ ـ من الوجوه التي ذكرها في قراءة ﴿وأرجلكم﴾ ـ المائدة: ٦ ـ بالجر أن عطف الغسل على المسح حمل على المعنى، واستشهد بقول عبد اللّه بن الزِّبَعْرىٰ:

«يـــا لَيْـــتَ بعلَـــكَ قَـــدْ غــــدا ... متقلّـــــداً سَيْفـــــاً ورُمْحـــــاً»

ثم قال: «فعطف الرمح على السيف حملاً على المعنى، لأن الرمح لا يتقلد، والمعنى متقلّداً سيفاً وحاملاً رمحاً»[4].

وفي نهاية حديثي عن بعض الجوانب اللغوية في «شرح الهداية» أسجل موقفاً

---

(١) وأبو محمد ليس هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي لأن البكري (سمط اللآلي: ١: ٢٣١) يكنيه أبا حسان. وانظر: دراسة الدكتور نوري القيسي عن المرار في كتاب «شعراء أمويون» القسم الثاني: ٤٢٨.

(٢) «شرح الهداية»: ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٣) «شرح الهداية»: ٤٠٩.

(٤) «شرح الهداية»: ٢٦٣.

يحمل في طيّاته وتضاعيفه سمة حريّة بأن تكتب ولا تهمل. هذا الموقف هو قول المهدوي ـ في المؤمنون عند قوله تعالىٰ: ﴿هيهات هيهات﴾ آية: ٣٦ ـ: «ومن وقف بالتاء فإنه جعل التاء أصلية، إذ لا نعرف للكلمة اشتقاقاً فيحكم للتاء بأنها تاء تأنيث، فهي محمولة على لفظها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك»[١].

فهذا الموقف يحمل سِمَة التأنّي والتروّي في إصدار الأحكام ومعالجة القضايا اللغوية، ثمّ لا يقصر المسألة على ما لديه من علم بل يجعل القضيّة تحت الدليل، فإن قام الدليل قال به، وإن لم يقم كان له مندوحة بما قاله وبناه على ما لديه من علـم[٢].

---

(١) «شرح الهداية»: ٤٣٥.

(٢) وانظر كلامه ـ في سورة هود عند قوله تعالى ﴿سُعِدوا﴾ بضم السين ـ: «ولم يسمع سَعَدَه الله. ويمكن أن تكون لغة لم تسمع لقلتها» مما يبين موقفه من السماع اللغوي وإنه متثبت فيه. انظر: «شرح الهداية»: ٣٥٣.

الفصل الرابع

قيمة «شرح الهداية»

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مكانته بين كتب الاحتجاج

تعتبر قيمة أيّ كتاب من حيث الجملة بموضوعه الذي يعالجه، فكتاب: «شرح الهداية» لأبي العباس المهدوي من كتب معاني ـ أو علل ووجوه أو توجيه ـ القراءات. وهذا العلم ـ أعني توجيه القراءات ـ وصفه بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤) بقوله: «وهو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها»[(١)].

وقد اشترط أهل العلم على المفسر لكتاب اللّٰه تعالىٰ معرفة علم القراءات لأن بها ترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض، وباختلافها يظهر اختلاف بعض الأحكام، لذلك بنى بعض الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على الاختلاف في قراءة ﴿لَمَسْتم﴾ بالقصر و﴿لَـٰمَسْتُم﴾[(٢)] بالمدّ. وبَنَوْا جواز وطء الحائض عند انقطاع الدم قبل الغسل وعدمه على اختلاف القراءة في ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ بالتشديد و ﴿يَطْهُرْنَ﴾[(٣)] بالتخفيف، لذلك كان من المهم للمفسر معرفة توجيه القراءات[(٤)].

واشترطوا للمتصدر للإقراء أن يعرف قدراً من العربية بحيث يستطيع أن يوجّه ما يقع له من القراءات، قال ابن الجزري: «وهذا من أهم ما يحتاج إليه، وإلاّ يخطىء في كثير مما يقع في وقف حمزة، والإمالة، ونحو ذلك من الوقف والابتداء وغيره.

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١: ٣٣٩.

(٢) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٣) البقرة: ٢٢٢.

(٤) انظر: التحبير في علم التفسير: ٣٢٨، والإتقان في علوم القرآن: ١: ٢٢٦ و ٢٢٨.

وما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحُصري :

لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ القِراءَاتِ مَعْشَرُ ... وباعُهُم في النَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شِبْرِ
فإنْ قيلَ ما إعرابُ هذا وَوَجْهُهُ ... رَأَيْتَ طَويلَ الباعِ يَقْصُرُ عَنْ فِتْرِ [(١)]

فعلم الاحتجاج للقراءات أو التوجيه ـ كما ترى ـ عدة مهمة للمفسر وللقارىء يؤهلهما إلى المرتبة المطلوبة في مجالي التفسير والقراءة.

وهذا العلم حافل بألوان متعدّدة من الدراسات القرآنية واللغوية: «وكتبه تلم بطائفة صالحة من المسائل الصرفية والنحوية، ووجوه الإعراب، وتفسير غريب القرآن تفسيراً يعتمد على النظائر والقياس، واستعمالات أئمة النحويين واللغويين إلى تفسير الآيات (إلى قَدْرٍ ما في بعض الأحيان) التي ورد فيها الحرف الذي اختلف القراء في قراءاته»[(٢)].

ولقد عُدّ كتاب «شرح الهداية» أحد ثلاثة كتب مهمة في هذا المضمار:

١ ـ كتاب: «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧)، والذي يعد موسوعة احتجاج ضخمة، تتسم بالعمق والاستطراد مما جعل إخراجه يتأخر كاملاً[(٣)]، ومما صرف قبل ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني عن تحقيقه ودراسته ونشره بسبب تطويل الفارسي جداً، طولاً لا مقتضى له من توضيح أو زيادة فائدة، ولضعف تأليفه.[(٤)]

٢ ـ كتاب: «الكشف» لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧).

٣ ـ كتاب: «شرح الهداية».

لذلك قال الزركشي بعد أن ذكرها: «وكل منها قد اشتمل على فوائد»[(٥)].

ومما يبرز قيمة «شرح الهداية» شهادة أحد أدباء القرن السابع له بأنه أنفع من

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٤.
(٢) مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى (العدد الرابع: عام ١٤٠١ هـ ـ ص: ١٠٥).
(٣) مع العلم أن الجزء الأول من طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب صدر عام: ١٩٦٥ م.
(٤) انظر: مقدمة تحقيق «حجة القراءات» لابن زنجلة: ٢١ ـ ٢٢ وهذا رأي الأستاذ الأفغاني.
(٥) البرهان في علوم القرآن: ١: ٣٣٩.

«الحجة» للفارسي، وذلك فيما ذكره القفطي (ت: ٦٤٦) ـ في ترجمة المهدوي ـ من قوله: «وله كتاب: «تعليل القراءات» وهو كتاب جميل، ذاكرت به بعض أدباء عصرنا، فقال: هو عندي أنفع من «الحجة» للفارسي، فقلت له: وهو صغير الحجم!! فقال: إلا أنه كثير الفوائد، حسن الاختصار يصلح للمبتدىء والمنتهي، وإن الواقف على كتاب: «الحجة» إذا نظر إلى أبي علي على «مَالِكِ» وما تصرف به القول فيها صدّه عن النظر في شيء بعده»[١].

ولم يرتضِ عبد الباقي اليمني (ت: ٧٤٣) هذا التفضيل من الأديب عَصْرِيّ القفطي، فقال: «وهو أنفع من كتاب «الحجّة» للفارسي ـ فيما يقال ـ وليس كذلك، لأنه صغير الحجم وإن كان كثير العلم»[٢].

وقول القفطي واليمني بأنّه «صغير الحجم» إنما هو بالمقارنة مع «الحجة» للفارسي الذي يقع في أربعة مجلدات، كل مجلد عدد أوراقه يقارب ـ في المتوسط ـ مئتان وستون (٢٦٠) ورقة من مصورة مكتبة مراد مُلّا باستنبول، التي هي بخطّ المقرىء المعروف أبي الحسن طاهر بن غلبون (ت: ٣٩٩).

ولم يرتضِ ـ أيضاً ـ ابن مكتوم (ت: ٧٤٩) التفضيل المذكور، فقال: «رأيت الكتاب المذكور وطالعته، وهو كتاب حسن، إلا أن تفضيله على «الحجة» قبيح، وما هما إلا كقول المتنبي[٣]:

ولا الفِضَّةُ البَيْضاء والتِّبْر واحدٌ ... نَفُوعَان للمكدي وبَيْنَهما صَرْفُ

أي: فضل وزيادة، والله أعلم»[٤].

وبعد عرض الأقوال السابقة أخلص إلى أوصاف توضح قيمة «شرح الهداية»:

---

(١) انباه الرواة: ١: ٩٢.

(٢) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين: ٤٢.

(٣) البيت من قصيدة للمتنبي يمدح فيها أبا الفرج: أحمد بن الحسين القاضي. و «البيضاء» صفة للفضة مراد بها التأكيد، و «التِّبر»: الذهب، و «المكدي»: الفقير الذي لا خير عنده.

قال البرقوقي: «يقول: ليس الذهب والفضة سواء وإن اجتمعا في المنفعة وكذلك الفرق بينك (المخاطب وهو أبو الفرج) وبينهم...». شرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ٣: ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (خ): ورقة: ٧.

١ ـ «اشتمل على فوائد» في قول الزركشي.

٢ ـ «كتاب جميل» في قول القفطي.

٣ ـ «أنفع من «الحجة» للفارسي: كثير الفوائد، حسن الاختصار، يصلح للمبتدىء والمنتهي»، في قول الأديب عَصْرِيّ القفطي.

٤ ـ «كثير العلم» في قول اليمني.

٥ ـ «كتاب حسن» في قول ابن مكتوم.

٦ ـ وذكر ابن الجزري أنه: «شرح لطيف»[1].

وسأعرض فيما يلي لبعض السمات التي تُظْهِرُ مكانة «شرح الهداية» بين كتب الاحتجاج:

أ ـ أسلوب المهدوي المتميّز باختصار العبارة مع إحكام التعليل، وتأدية المراد بوضوح دون تعقيد أو استرسال أو تكلّف بخلاف ما تجده عند أبي عليّ في «الحجّة» من سلوك التطويل والإطناب مما أنطق تلميذه المقرَّب ـ ابن جني ـ من هذا المنهج، فقال: «فإن أبا علي ـ رحمه اللَّه ـ عمل كتاب «الحجّة في القراءات» فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء»[2]، وقال: «وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب «الحجة» في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدّعي العربية ـ فضلاً على القَرَأَةِ ـ منه وأجفاهم عنه»[3].

فهذه الشهادة من ابن جني ـ التلميذ الوفي المخلص للفارسي ـ ليس فيها إجحاف ولا تنقّص. فالحق أن استطراد أبي علي مرهق في مواضع من «الحجّة» وبخاصة في أوائل الكتاب، فإنه يمضي بالقارىء من موضوع إلى موضوع، ومن مبحث إلى آخر، ومن مناظرة ورد إلى غيرهما من مسائل النحو والصرف التي كثير منها لا يتصل إلا عن بعد في القضية المتحدّث عنها[4]، ولولا هذا الإطناب

---

(١) غاية النهاية: ١: ٩٢.

(٢) (٣) المحتسب: ١: ٣٤ و ٢٣٦.

(٤) انظر كلامه عند احتجاجه على ﴿ءَأَنذرتهم﴾ في البقرة آية: ٦، إذ استغرق فيها (٣٤) صفحة (١: =

والاستطراد لكان كتاب «الحجّة» على النصف من حجمه الحالي.

ولا أبخس أبا علي حقّه، فإن كلامي انصبّ على أسلوبه مقارنة بأسلوب المهدوي، وإلا فإن لـ «الحُجَّة» قيمة علمية ومكانة معتبرة عند العلماء قديماً وحديثاً، وما نَسْخُ ابن غلبون (ت: ٣٩٩) له كاملاً بخطه، واختصار مكي القيسي[١] (ت: ٤٣٧)، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري[٢] (ت: ٤٥٥)، ومحمّد بن شريح الرعيني[٣] (ت: ٤٧٦) له إلا مظهر من مظاهر العناية والاحتفاء والتقدير لهذا الكتاب.

ب ـ احتواء «شرح الهداية» على أصول القراءات معلَّلاً لها، وهو شيء لم يتوفّر لكثير من كتب علل القراءات التي بين أيدينا، فنجد أن كتاب «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه (ت: ٣٧٠)، و «الحجّة» المنسوب له، و «علل القراءات» للأزهري (ت: ٣٧٠)، و «حجة القراءات» لابن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣) قد خلت من قسم الأصول والاعتلال لها.

ونجد الفارسي (ت: ٣٧٧) في «الحجة» قد علّل بعض الأصول أثناء كلامه على بعض الكلمات الخلافية، أو في مواضع مما أورده ابن مجاهد (ت: ٣٢٤) في كتاب «السبعة في القراءات». ويصادفنا مثل هذا الاتّجاه عند ابن إدريس (من أهل القرن الخامس) في «المختار» إذ يذكر ضمن سورة البقرة باب الهمز، والإدغام، والإمالة[٤] معلّلاً لها.

وقريباً منه ما نجده عند الشيرازي (ت: بعد ٥٦٥) في «المُوضَح» إذ صدَّره بعشرة فصول عامة، نحو: أسماء القراء، وفصل في الإدغام، وحروف المعجم[٥]، مع التعليل.

= ١٨٣ ـ ٢١٧ ط. الهيئة المصرية) ضمنها مباحث في معنى الكفر والشكر ومعنى السواء والتسوية وبعض الاشتقاقات وغير ذلك.

(١) انظر: معجم الأدباء: ١٩: ١٦٩.

(٢) انظر: بغية الوعاة: ١: ٤٨٨.

(٣) انظر: فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٤٢.

(٤) انظر: «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»: ٢/ب و ٤/أ.

(٥) انظر: «الموضح في وجوه القراءة وعللها»: ٢/أ ـ ٢٤/ب.

حـ ـ تصدير المهدوي «شرح الهداية» فصلاً في «معنى اختلاف القراء، وتأويل قول النبيّ ﷺ: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف)»، مما يعدّ من أفضل ما كتب في هذا الموضوع، وعلى شدّة اختصار هذا الفصل فقد لاقى استحساناً من بعض أهل العلم مما دفعهم إلى نقله أو حكايته عن المهدوي. وسبق أن أشرت إلى هذه النقول عند كلامي على حياة المؤلف[1]، وفي فصل «توثيق الكتاب»، من دراسة «شرح الهداية».

د ـ تضمن «شرح الهداية» طائفة صالحة من قواعد العربية، نحو:

١ ـ «ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمّة»[2].

٢ ـ «وليس من شأن العرب أن يجمعوا بين همزتين الأولى منهما متحركة، والثانية ساكنة»[3].

٣ ـ «العرب تستعمل عَمِي بمعنى: خفي»[4].

٤ ـ «إذْ حقها أن تضاف إلى الجمل»[5].

٥ ـ «الواو إذاتحركت بالضم فقد اطرد الهمز فيها»[6].

٦ ـ «الشيء إذا كثر استعماله كان بالتخفيف أولى من غيره مما لا يكثر استعماله»[7].

٧ ـ «الأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في أول الكلمة ولم يكن قبلها حرف معنى»[8].

٨ ـ «المصادر تقع مواقع أسماء الفاعلين وتعمل عملها»[9].

---

(١) في فصل: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

(٢) «شرح الهداية»: ٣١١.

(٣) نفسه: ٣٢٦.

(٤) نفسه: ٣٤٦.

(٥) نفسه: ٣٥٠.

(٦) نفسه: ٤٥٧.

(٧) نفسه: ٢٥١.

(٨) نفسه: ٤٢٨.

(٩) نفسه: ٤٢٩.

٩ ـ «ليس في الصفات ما هو على «فِعْلَى»»[١].

هـ ـ تولى المهدوي شرح مجموعة من الكلمات الغريبةِ أثناء توجيهه نحو:

١ ـ «ناقة دكاء: وهي التي لا سنام لها»[٢].

٢ ـ «الغيابة: ما غُيِّب عنك»[٣].

٣ ـ «والأيكة: البقعة ذات الشجر الملتف وجمعها أَيْكٍ»[٤].

٤ ـ «والجُذْوةُ: القطعة الغليظة من الحطب»[٥].

٥ ـ عرَّف الصَّعَر: «وهو داء يأخذ البعير في وجهه ورأسه»[٦].

٦ ـ «والخَمْط: كل شجرة مرة ذات شوك»[٧].

٧ ـ «والصعقة مثل الزجرة: وهو الصوت الذي يكون على الصاعقة»[٨].

٨ ـ «والعَرُوب: هي الغَنِجَة، وقيل: هي المتحببة إلى زوجها»[٩].

و ـ لقد كان لـ «شرح الهداية» أثر في استفادة بعض أهل العلم من المادة العلمية المركزة التي فيه. وتجلّت هذه الاستفادة بنقل ثلاثة من الأئمة رأي المهدوي في معنى اختلاف القراء وأنواعه، وفي شرح حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وقد وجد رأي المهدوي عندهم القبول والاستحسان، وهؤلاء الأئمة هم: أبو شامة المقدسي[١٠] (ت: ٦٦٥)، وابن الجزري[١١] (ت: ٨٣٣)، وابن حجر[١٢] (ت: ٨٥٢).

---

(١) «شرح الهداية»: ٥٢٣.

(٢) نفسه: ٣١٠.

(٣) نفسه: ٣٥٧.

(٤) نفسه: ٤٥٠.

(٥) «شرح الهداية»: ٤٦٢.

(٦) نفسه: ٤٧١.

(٧) نفسه: ٤٨٠.

(٨) نفسه: ٥٢٠.

(٩) نفسه: ٥٢٧ ـ ٥٢٨.

(١٠) انظر: المرشد الوجيز: ١٤٠ ـ ١٤٢.

(١١) انظر: منجد المقرئين: ٥٤ ـ ٥٥.

(١٢) انظر: فتح الباري: كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٩: ٢٥.

وظهرت قيمة الكتاب ـ أيضاً ـ باستفادة خمسة من علماء القراءات والتفسير والعربية بعض المسائل منه، وهؤلاء العلماء هم:

الشاطبي (ت: ٥٩٠) إذ نقل عنه في باب الاستعاذة[١]، ونصّ ابن الجزري على أن الذي ذكره الشاطبي في الاستعاذة هو من «شرح الهداية»[٢].

وابن أبي السداد المالقي[٣] (ت: ٧٠٥)، وأبو حيان الأندلسي[٤] (ت: ٧٤٥)، والسمين الحلبي[٥] (ت: ٧٥٦)، وابن الجزري[٦].

ومما يبرز قيمته وأثره في الأوساط العلمية ـ وبخاصة في الأندلس ـ رواية الشاطبي له عن اثنين من شيوخه، هما: علي بن عبد اللَّه بن النعمة (ت: ٥٦٧)، ومحمد بن يوسف بن سعادة (ت: ٦٠٠) [٧].

وحيث أتيت على أبرز معالم الكتاب التي تبين مكانته بين كتب الاحتجاج، لم أرَ كبير فائدة بعقد مقارنة أو مقارنات بين المهدوي وغيره ممن أَلَّفَ في هذا الموضوع، ولأن هذه المقارنة سيتركز معظمها في صور الاحتجاج المعروضة مما يضخم الدراسة بلا نتيجة كبيرة.

المبحث الثاني: مآخذ على «شرح الهداية»

شاء اللَّه أن يكون الحفظ لكتابه، وما من جهد بشري إلا ويتخلّله ويعتريه النقص والخطأ، وهذا شيء من لوازم الطبيعة البشرية، ولا يعني إهدار الجهود، ولا ازدراء الناس وغمطهم.

ولقد كان لي بعض المآخذ على «شرح الهداية» أذكرها في باب تقويم الكتاب،

(١) انظر: حرز الأماني: ١٠.
(٢) انظر: غاية النهاية: ١: ٩٢.
(٣) انظر: الدر النثير: ورقة: ٣٩/ب (مصورة الأزهرية).
(٤) انظر: البحر المحيط: ١: ١٩٧.
(٥) انظر: الدر المصون: ٣: ٥٠٠، ٤: ٦٤٠.
(٦) انظر: الفوائد المجمعة: ٢٦/ب، والنشر: ١: ٤٦٧ و ٤٨٢.
(٧) انظر: غاية النهاية: ١: ٥٥٣، ٢: ٢٨٨.

لا بقصد التشهير، واجِداً لأبي العباس عذره في بعض ما ذكره، إذ إنَّ الكتاب أملاه حسب مكنته بلا «تأمّل ولا انفراد»، ولا إضافة أو تنقيح، كيف وهو قد طلب الإعذار بقوله: «بعد الاعتذار من تقصير إن وقع، إذ الصواب مع عدم العصمة لن يكمل»[1]، وهذه المآخذ هي:

أولاً: أوهام في الآيات:

لما كان كتاب أبي العباس إملاء في مجالس متعدّدة وظروف مختلفة وقع فيه ـ سهواً ـ بعض الخطأ في آيات كريمة، منها:

أ ـ لفظة «البناء» ذكرت معرفة، ولم تأتِ في القرآن إلاَّ منكرة في موضعين[2].

ب ـ مثل المؤلف لكلمة «دنيا» منكرة، ولم ترد في القرآن كذلك، وإنما وردت معرفة[3].

حـ ـ وردت كلمة «الإسراف» بالسين والفاء[4]، والذي في القرآن ﴿الإشراق﴾ (ص) آية: ١٨.

د ـ لما تكلم على قراءة ابن عامر بنصب ﴿فيكون﴾ قال عن نصبه في سورتي النحل: ٤٠، ويّس: ٨٢: «فإنه نصبهما على العطف على ﴿أن يقول﴾[5]. فوحد الذي في السورتين، بينما الذي في النحل ﴿نقول﴾ بالنون، وما ذكره يصدق على الذي في يّس، فهو ﴿يقول﴾ بالياء.

هـ ـ لما أحال في سورة الفرقان آية: ١٧ على ما سبق في الكهف، قال: «وتقدم... و «يقول»[6]»، بينما الآية ﴿فيقول﴾ مقرونة بالفاء على قراءة من قرأ بالياء أو النون.

---

(١) «شرح الهداية»: ٤.

(٢) نفسه: ٦٤.

(٣) نفسه: ٩٢.

(٤) «شرح الهداية»: ١٥١.

(٥) نفسه: ١٧٩.

(٦) «شرح الهداية»: ٤٤٥.

و ـ لما أحال في سورة غافر آية : ٣٧، قال: «وتقدم ﴿صدّوا﴾»[١]، بينما اللفظ الذي فيه الخلاف في الآية هو : ﴿وصد﴾.

ثانياً: هفوات في القراءات:

أ ـ ذكر المؤلف أثناء كلامه على علل الإدغام أن «الضاد تتصل بمخرج الذال بسبب الاستطالة التي فيها»[٢]، ولعل هذا سبق لسان منه رحمه اللّه، إذ سبق أن قرر في الصفات أن الضاد تتصل بمخرج اللام[٣].

ب ـ حكى ـ رحمه اللّه ـ إجماع القراء على الإدغام في الراء واللام بغير غنة، وقد أوضحت أن المذكور ليس إجماعاً[٤].

حـ ـ ذكر: أن الرواة أجمعوا عن أبي عمرو على الاختلاس في ﴿فنِعمّا﴾ و ﴿يَهدّي﴾ وقد أوضحت أن ما ذكره هو المعروف عند المغاربة، إذ لم ينقلوا سواه، وقد نقل غيرهم الاختلاس كما أنه سمع عن العرب[٥].

د ـ وهم في قوله: «ومن قرأ بالتوحيد» يقصد ﴿الريح﴾ والصواب أنه لا أحد يقرأ مواضع الخلاف جميعاً بالإفراد[٦].

ثالثاً: توهم في النسبة:

أ ـ نسب إلى الأخفش مذهب إبدال الهمزة المضمومة المسبوقة بكسرة ياء محضة، وإبدال الهمزة المكسورة المسبوقة بضمة واواً محضة، وقد نبهت على هذا الإطلاق، وأن الذي في «معاني القرآن» للأخفش خلافه[٧].

ب ـ ذكر أن «أبا إبراهيم» من الرواة عن اليزيدي، والصواب أنه إبراهيم[٨].

---

(١) نفسه: ٥٠٥، وانظر: الصفحات: ٤٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٧، ٤١٤.
(٢) نفسه: ٨٢.
(٣) انظر: نفس المرجع: ٧٩.
(٤) نفسه: ٩٢.
(٥) «شرح الهداية»: ١٦٧.
(٦) نفسه: ١٨٦.
(٧) «شرح الهداية»: ٦٠ ـ ٦١.
(٨) نفسه: ٩٤.

حـ ـ وهم ـ رحمه اللَّه ـ في نسبة حذف إحدى التاءين من نحو «تتظاهرون» إلى سيبويه، فذكر أن مذهبه حذف الأولى، والصحيح أن مذهبه حذف الثانية كما في الكتاب (٤ : ٤٧٦)، وأن حذف الأولى هو مذهب الكوفيين خلافاً لما ذكر المؤلف[١].

رابعاً: ضعف بعض وجوه الاحتجاج، وتظهر صورته فيما يلي:

١ ـ عدم قوة الصناعة اللغوية: هناك كثير من وجوه القراءات تتضح وتظهر عللها بواسطة اللغة، وقد كان أبو العباس موفقاً في معظم ما ذكره من الوجوه الإعرابية، وقد أورد بعض الوجوه الضعيفة وردها، نحو: تضعيفه قول أبي عبيدة والأخفش في كون ﴿وأرجلكم﴾ مخفوضاً على الجوار على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة[٢]. وتضعيفه تقدير كون ﴿يعقوب﴾ في محل جرّ على قراءة ابن عامر وحفص وحمزة[٣].

ومع هذا فقد وجدت بعض الوجوه ردّها أهل العلم، منها:

أ ـ رد سيبويه وأبو حيان كون ﴿نِعِم﴾ ـ بكسر النون والعين ـ أصلها ﴿نِعْم﴾ بكسر وسكون، وهو وجه من وجهين ذكرهما المؤلف[٤].

ب ـ في قراءة ﴿لمّا﴾ بتشديد الميم ذكر خمسة أوجه:

الثاني: «أن يكون الأصل لمَنْ ما فقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم التي بعدها، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن وهي المبدلة من النون فبقي ﴿لما﴾، وقد ردّه الزجاج[٥].

الرابع: «أن يكون أصلها «لَمّاً» بالتنوين مصدر لممت الشيء لمّاً أي جمعته جمعاً ـ وقد قرىء بذلك في غير السبعة ـ ثم حذف التنوين على حمل الوصل على الوقف». وقد استبعد مكي هذا الوجه، وضعفه ابن الأنباري والعكبري[٦].

---

(١) نفسه: ١٧٣.

(٢) نفسه: ٢٦٤.

(٣) نفسه: ٣٥٢.

(٤) «شرح الهداية»: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٥) (٦) انظر: «شرح الهداية»: ٣٥٤.

حـ ـ ضعف مكي الوجهين اللذين ذكرهما المؤلف بـ «قيل»[1] في قراءة قنبل ﴿رَأَهُ﴾ العلق: ٧.

د ـ ذكر ـ رحمه اللَّه ـ أثناء توجيهه قراءة حمزة والكسائي ﴿لنُثْوِيَنَّهم﴾ أن ثوى «لا يتعدّى إلى مفعول إلا بحرف جر»، وفي الصحاح والقاموس خلاف ما ذكر[2].

٢ ـ تقوية واستحسان بعض القراءات على بعض:

صدرت من المهدوي عبارات تفضيل وترجيح قراءة على أخرى، وقد ذمّ وعاب أهل العلم هذا المسلك. قال النحاس ـ ردّاً على الفراء ـ: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألّا يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبيّ ﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة رضي اللَّه عنهم ينكرون مثل هذا»[3]. ونقل الزركشي عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام فضّلت الأقوى، وهو حسن»[4].

فمن عبارات المهدوي في هذا الموضوع قوله: «والقراءة بالصاد (يقصد في ﴿الصرٰط﴾) أحسن من المضارعة بالزاي»، و «فرد ما اختلف فيه (يعني الإسكان)، إلى ما أجمع عليه أولى»، و «من اختلس (يعني في ﴿أَرْنا﴾ فهو استخفاف أيضاً، وهو أحسن من الإسكان»، و «القراءة الأولى (يعني ﴿أَحْصَنَّ﴾ بفتح الهمزة والصاد) أقوى»، و «وإخفاء الحركة (في ﴿لا تَعدُّوا﴾) أحسن لما في ذلك من الجمع بين الساكنين»، و «ضم الميم (يعني في ﴿مُجْريٰها﴾) أقوى»، و «فقراءة من قرأ ﴿يقْنِط﴾ أقيس، لأنهم أجمعوا على ﴿قَنَطوا﴾ أنه بفتح النون»، و «فرد هذا الحرف إلى عامة ما جاء عليه القرآن أولى»[5]. يقصد أن قراءة ﴿أهلكنٰها﴾ أولى من ﴿أهلكتُها﴾ في الحجّ آية: ٤٥.

---

(١) انظر: نفس المرجع: ٥٥٥.
(٢) نفسه: ٤٦٥.
(٣) اعراب القرآن: ٥: ٦٢.
(٤) البرهان في علوم القرآن: ١: ٣٣٩.
(٥) انظر: «شرح الهداية» على الترتيب: ١٧، ١٦٧، ١٦٨، ٢٥٠، ٢٦٠، ٣٤٦، ٣٧٦، ٤٣١.

٣ ـ الإيهام بأن بعض القراء يقرؤون بأقيستهم:

نحو قوله: «وقد جاء عن حمزة أنه كان إذا رأى الكلمة يتغير معناها أو يقع فيها اللبس مع التخفيف حقق ولم يخفف»[١]. وقوله: «وكان أبو عمرو يعتبر في أغلب الأمر طول الكلمة، فإذا طالت الكلمة أسكن الياء»، و «إسكان أبي عمرو الكاف في ﴿أكلها﴾ خاصة لطول الكلمة»، و «أن أبا عمرو خص بالتخفيف ما اتّصل بضمير الجماعة (نحو ﴿رسلنا﴾) دون غيره لطول الكلمة»، وقوله: «واحتجّ أبو عمرو في الموضع الذي خالف فيه في الشورى فقرأه ﴿يَبْشُر﴾ بأن قال: لما لم تأت بعده الباء كما جاءت في المواضع الأُخر نحو: ﴿يُبَشِّرك بيحيىٰ﴾ و ﴿نُبَشِّرك بغلـٰم﴾كانت هذه اللغة أولى به»[٢].

فانظر إلى هذه الأقاويل التي أوردها، والتي توهم بأن حمزة وأبا عمرو قرءا بأقيسة واختيارات على مذاهب اللغة دون اتّباع للرواية. فكان الأولى بأبي العباس ـ رحمه اللّٰه ـ ألا يورد هذه الأقاويل لأنها موهمة، ولأن الاحتجاج بها نوع من التكلّف لوجوه القراءة في غيره غنية وكفاء عنه.

ثم إن المؤلف ـ رحمه اللّٰه ـ قال عن حمزة: «وكذلك حمزة رضي اللّٰه عنه لم يقرأ إلا بما قرأه على شيوخه»[٣].

وقال عن أبي عمرو: «وقد كان ـ رحمه اللّٰه ـ متّبعاً للآثار على اتّساع علمه بالعربية»[٤].

ورُوِيَ عن حمزة أنه قال: «ما قرأت حرفاً إلا بأثر»، وشهد له بذلك سفيانُ الثوري[٥].

«وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: من يقول «مُرْية»؟ قال: بنو تميم» قلت: أيهما أكثر في العرب؟، قال: مُرْية، قلت: فلأي شيء قرأت ﴿مِرْية﴾؟، قال:

---

(١) المرجع السابق: ٦٩.

(٢) انظر: «شرح الهداية» على الترتيب: ١٦٠، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٠.

(٣) انظر: «شرح الهداية»: ٤١٦.

(٤) «شرح الهداية»: ٨٩.

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٧٥ ـ ٧٦، وجمال القراء: ٢: ٤٧١، وتهذيب التهذيب: ٣: ٢٨.

كذلك أُقرِئتُها هناك، يعني بالحجاز»[1].

فانظر إلى حال هؤلاء الأئمة الذين أجمعت الأمة على قبول قراءاتهم، وعن ماذا يصدرون.

فالأثر ديدنهم، والرواية طريقتهم، وإعمال أنفسهم بحفظ ما تلقّوه مسلكهم.

فهذه الأقاويل التي ساقها ـ مع ما ذكرت مما يعارضها ـ إن صحت تحمل على أن بعض الأئمة أعملوا عقولهم في بيان علّة القراءة ووجهها، لا أنهم اخترعوا وابتدعوا.

٤ ـ الولوج في تضعيف جملة من القراءات:

لقد وقع أبو العباس ـ رحمه اللّه ـ في تضعيف واستبعاد نحو اثنتي عشرة قراءة صحت وتلقيت بالقبول ـ وقد أوضحت بالتفصيل هذه القضية عند كلامي على موقفه من القراءات ـ فكان أثر هذا العمل أن انعكس على وجوه تلك القراءات فبدت ـ الوجوه ـ ضعيفة غير مقبولة ولا مستساغة.

خامساً: إقحام الأقوال الضعيفة أو الموضوعة في التفسير:

من المآخذ على الكتاب أنه حوى مجموعة من نخالة التفسير، وقد كان المؤلف ـ رحمه اللّه ـ في غناء عن إيرادها وذكرها، فمن ذلك:

أ ـ ما ذكره في سورة الأعراف عند قوله تعالىٰ: ﴿جعلا له شركاء﴾: ١٩٠، من قصة حمل حواء وإتيان إبليس إليها في صورة ملك، وطلبه منها أن تسمّي حملها ـ إن ولد كخَلْقها ـ باسمه، فسّمته فمات، وقد أوضحت تضعيف ابن كثير لها، وذكرت أن الرزاي ردّها من ستّة وجوه[2].

ب ـ قوله بنُبوّةِ أخوة يوسف عليه السلام، وقد أوضحت أنه لا دليل على ذلك من أقوال العلماء[3].

---

(١) انظر: جمال القراء: ٢: ٤٥٠.
(٢) انظر: «شرح الهداية»: ٣١٧ ـ ٣١٨.
(٣) المرجع السابق: ٣٥٨.

حـ ـ نقله أن معنى ﴿يعصرون﴾ بيوسف: ٤٩: «ينجون» ـ وهو قول أبي عبيدة ـ وذكرت ردّ الطبري له لمخالفته قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين[١].

د ـ تفسيره قول اللّه تعالىٰ: ﴿السجل﴾ في الأنبياء: ١٠٤، بأنه اسم رجل كان يكتب للنبيّ عليه السلام، وذكرت أن ابن جرير ردّه، وأن ابن كثير بيّن أنه منكر جداً، ونقل تصريح المزي بوضعه[٢].

هـ ـ تفسيره ﴿وإذْ أسرّ النبيّ إلى بعض أزوٰجه حديثاً...﴾ التحريم: ٣، بأن الحديث هو: إسرار النبيّ ﷺ إلى حفصة أن الخليفة من بعده أبو بكر، وأن الخليفة من بعد أبي بكر عمر، وأمرها أن تكتم ذلك، فأخبرت به عائشة، فأطلع اللّه نبيّه على ذلك، وذكرت تضعيف ابن حجر لهذا، وإشارة السيوطي لضعفه[٣].

سادساً: موقفه من صفة العَجَب على قراءة حمزة والكسائي في سورة الصافات في قوله تعالىٰ: ﴿بل عَجِبْتُ﴾ آية: ١٢، حيث لم يجوِّز وصف اللّه بذلك بناء على أن إضافة العجب إلى المخلوقين معناه: أن يفجأ الإنسان أمر لم يكن يعلمه فيعجب منه. فحمل المعنى على وجه التسوية بين الخالق والمخلوق. وقد أوضحت مذهب أهل السنّة والجماعة في آيات الصفات عموماً، وما قالوه في صفة العجب خصوصاً[٤].

ويلتحق بهذه المسألة وصف المؤلف اللّه بصفة «القديم»، وقد أوضحت أن هذا اللفظ ليس من أسماء اللّه وصفاته، وإنما هو من استعمال المتكلمين[٥].

سابعاً: **عدم استيفائه فرش الحروف**، وقد فَصَّلْتُ القول في هذا عند كلامي على موقفه من القراءات.

---

(١) نفسه: ٣٦٢.
(٢) نفسه: ٤٢٧.
(٣) نفسه: ٥٣٥.
(٤) انظر: «شرح الهداية»: ٤٨٩ ـ ٤٩٠.
(٥) نفس المرجع: ٤٨٨ ـ ٤٨٩. وورد لفظ «القديم» في حديث أسماء الله الحسنىٰ عند ابن ماجه ـ السنن: ٢/ ١٢٧٠ ـ، وإسناده ضعيف.

ثامناً: عدم نسبة كثير من الأقوال لأصحابها، وتصديره مجموعة منها بـ «قيل»، وعدم إشارته ـ أحياناً ـ إلى أن ما ذكره هو قول لأحد، وقد قمت بنسبة ما أمكنني من الأقوال إلى أصحابها كما هو مبين في تعليقاتي على النص.

تاسعاً: وهم المؤلف ـ رحمه الله ـ في إنشاد بيت ابن ميّادة الذي رقمته بالرقم (٤٧)، وقد أوضحت هذا عند كلامي على الشواهد الشعرية في منهج المؤلف.

عاشراً: عدم التزام المؤلف في سرده آيات الخلاف في السور ترتيب المصحف، فحصل تقديم وتأخير في نحو (١٤) أربعة عشر موضعاً، فقُدمت آيات حقها التأخير وبالعكس.

وقد حرَصت على إبقاء النص على ما هو عليه للأمانة العلمية، إلا في بعض المواضع حيث أجد في النُسخ المساعدة ترتيباً حسب تسلسل آيات السورة فأثبته خلافاً لما في نسخة الأصل، لأنه الترتيب الصحيح والمعهود، وأشير إلى ذلك في الحاشية.

عاشراً: حروف الزيادة:

وردت في «شرح الهداية» ألفاظ حكمت على بعض الحروف الواردة في القرآن بالزيادة. وهذه الحروف هي: ما، ولا، والفاء، والباء، ومن، واللام، والألف واللام مجتمعتين. وقد أطلق أبو العباس القول بزيادة هذه الحروف السبعة في نحو (١٦) ستة عشر موضعاً. والأولى ترك مثل هذه اللفظة في كتاب اللّه عزّ وجلّ، لأن كلام اللّه منزّه عن الزيادة وما لا فائدة فيه.

وقد نصّ الإمام داود الظاهري (ت: ٢٧٠) على منع إطلاق الزائد على بعض الحروف القرآنية[١].

قال الزركشي: «والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب اللّه، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه بالمقحم»[٢].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٢: ١٧٨.
(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣: ٧٠.

ولكن أكثر النحاة على جواز إطلاق هذا اللفظ ووقوعه في القرآن الكريم، لأن مرادهم بالزيادة ما جاء لغرض التقوية والتأكيد، لا أن اللفظ مهمل ولغو.

قال ابن يعيش: «لأن قولنا زائد ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتّة بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح»(١).

فإطلاق النحاة للفظ الزيادة يريدون به من حيث الصناعة الإعرابية المحضة، لا أنه لا يؤدي معان بلاغية في الكلام، لأن زيادة المبنىٰ ـ قطعاً ـ تدلّ على زيادة المعنى.

فمقصد المؤلف بالزيادة إنما مجرد الاصطلاح النحوي المبني على نظرية العوامل والمعمولات، وكان الأولى به ـ رحمه اللَّه ـ أن يتجنّب هذا التعبير كما تجنّبه جماعة من المفسرين والنحاة ـ تأدبّاً مع كتاب اللَّه تعالىٰ ـ إلى التعبير بالصلة أو التوكيد(٢).

وصف النسخ

لقد اعتمدت في تحقيقي على أربع نسخ توفرت لي:

النسخة الأولى (الأصل):

وهي مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة كوبرلي زاده في استنبول، وقد تكرّم بإهدائي صورة منها الأستاذ الشيخ المقرىء أيمن سويد العباسي حفظه اللَّه.

وهي نسخة قيّمة كتبت بخط مغربي حسن مشكول إلا في آخرها كتبت سورة البلد وسورة الشمس والاختلاف الواقع في سُوَر: البيّنة والتكاثر والهمزة وقريش والمسد، وشطر من شرح التكبير بخط مشرقي جميل. ولعل هذا الاختلاف في الخط ـ آخر النسخة ـ يرجع إلى ترميم حصل لها بدلالة أني أجد قول المهدوي: «القول فيما اختلفوا فيه» كتب بخط مشرقي، وتكملة الكلام: «من سورة العلق إلى آخر

---

(١) شرح المفَصّل: ٨: ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز: ٢: ١٢٧٩. وانظر مسألة حروف الزيادة في المراجع السابقة، وفي كتاب أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم: ٣٠٦ ـ ٣٢٨.

القرآن» كتب بالخط المغربي.

والنسخة عليها تصحيحات مهمة في بعض الهوامش، كما يوجد في حواشيها بعض التعليقات المفيدة.

ويكثر في ثنايا الكلام الدارة المنقوطة مما يدلّ على المقابلة وأنها مقروءَة مصححة. ويوجد في مواضع منها رمز: هـ مما يدلّ على انتهاء الكلام عندها. ومن الملحوظ في كتابة هذه النسخة أن ناسخها لا يكتب الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف ـ أحياناً ـ نحو: ياء والأنبياء، فيصورها: يا والأنبيا، كما يهمل وضع الهمزة المتوسطة المرسومة على واو أو ياء، نحو: يؤدي ويؤخذ ولئلا، فيصورها: يودي ويوخذ وليلا. ومن الملحوظ في كتابة هذه النسخة ـ أيضاً ـ أن الهاء المتوسطة في الكلمة تكتب قريبة من التاء إلا أنها تمدّ من أسفل قليلاً.

وهذه النسخة ـ كما قلت ـ محفوظة في مكتبة كوبرلي زاده في استنبول تحت رقم: (٢٠) عمومي وعنوانها: «كتاب شرح الهداية في القراءات السبعة[١] المشهورة» نسخت عام (٥٣٥) في شهر ربيع الآخر بدون ذكر اسم الناسخ.

وتقع في (١٦٦) مئة وست وستين ورقة، والورقة فيها (٢١) واحد وعشرون سطراً، متوسط الكلمات (١٢) اثنتا عَشْرة كلمة في السطر الواحد، ومقاس الورقة (١٧ × ٢٣ سم).

وهذه النسخة برواية أخص تلاميذ المهدوي غانم بن وليد المخزومي (ت: ٤٧٠) وقوبلت عام (٧٦٧) على نسخة قرئت على الإمام أبي القاسم بن فِيْرُّه الشاطبي (ت: ٥٩٠) بروايته عن شيخيه أبي الحسن علي بن عبد اللّه بن النعمة[٢]

---

(١) قاعدة مخالفة العدد للمعدود يجب التزامها حال تقدم اسم العدد، أما إذا تأخر ـ كما هنا ـ جاز إجْراء القاعدة وتركها. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤: ٦١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢: ١٣٥. وقد علل السيوطي هذه المسألة بقوله: «والنكتة في اثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس، لأن المذكر أصل وأسبق، فكان بالعلامة أحق ولأنه أخف وأبعد عن إجتماع علامتي تأنيث». همع الهوامع: ٢: ١٤٩.

(٢) له ترجمة في غاية النهاية: ١/ ٥٥٣.

(ت: ٥٦٧)، وأبي عبد اللَّه محمد بن يوسف بن سعادة[١] (ت: ٦٠٠)، وإليك نصّ السماع:

«قوبلت هذه النسخة وهي «شرح الهداية» على نسخة قرئت على الإمام العلامة أبي القاسم بن فِيْرُّه الرعيني ثم الشاطبي رحمه اللَّه، وأخبر عفا اللَّه عنه بجميع الكتاب المذكور عن القاضي أبي عبد اللَّه محمد بن يوسف بن سعادة، وعن المقرىء أبي الحسن المعروف بابن النعمة وغيرهما، قال: وأخبروني به عن المحدث أبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن عتاب[٢] عن الراوية الأديب أبي محمد غانم بن وليد بن عمر المخزومي عن مؤلفه أبي العباس أحمد بن عمار المعروف بالمهدوي.

وكان الفراغ من المقابلة الرابع والعشرون[٣] من شهر رمضان المعظّم سنة سبع وستين وسبعمئة». ورجال هذا السماع أئمة معتبرون لهم قدم راسخة في علوم القرآن، مما يؤكد قيمة النسخة.

ولعل في الأوصاف الآنفة لهذا النسخة برهاناً كاشفاً لتقديمها واعتمادها أصلاً في إقامة نص المؤلف.

يبقى أن أشير إلى أن هذه النسخة مع نفاستها لم تخل من مواضع سقط يسير استدركتها من النُّسخ المساعدة مثل السقط في ورقة: ٩٨/ب، ١٠٠/ب، حيث سقطت ترجمة ﴿سكرت﴾ بكمالها، وذلك ترجمة ﴿ورَجْلِك﴾ ورقة: ١٢٤/ب.

وهذه النسخة في أسفل صفحة العنوان منها تملكات لم تظهر لي بجلاء، اتّضح لي: «الحمد للَّه: قول ميسورهما الفقير إلى اللَّه سبحانه وتعالىٰ إبرٰهيم بن محمد من هذ هذا الكتاب شتريا العشر علىٰ اعو الشيخ».

---

(١) له ترجمة في غاية النهاية: ٢: ٢٢٨. (ونص ابن الجزري أن الشاطبي روى «شرح الهداية» عنهما).

(٢) له ترجمة في الصلة: ٢: ٣٤٨، والديباج المذهب: ١٥٠، وطبقات المفسرين: ١: ٢٨٥.

(٣) كذا في السماع، والصواب: «والعشرين».

النسخة الثانية:

نسخة مصوّرة من الخزانة العامة بالرباط برقم: (١٣٩)/ مخطوطات الأوقاف وأصلها من مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت، محفوظة في معهد المخطوطات العربية (القاهرة) تحت رقم ١٦٤/ ٣٥، صَوَّرتْ الجامعة الإسلامية بالمدينة صورة منها محفوظة في قسم المخطوطات برقم: (٤٣٦٨) فلم.

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخي جيد في مدينة حلب في شهر رجب سنة (٥٦٣) بدون ذكر اسم الناسخ.

وتقع في (١٣٩ ـ بعدّي) مئة وتسع وثلاثين ورقة، الورقة فيها (٢١) واحد وعشرون سطراً، في السطر إحدى عشرة كلمة، ومقاس الورقة: (١٧ × ٢٥,٥ سم).

وناسخ هذه النسخة يظهر أن ثقافته عادية فضلاً أن يكون من أهل القراءات، ومن أدلّة هذا الزعم أنه يترك ـ كثيراً ـ نقط بعض الأفعال التي تحتمل الخطاب أو الغيبة. كما أجده يؤنث الأفعال المسندة لمذكر، ويذكر الأفعال المسندة لمؤنث.

ومن الملحوظ في هذه النسخة أن الناسخ يترك الهمزة المتطرفة بعد ألف، نحو: السماء والياء، أو تجده يضع مدة على الألف، نحو: مآ سواء وضع الهمزة أم لم يضعها، كما يبدل همزة اسم الفاعل ياء نحو: الحايل والجايز، وقد اصطلح بهذه الصورة: د، دلالة على انتهاء الكلام.

والنسخة لا يوجد عليها سماعات أو ما يدلّ على أنها قد قوبلت، إلا ما أجده في فرش الحروف من ذكر أسماء القراء الذين لم يسمهم المهدوي في الحاشية، وهو عمل ظاهر بأنه من قارىء لها بدلالة مغايرة خط هذه التعاليق الهامشية ـ التي انتهت بعد أوراق قليلة من سورة البقرة ـ لخطّ الصلب. وقد وقع فيها خلط في الترتيب من ورقة (٥٩ ـ ٦١)، وكان على النحو التالي:

بانتهاء ورقة (٥٩/أ) انتقل الكلام إلى (٦٠/ب) ثم (٦١/أ) ثم رجع إلى (٥٩/ب)، ثم انتقل إلى (٦٠/أ) ثم إلى (٦١/ب).

وهذه النسخة يكثر فيا ذكر «فصل» عنواناً في مباحث الأصول، وهو شيء

لا يوجد في نسخة الأصل ولا «م» ولا «ر»، لذلك لم ألتزمه ولم أنبّه عليه، وعنونت بالفصل بما جاء في الأصل.

وعُنْوِنَتْ بـ «كتاب الموضح في تعليل وجوه القراءات»، وعلى صفحة العنوان تَمَلُّكُ صورته: «ملك للّه... أحمد بن محمد بن ناصر كان اللّه له آمين». وآخر في أسفلها، وصورته: «من كتب الفقير إلى مولاه عبد الرزاق بن حمزة الحنفي[1]. ملكه في عاشر شهر رمضان سنة (٨٣٣) من عبد الكريم الكتبي».

وقد رمزت لهذه النسخة برمز: «ن».

النسخة الثالثة:

نسخة مصورة من الخزانة الملكية (الحسنية) بالرباط برقم: (١٥٢٤)، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم: (٤٣٦٧) فلم.

وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي عادي، فُرِغ من نسخها يوم الأربعاء قرب الزوال عام (١١٤٧)[2] على يد الحسين بن علي المطاعي (؟).

وتقع في (١٤١ ـ بعدِّي) مئة وإحدى وأربعين ورقة، الورقة فيها اثنان وعشرون سطراً، في السطر الواحد عشر كلمات على التقريب، ومقاس الورقة: (١٥,٥ × ٢٠,٥ سم).

وهذه النسخة وإن كانت آخر النسخ كتابة إلا أن فيها قدراً كبيراً من حسن الكتابة والبعد عن الأخطاء، كما أن على حواشيها بعض التعليقات المفيدة وبعض التصويبات.

---

(١) من طرابلس ومن علماء القراءات، اختصر «غاية النهاية» لابن الجزري، توفي بعد (٨٦٠). انظر: الأعلام: ٣: ٣٥٢.

(٢) جاء في طرف الورقة الأخيرة: «شعر الكتاب، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد كاشف الغمة عن الأمة سيدنا نبي الرحمة وعلى آله وسلم تسليماً، وذلك صبيحة يوم الاثنين السادس عشر من رجب أربعة وسبعين وخمسمئة». فهل هذا التاريخ لنسخة نقلت هذه النسخة عنها؟، أم أن هذه النسخة قوبلت على نسخة كتبت بهذا التاريخ؟، وقد رجعت لمادة (شعر) في المعاجم لأتهدَّىٰ إلى المعنى المراد هنا فلم أستطع القطع، ورأيت من معاني (شعر): درىٰ واطلع عليه، وملك عبيداً، وعقله. وأفادني الأخ الباحث عبد الهادي حميتو أنَّ هذا التعبير مستخدم كثيراً في ختام المخطوطات، ويدلُّ على تمام الاطلاع على النُّسخة، وانتهاء النَّسْخ. والله أعلم.

ومما يجدر أن أُسجِّلَه عن هذه النسخة أنها ضمّت في صلبها ترجمة قوله تعالىٰ: ﴿عن ساقيها﴾ في سورة النمل، بينما كانت هذه الترجمة في حاشية الأصل وسقطت تماماً من «ن».

وهذه النسخة لم تخل من سقط في بعض المواضع، وقد اشتركت هي ونسخة «ن» بسقوط شرح التكبير بكماله منهما.

وعنوانها: «مختصر في شرح الهداية في وجوه القراءات السبع»، وعلا هذا العنوان ما صورته: «وما توفيقي إلا باللّٰه عليه توكّلت وإليه أنيب حسبي اللّٰه ونعم الوكيل».

وصفحة العنوان خلت تماماً من أَيَّةِ تملّكات أو سماعات.

وقد رمزت لهذه النسخة برمز: «م».

النسخة الرابعة:

هي نسخة مصوَّرة عن النُّسخة الأصلية المحفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم: (٣٧).

وتقع في (٢٢١ ـ بعدّي) مئتين وواحدٍ وعشرين ورقة، والورقة فيها واحدٌ وعشرون سطراً، وفي السطر ثماني كلمات على التقريب.

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخيّ جميل مَشْكول، في يوم الجمعة الثالث من شهر جمادىٰ الأُولى من شهور سنة (١١٤٢ هـ).

والناسخ هو: محمد بن عبد الرحمٰن السَّلموني (؟)، وقابلها وصححها في التاريخ المذكور.

وهي نسخة قيِّمة تامَّة، وردت فيها ترجمة قوله تعالى: ﴿عن ساقيها﴾ في سورة النمل بتمامها. وتتفق ـ هذه النسخة ـ مع نسخة (الأصل) في كثير من المواضع، مما يرجّح لديّ أنها نقلت عن نسخة منقولة من نسخة الأصل.

ولم أقل نسخت عن نسخة الأصل؛ لأن ترجمة ﴿عن ساقيها﴾ لا توجد في صُلْب نسخة الأصل، كما أَنَّ عنوان هذه النسخة يتقارب مع عنوان نسخة الأَصل،

مما يرجِّح احتمالي هذا.

وهذه النسخة لم تخل من مواضع سقط ـ أحياناً ـ نادرة لا تعدو الكلمات، وفيها رطوبة في أسفل بعض صفحاتها مما جعل صور تلك الصفحات لا تتضح.

ويوجد في حواشيها بعض التصحيحات، لعلها بخط الناسخ عندما قابلها وصحَّحها. وعنوانها: «شرح الهداية في القراءات السبع»، ولا يوجد عليها أيُّ سماع أو تملُّك.

وقد رمزت لها برمز: «ر».

منهـج التحقيـق

اقتضى عملي في التحقيق القيام بأمرين:

الأول: إقامة نص المؤلف على وجه يطابق النحو الذي أملاه أو يقاربه.

واقتضى هذا الأمر الاعتماد على أكثر من نسخة في ذلك لكشف إبهام أو تكميل طمس أو نقص، وإن كنت اعتمدت نسخة عددتها أصلاً.

وقمت بدراسة النسخ وأهميتها، ومن جرّاء هذه الدراسة اعتمدت النسخة التركية أصلاً في إثبات النص، لاعتبارات اتّضحت من خلال ما قدمته في وصفها.

ثم قمت بمقابلة النسخ ـ الأربع ـ بمعاونة بعض الإخوة وأثبت الفروق في بطاقات.

ثم أكملت نسخ الكتاب ـ وكنت قد باشرت نَسْخَه قبل حصولي على نسخة الأصل ـ، وبعد نسخه قابلت النَّسْخ مرة ثانية على نسخة الأصل.

وقد اتّبعت في إثبات النص المنهج الآتي:

١ ـ إثبات كل ما ورد في الأصل على ما هو عليه، إلا إذا كان خطأً قرآنياً فأثبت نصه الصحيح[١]، أو كان الذي في نسخة الأصل خطأً واضحاً من حيث اللغة

---

(١) وقد بلغت المواضع التي أصلحت فيها الأخطاء القرآنية ـ مع اتّفاق النسخ الأربع على الخطأ ـ أربعة مواضع. انظر الصفحات التالية: ١٣٧، ١٥١، ٢٨١، ٥٣٠.

وغيرها، فأثبت الصواب من النُّسَخ «ن»، «م»، «ر» أو إحداها. وقد بلغت المواضع التي أثبت فيها خلاف ما في نسخة الأصل قَرَابة (٤٩) تسعة وأربعين موضعاً، بعد أن أجريت عليها دراسة في نهاية التحقيق.

٢ ـ أثبت ألفاظ تمجيد اللَّه والثناء عليه من الأصل، وكذلك صيغ الصلاة على النبيّ ﷺ، والترضي والترحم، وتركت ما في النُّسَخ «ن ، م ، ر».

٣ ـ أضفت السقط الواقع في الأصل من النُّسَخ المساعدة، كما أضفت بعض الألفاظ التي رأيتها تكمل الكلام أو توضحه منها واضعاً ذلك كلّه بين معقوفتين، مشيراً له في الحاشية، وقد أضفت كلمة ليست في النسخ بين معقوفتين لاقتضاء السياق ذلك[1].

٤ ـ أشرت في الحاشية لاختلاف النسخ في الفروق الجوهرية نحو اختلاف المعنى، أو السقط، أما الفروق التي لا أثر لها فلم أثبتها في اختلافات النسخ لعدم الفائدة منها، ولئلا أثقل الحواشي بالتعليقات الباردة.

٥ ـ راعيت حواشي النسخ وبخاصة نسخة الأصل، فإن كانت تصحيحاً يدلّ على أنه من الأصل، كقوله: أصل أثبتّه في الصلب. وإن كان غير ذلك من تنبيه أو استدراك أو تكميل للمراد أشرت لذلك في الحاشية.

أما الأمر الثاني الذي اقتضاه التحقيق، هو: خدمة النص، وتمثل بما يلي:

١ ـ خرجت الآيات القرآنية المنفردة ـ وهي التي وردت في موضع واحد ـ في صلب النص واضعاً إيَّاها بين معقوفتين. أمّا الآيات والألفاظ القرآنية التي تكرر ورودها في المصحف مرتين أو أكثر فخرّجتها في الحاشية مكتفياً ـ غالباً ـ بالعزو لموضعها الأول. كما أني خرجت في الحاشية ـ أيضاً ـ الأمثلة المسرودة في كلمات متتابعة سواء تفرّدت هذه الكلمة في الورود في المصحف أم تكرّرت. أمّا إذا تكررت اللفظة القرآنية المتحدث عنها في الفقرة الواحدة أو المسألة نفسها فأكتفي بتخريجها الأول سواء في الصلب أم في الحاشية.

---

(١) انظرها، ص: ٤٠.

وفي فرش الحروف ـ السور ـ اكتفيت بوضع رقم الآية بين معقوفتين إن كانت من السورة المشروحة، أما إن كانت من غيرها فعلى ما قدّمته.

٢ ـ وثّقت جميع القراءات السبع التي ذكرها المؤلف سواء سمّى أصحابها أم لم يسمّهم من كتب القراءات السبع والعشر المعتبرة حال موافقتها لما في «الهداية»، أما عند الاختلاف فكنت أوثق من «الفوائد المجمعة» و «النشر» و «تقريب النشر»، و «تحصيل الكفاية». كما كنت أذكر نظائر الكلمات القرآنية المختلف فيها بين السبعة في أول موضع ترد فيه إذا علمت أن المؤلف سيحيل إلى هذا الموضع قراءة واحتجاجاً.

٣ ـ عقدت في نهاية بعض السور تنبيهاً ذكرت فيه الكلمات القرآنية المختلف فيها بين القراء السبعة، لأن المؤلف ترك ذكرها بالكلية.

٤ ـ ضبطت بالحروف جميع القراءات التي أوردها المؤلف في فرش الحروف.

٥ ـ اعتمدت في ترقيم الآيات على العدد الكوفي، وهو العدد المثبت في المصحف المكتوب برواية حفص.

٦ ـ نبهت على الكلمات التي وقع خلاف في رسمها بين مصاحف الأمصار التي بعثها إليها عثمان بن عفان رضي اللّه عنه.

٧ ـ قمت بتخريج القراءات الشاذّة والتفسيرية التي ذكرها المؤلف من الكتب المعنية بذلك.

٨ ـ عزوت جميع الأحاديث والآثار وأسباب النزول الواردة في الكتاب إلى مصادرها المعتبرة، وتكلّمت على بعضها صحة وضعفاً عند اقتضاء المقام لذلك، مستعيناً بأقوال أئمة النقد والحديث.

٩ ـ ترجمت الأعلامَ المذكورين في الكتاب أوّلَ موضع يردون فيه بما يزيل الإبهام عنهم، مقتصراً على أهم عناصر الترجمة.

١٠ ـ قمت بتخريج الشواهد الشعرية من مصادرها المعتبرة كالدواوين والمعاجم وكتب اللغة والأدب، ورقمتها، وبينت الشاهد ووجه الاستشهاد به إذا لم

يذكره المؤلف، وشرحت غريب الأبيات، وعَنِيْتُ ببيان خلاف روايات الشاهد.

١١ ـ وثقت الأقوال التي ذكرها المؤلف سواء نسبها أم لم يَنْسُبْها قدر الإمكان.

١٢ ـ حَرَصْتُ على عزو اللغات التي لم يعزها المؤلف إلى قبائل العرب، كما أظهرت اللغات التي في بعض القراءات القرآنية.

١٣ ـ عَرَّفتُ بإيجاز بالقبائل التي وردت في الكتاب.

١٤ ـ قمت بإرجاع جميع الإحالات إلى صفحاتها المتقدمة التي ذكرها المؤلف، إلا إذا كانت الإحالة في نفس الفقرة، فلا أحيل إليها لقربها.

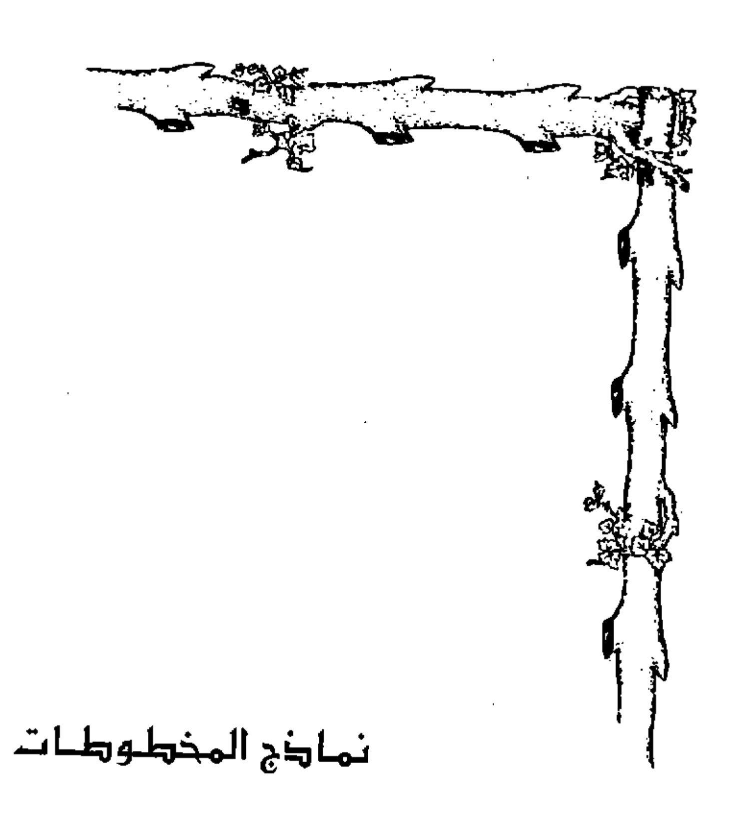
١٥ ـ أشرت إلى انتهاء وجهي كل ورقة من نسخة الأصل في الهامش الأَيمن والأَيسر من المطبوع.

١٦ ـ راعيت الناحية التاريخيّة في سرد المراجع، إلا في مواضع معدودة قدمت فيها المتأخر لغرض مقصود مثل بحث المرجع المتأخر المسألة المطروقة بحثاً واسعاً مستفيضاً واقتصار المرجع المتقدم على إشارات في ذات المسألة، كما أني أَوْلَيْتُ كتب المؤلف كـ «التحصيل»، وجزء «هجاء مصاحف الأمصار»، وجزء «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» عناية خاصة.

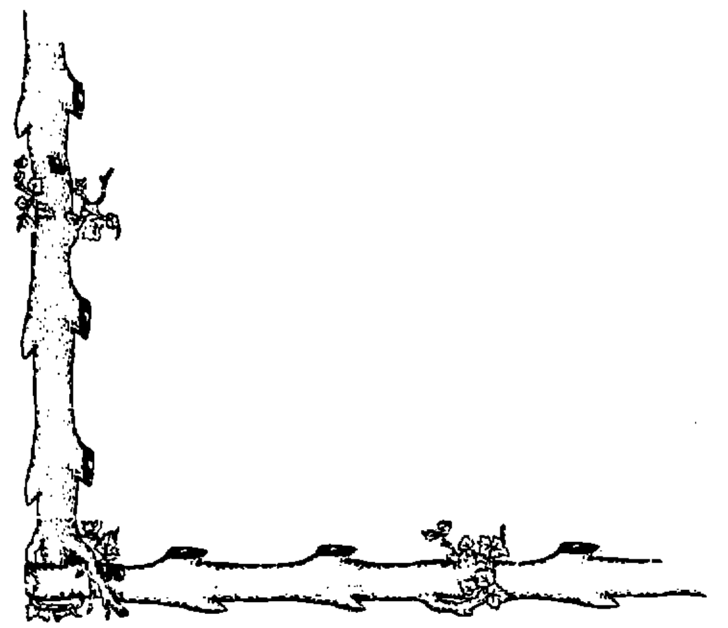
١٧ ـ عَلَّقتُ في مواضع بما اقتضاه الأمر من تعليق، وناقشت المؤلف في بعض القضايا التي أوردها بما ترجح عندي أنه الصواب.

١٨ ـ ضبطت نص الكتاب بعد الطباعة ضبطاً يزيل الاشتباه عن بعض الكلمات، مثل: بعض الألفاظ القرآنية، والأحاديث، والأشعار، والأعلام، والنِّسَب، والأوزان الصرفية ونحوها.

١٩ ـ وضعت فهارساً في نهاية النص المحقق لتيسير الإفادة من الكتاب.



نماذج المخطوطات



كتاب

الـ[illegible]ـة في القراءات السبعة

تأليف الفقيه أبي العباس أحمد بن عمار

المعروف بالمهدوي رضي الله عنه

برواية الفقيه الأديب أبي محمد [illegible]

[illegible]

قوبلت هذه النسخة [illegible] على نسخة [illegible]

العلامة أبي القاسم بن فيره [illegible]

عفا الله عنه [illegible]

يوسف بن [illegible]

[illegible]

[illegible]

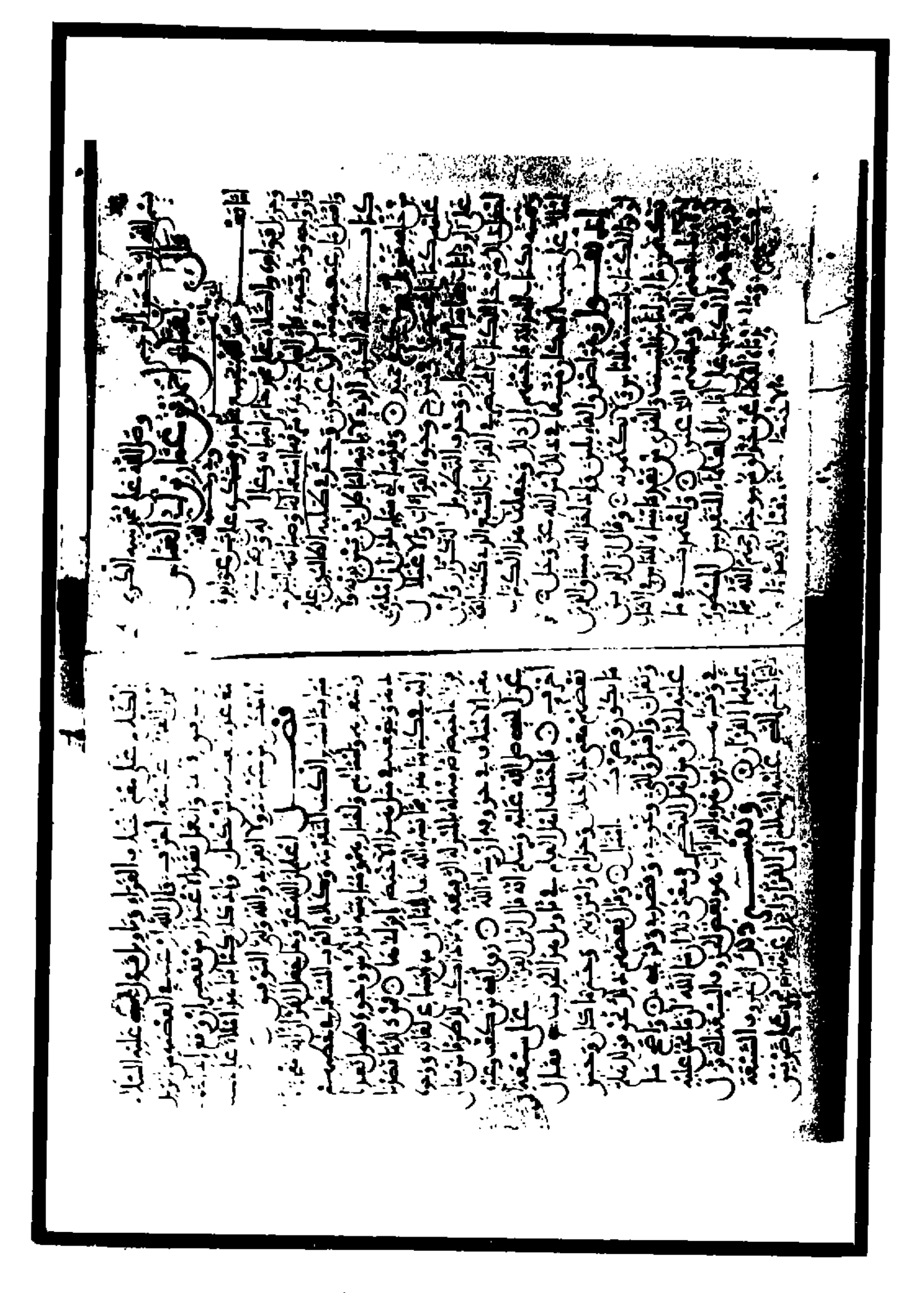
[illegible]

وكان الفراغ من [illegible]

[illegible]

[illegible]

صفحة العنوان من نسخة الأصل



الصفحة الأولى من نسخة الأصل



في المنذر والفز اكبر ولد سدب جزوف ما الكبر [illegible] الحميد

من [illegible] هي عليه من نزل الله الخلق [illegible]

[illegible] من احل [illegible] وادغم [illegible]

مسوى من البرا وهو التراب فلا يكون له اصابع [illegible]

[illegible] لا تصرا اذا ازد التكبير زادوها [illegible]

يدل على التكثير والتخفيف يؤدي عن معناه [illegible]

[illegible] الالف مقدر الف [illegible]

النصب على الذم والرفع [illegible]

[illegible] وحمالة الحطب [illegible]

[illegible]

شرح التكبير

كان ابن كثير في رواية البزي يكبر من آخر والضحى مع خاتمة كل سورة حتى يختم القرآن ثم يقرأ فاتحة الكتاب وخمس آيات من سورة البقرة على عدد الكوفيين إلى قوله وأولئك هم المفلحون ثم يدعو بدعاء الختمة [illegible] المرتحل والحال [illegible] يختم القرآن ثم يعود في قراءته وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره ومن آخره إلى أوله كلما حل ارتحل وكان السلف إذا ختموا القرآن يستحبون أن يقرؤوا من أوله آيات

ما استحب ابن كثير التكبير من آخر الضحى لانقطاع الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعين صباحا فقال المشركون إن محمدا قد ودعه ربه وقلاه فنزلت السورة وكبر النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لله عز وجل لما كذب المشركين وامرنا بذلك [illegible] عن النبي صلى الله عليه [illegible]

[illegible]

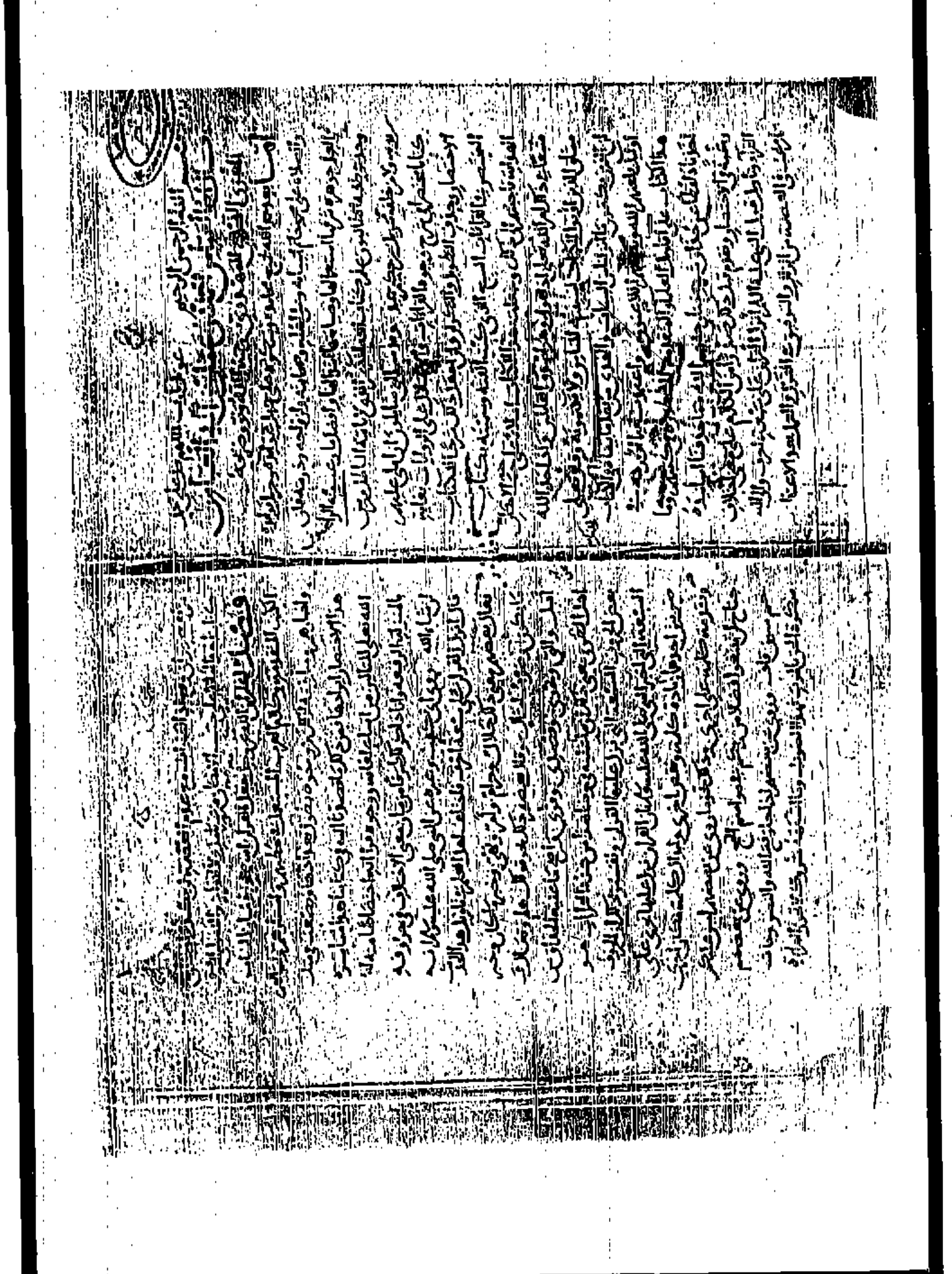
كمل الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وسلم [illegible]

خمس وثلاثين [illegible]

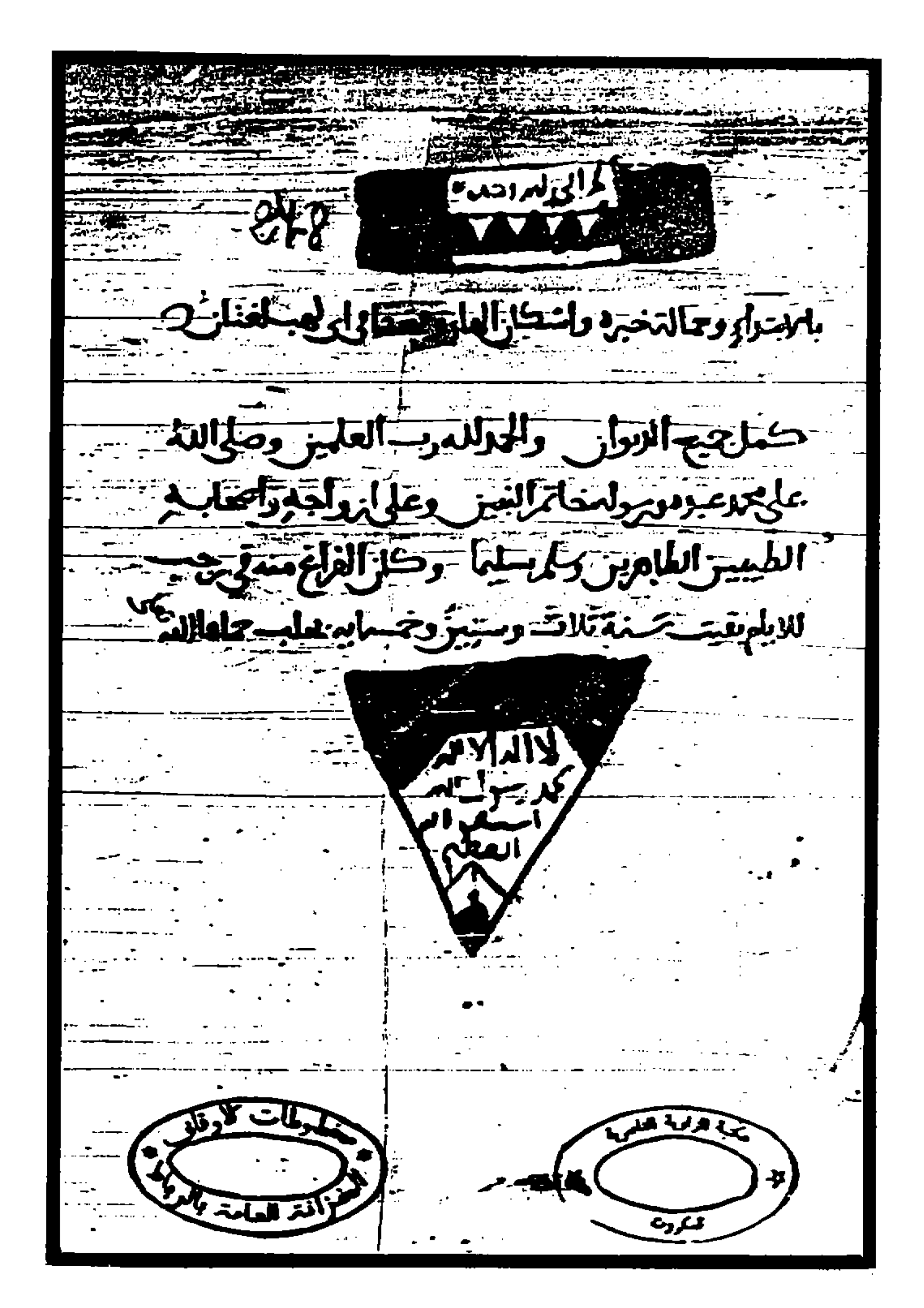
الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل



صفحة العنوان من نسخة «ن»



الصفحة الأولى من نسخة «ن»



كمل جميع الديوان والحمد لله رب العلمين وصلى الله
على محمد عبده ورسوله خاتم النبين وعلى ازواجه واصحابه
الطيبين الطاهرين وسلم تسليما وكان الفراغ منه في رجب
للايام بقيت سنة ثلاث وستين وخمسمايه

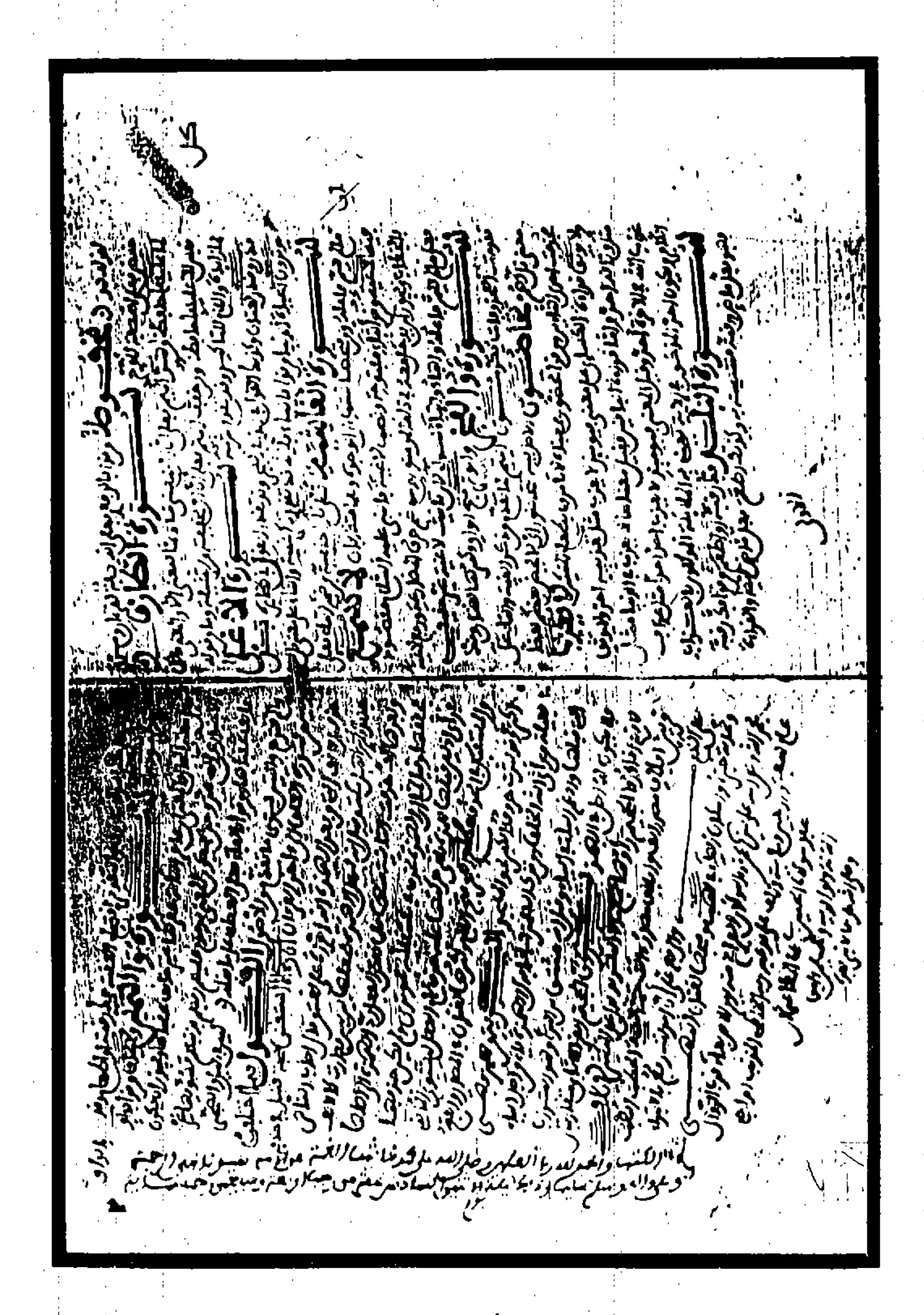
الصفحة الأخيرة من نسخة «ن»



صفحة العنوان من نسخة «م»



الصفحة الأولى من نسخة «م»



الصفحة الأخيرة من نسخة «م»

شرح الهداية في القراءات السبع لمؤلفها
الشيخ الإمام أبي العباس أحمد
بن عمار المقرئ المهدوي
رضي الله عنه

صفحة العنوان من نسخة «ر»

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد نبيه الكريم

قال ... المقري المهدوي رحمه الله أما بعد حمد الله بجميع محامده، وشكره على جميل عوائده، وجزيل فوائده، والصلاة على محمد خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحابته و[illegible] وذريته، فإن العلم جوهرة شرفها [illegible]ها، وصيانتها ابتذالها، وأفضل ما رغب فيه منه الراغبون، وجد في طلبه الطالبون، كتاب الله الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من [illegible] سألني [illegible] أن أملي عليهم [illegible] القراءات [illegible] بغاية الاختصار

وحذف التطويل والتكرار وأن أجعل ذلك تتمة للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي كنت ألفته وسميته كتاب الهداية فأجبتهم إلى ذلك وجعلت هذا الكتاب إملاء على حسب الإمكان متبعًا في ذلك أمر الله عز وجل إذ يقول ومواعظ القائلين وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون في ما أوردته في هذا الكتاب على تأويل العلماء المتقدمين المسطورة في كتبهم وما أخذناه لفظًا عن حذاق شيوخنا رحمهم الله [illegible] ونقدم قبل ذلك صدرًا من الكلام على اختلاف القراءة وتأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم أنزل القرآن على سبعة أحرف والله [illegible] في العصمة من الزلل والتوفيق في القول والعمل بعد الاعتذار من تقصير إن وقع إذ المتواضع مع عدم العصمة لن يكمل وإذا [illegible] على حسب الإمكان [illegible] التوفيق [illegible]

الصفحة الأولى من نسخة «ر»

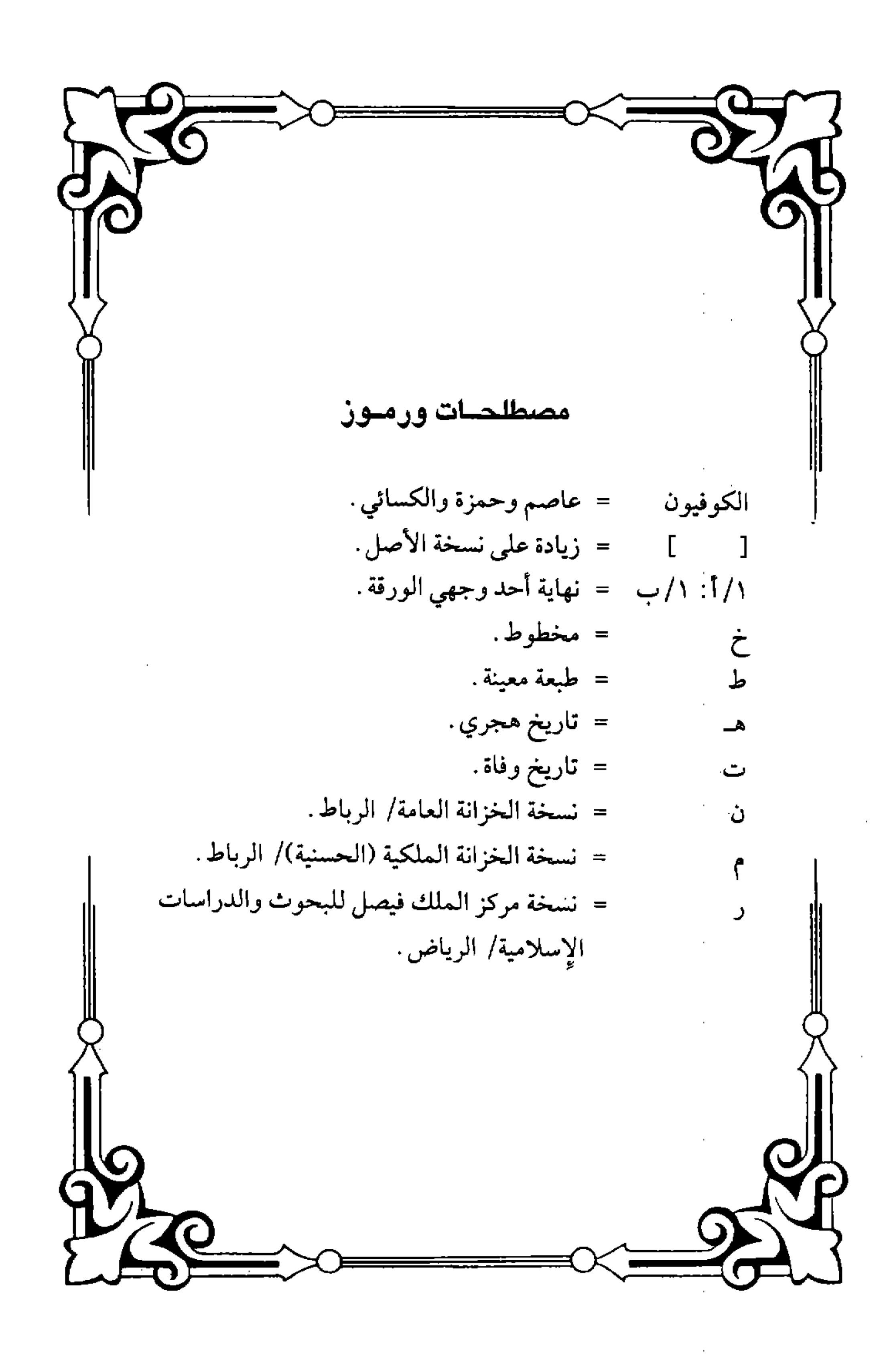
من ذلك فقال صاحب القران يضرب من اوله الى
الى اخره ومن اخره الى اوله كلما حل ارتحل وكان
السلف اذا ختموا القران يستحبون ان يقرا رايس
اول ايات واما خص ابن كثير التكبير من
اخر الضحى لاحتباس الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم
اربعين صباحًا فقال المشركون ان محمدًا قد ودعه
ربه وقلاه فنزلت السورة فكبر النبي صلى الله عليه
وسلم شكرا لله عز وجل لما كذب المشركين وامرنا بذلك
ووجه احتباس الوحي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه اهدي اليه قطف عنب جاء قبل اوانه
فلما هم ان ياكل منه جاءه سايل فقال اطعموني
مما رزقكم الله فسلم اليه العنقود فلقيه رجل من
الصحابة فاشتراه منه واهداه الى النبي صلى الله
عليه وسلم فعاد السايل فاعطاه اياه فلقيه اخر من
الصحابة فاشتراه منه واهداه الى النبي صلى الله
عليه وسلم فعاد السايل فسأله فانتهره وقال
انك ملح فاحتبس الوحي عنه صلى الله عليه وسلم
حين نزلت السورة فهذا وجه احتباس الوحي وخصوص
التكبير من اخر والضحى دون غيرها من السور
التوالي قبلها وهذا ابين والاحاديث في هذا
الباب كثيرة اختصرنا هذا منها والحمد لله ان شا الله

تعالى

تعالى وبالله التوفيق • تم نسخها في يوم الجمعة
المبارك ثالث شهر جمادى
الاولى من شهور سنة
اثنين واربعين
ومائة والف
الهجرة

بلغ مقابلة وتصحيحا على نسخة
بيد كاتبه محمد بن عبد الرحمن
عفي عنه

الصفحة الأخيرة من نسخة «ر»



مصطلحات ورموز

الكوفيون	=	عاصم وحمزة والكسائي.
[ ]	=	زيادة على نسخة الأصل.
١/أ: ١/ب	=	نهاية أحد وجهي الورقة.
خ	=	مخطوط.
ط	=	طبعة معينة.
هـ	=	تاريخ هجري.
ت	=	تاريخ وفاة.
ن	=	نسخة الخزانة العامة/ الرباط.
م	=	نسخة الخزانة الملكية (الحسنية)/ الرباط.
ر	=	نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض.

فهرس